مرحوم حاجی

۳۲

۱

الحمد لله الذی هدانا الی امر

در صفوت عدول المؤمنین صیغه طلاق خلع جاری شد

بیست ... شهر ربیع الاول سنه ۱۲۰۳

تولد نور چشم فرزند ارجمند

محمد مهدی روز ... ذی القعده الحرام

بتاریخ هجری ۱۳۳۳

والموکل فلان

الموکل فلان

وما وکل فیه

والموکل فیه

الکه زوجه دائمه خود را المسماه ... را

در عوض بذل مهر و سائر حقوق مطلقه

بطلاق خلع نماید

تولد نور چشم محمد مهدی

روز پنجشنبه شهر ذی القعده الحرام

هجری ۱۳۳۳

اوراق ... شرح ...

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: حاشیه بر ... فوائد الضیائیه

مصنف: محشی: سید نعمت الله جزائری

مؤلف

خطی: نسخ ۱۹ سطری (اکثر صفحات)

چاپی

سال چاپ یا تحریر .... عدد اوراق ۱۴۳

جزء کتب: نحو .... شماره خصوصی ....

شماره عمومی .... شماره قبض ....

واقف: مرحوم استاد محمود شهابی .... تاریخ وقف ....

طول ۱۷/۳ .... عرض ۱۰/۶ .... شماره صفحات ۱۴۲

رب يسر ولا تعسر

اعلم ان الابواب التي يكون الظرف لا محالة فيها مستقرا بقيت الموصول والابتداء والصفة والحالية

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلوٰة والسلام على خير خلقه محمد وآله

واعلم ان الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول في

الباء ومتعلقها قيل انها للملابسة نحو قولهم دخلت عليه بالجبة

او للاستعانة كقولك كتبت بالقلم والاول ادل على التعظيم

لدلالة الثاني على كونه اسمه تعالى آلة يتوصل بها الى الغايات

وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو والفرق بينهما ان الا

الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير

منه الى الظرف فاستقر فيه بحذف صلة المفعول هنا كالتلبس

فانه شامل بجميع الحالات واللغو ما كان عامله خاصا مذكورا

كان او مذكورا سمي به لخلوه وكونه ملغى عن العمل في ضمير

المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا

فلانه في حكم المذكور كالاستعانة وعلى التقديرين فالفعل

المقدر

المقدر هنا ما اخذ من الابتداء او التأليف وقول البيان بقلة علماء

ما جعلت مبتدأ له ان قصدوا ان تقدير الافعال المدلول عليها

للبيان فسرحا بالوفاق وان قصدوا تعلق الظرف بها كما

هو الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان القائل ابتدئ

ببسم الله الرحمن الرحيم يمكنه ان يجعل الظرف لغوا او مستقرا

على ما مر هذا وقد نقل الفاضل الطيبي للظرف معنى آخر

فقال الظرف المستقر الذي يفتقر تمام الكلام اليه وذلك بان

يكون خبرا نحو ما كان فيها خير منك واللغو ما كان الكلام

تاما بدونه نحو ما كان خير احد منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع

من الاعتبار الى الاصطلاح السابق الامر الثاني في تحقيق

الجلالة امشتق ام جامد وذهب بعض الى الثاني والاول لم

التسلسل وح فهو علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو

مذهب المحققين استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وانهم

عبروا عن كل شيء يتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل خالق

الاشياء ومبدعها فان قيل ان كل واضع لشيء لا بد ان يتعقل

وذاته تعالى غير متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه

واجب الحذف وهنا محذوف اما ليس بواجب الحذف

وان قلنا بان واضع غيره وهو مذهب بعض الاصوليين فنقول
تصور الموضوع له بوجه ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر
واما على الاول فقيل انه مشتق من الوله اي التحير لتحير العقول
الكاملة في كنه ذاته بحكم قول رسول الله صلى الله عليه وآله ما عرفناك حق معرفتك و
طلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء
لما ازددت يقينا فهو اما محمول على الامور الاخروية كالجنة
والنار والحساب ونحوها او المراد اليقين بوجوده تعالى وآثاره و
ما يتجلى ظاهرا من لوازم كون معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول
فيندفع ما يتخيل طلب النبي ص لزيادة المعرفة على الكلية فقبول المادة
يعني لما كانت مادة النبي ص اكمل من مادة الامام فهي قابلة اذن
لزيادة المعرفة واما مادة الامام فقد كملت او لحمل طلب الزيادة
على ايام الحيوة وقبل استكمال المعرفة التي لا يتصور فوقها
بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفته بربه كانت تزيد
يوما بعد يوم الى ان قبض اليه واكمل له المعرفة اللائقة بجنابه
وهو قد دفع تلك العلوم باسرها الى الامام ع فهو عالم بذلك
العلم الكامل قال هذا القول وهذا الاول مسلكي في حل هذا
الخبر وسابقه مسلك العلامة الحلي ولا يخفى ما فيه وقيل مولاه

اى احتجب

اى احتجب لاحتجابه من الحواس وقيل من اله الى فلان اى سكنت
اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته
واما اصله فقيل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف اذ
اسمائه تعالى معارف وقال سيبويه اصله الاله على وزن فعال
حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذا قطعت الهمزة
في النداء الامر الثالث في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة
والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المباني تدل
على زيادة المعاني ونقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد
اتحادهما في النوع بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام
جعفر ابن محمد ع الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه
ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عمومية فلان رحمته
تعالى في هذه النشاة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجه الرحيم
الرابع في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء
بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو
ابتر وفي آخر لم يبدأ بحمد الله ويحصل بوجوه احدها ان المراد با
الابتداء الابتداء العرفي الممتد وهو ما يكون من حين الشروع
الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء لانه فيه امتثالا

لظاهر الحديث ومعناه وفي عنى امتثالا للمعنى خاصة ثم اى الا
بتداء بين حقيقي قيل الابتداء با البسملة للتقدم وقيل با الحمد لان
ابتداء الحقيقي يقتضي شيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان في
الابتداء به وثانيهما ان الباء فيها للاستعانة والاستعانة بشيء
لا ينافي الاستعانة با الاخر وثالثها ان الباء فيها للملابسة و
التقرير مامر ورابعها ان البدء بمعنى التقديم قال في المغرب
بلغ با الشيء اذا قدمه فلا تعارض ح لتقدمهما معا وخامسها
وهو التحقيق عندي ان المراد با الاسم ذكر ما يدل على الذات و
با الحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما دل على الذات دل على اتصافه
تع با الكمال لاشتهار الذات به وكلما دل على اتصاف الذات
با الكمال يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما ابتداء
للابتداء با الاخر لا منافيا له فان قلت الابتداء با التسمية ليس ابتداء
باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس بشيء منهما اسم الله تع قلت لفظ
اسم المضاف الى الله لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه فا التبرك
ح بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على الوجه المطلوب فقول
شيخنا الرشيد واضافة اسم الله تعالى وجه يؤدي الى جعله مبتدأ
با الفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المطلوب فقوله شيخنا الرشيد

الشهيد

على الذات

الشهيد واضافة اسم الله تع الى دعوى بان في الاسماء اسمائه لانها
معان وصفات غني جليل واعترض ايض بان كلا من التسمية والتحميد
امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديث من بسملة اخرى وحمد
والجواب ان المراد كل امر ذو بال يلاحظ انه كذلك ويقصد با
الابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر قوله الحمد لوليه تحقيق
هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منهما في معنى اللام واعلم ان
لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود
بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من حيث هو هو وذلك
لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايض او الاشارة الى المفهوم من حيث
تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق او بعضا
معينا وذلك لام العهد الخارجي او غير معين وذلك لام العهد
الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة
في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا عليه بانها لتعريف
ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى
انها للاستغراق لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمده غيره
تع فلا اعتداد به او لانه راجع الى حمده تع فانه المفيض على
الاطلاق وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي
استفادة العموم من لام الجر اذ هو للاختصاص لان الاختصاص

يبادر

الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من
الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط غيره بدل
بينهما من جهة انه عنده اكثر مما منه عند اخر لكن التلازم بينهما
من جهة ان قصر الحقيقة على شيء توجب قصر افرادها لانها لا
توجد الا في ضمن افرادها ولو ثبت فرد منها لغيره كانت
تكون فيه كما تكون في غيره فلم تصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب
بعضهم الى انها لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمده
به ملائكته واولياءه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدها
وهو المروي انه يخلق صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في يوم
ثلاث ساعات وثانيها ان المراد حمده الذي القاه على السنة
العباد وثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما دل على اظهار
صفات الكمال كما سياتي وهو يكون بالقول ويكون بالفعل و
هو اقوى ومن هذا القبيل حمده تع على نفسه وذلك انه تع حين
بسط بساط الوجود الجود على الممكنات لا يحصى ووضع موائد
كرمه لا تتناهى فقد كشف من صفات كماله وسمات جلاله و
اظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من
ذرات الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة واستكمال حكمته البالغة
ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال ع السلام

٥

لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف
الحمد والمشهور انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري
نعمة كان او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختياري غير دا
خلين في مفهومه اما الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله تع
وان من شيء الا يسبح بحمده ولا لسان ولا يد اما الثاني فلو
قوع الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها
مع انها ليست اختيارية وما اجابوا عنه تكلف مستغنى عنه بل هو
فعل يشعر بتعظيم المنعم بنعم الموارد الثلثة وح فالفارق بين
معناه لغة واصطلاحا تباين الجنسية فانها ماخوذة في المفهوم
الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر
اما بمعنى الفاعل فمعناه ح ان جنس الحامدية او افرادها القائمة
بفاعلها متعلق به لعليته او بمعنى المفعول فمعناه ح جنس المحمودية
او جميع افرادها قائم به والاولى انه مصدر مبني للفاعل ففاعله
هو الله تع فمعناه ح الحامدية له تع مختصة به لا يتاتى من غيره
فيكون وصفا بالجميل باظهار العجز عن الحمد ماخوذ من قوله احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي هنا بمعنى المتولي
والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او
لانه من تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية قوله والصلوة
قيل

١

على نبيّه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة فى اللغة بمعنى
الدعاء وفى الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى
الرحمة قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها
فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى و
لذلك تسمع اهل العرفان يقولون خذ الغايات واحذف المبادى
والنبى فعيل اما بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع من انبأ
بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف واضرابه
له مكابرة صريحة لوروده فى الكلام الفصيح وقد اطلنا الكلام معه
فى تعليقنا على تفسير القاضى واما بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الا
رتفاع سمّى به لرفع الله تعالى على سائر المخلوقات وقيل مأخوذ من النبى
وهو الطريق لانه صلعم الطريق الحق الذى يفضى سالكه الى المطلوب
قوله وعلى آله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى انه منقلبة
عن الهاء او الواو فقال بالاول سيبويه وقال بالثانى الكسائى
ويظهر اثر القولين فى التصغير ثم اعلم انه قد اختلف فى الآل
فقال الشافعى هم اقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب وبنى
عبد مناف لانهم اهله واقرب نسبهم اليه وعند الامامية ان آله
صلى الله عليه وآله عليه السلام هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى اعنى ذو الخطر
الاوفر وهم اهل العباء وباقى الائمة وقد افقنا على هذا الامام
الرافضى فى تفسير الكبير قال الفاضل المحشى منع الشيعة ادخال

قوله فوائد جمع فائدة ما استفيدت من علم او مال ... ان يكون من فائدة له المال اى ثبت له المال فيكون الفعل بمعنى الثوابت فيكون المفتوح فهذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان واصطلاحا ما يترتب على الفعل من حيث مترتب عليه سواء كان الاقدام عليه لاجله وهو الغرض ام لا وما بينهما عموم وخصوص من وجه ... المرتب الباعث على الفعل ... تغاير تهافى المرتب وهى الغرض الباعث ... الباعث المرتب

شىء نزيد تأكيد والظاهر ان مراد سيبويه بيان المعنى البحت و
تصوير ان اما تقبل لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان فى الاصل
كذلك كما فهم الاكثر وبعد تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما
مضى وما سيأتى واول من تكلم بها قيل داود عليه السلام بحكم قوله تعالى وآتيناه
الحكمة وفصل الخطاب وقيل قس بن ساعدة الايادى حكيم العرب
ولما حذف المضاف اليه منها لفظا ومعنا بنيت على الضم جبرا
لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه اما المعانى المدلول عليها
بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها المترتبتين فى الذهن
سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف ام بعده وكانه نزّل فى
منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه قوله كافية
اى تامّة فيما وضعت له من حل المشكلات قوله الكافية التاء
اما للتأنيث او للنقل من الوصفية الى الاسمية فان المعنى المنقول
اليه فرع معنى المنقول عنه كما ان المؤنث فرع المذكر فلما اشتركا
فى الفرعية جعلت علامة المؤنث فيه قوله للعلامة صفة للكافية
بتقدير الكائنة او حال منها على طريقة قوله تعالى واتبعوا ملة ابرهيم
حنيفا والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها التأنيث لان هذا الواحد
فى صفته كانه جماعة فلهذا لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ وان اتصف
بالكمال ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع العلوم العقلية

من الكلام ... او الكلام ... بمعنى ... مشكلات الكافية متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ... بتقدير الكائنة ليكمل مستقرا

قوله المشتهر والحق ان يقال المشتهرة لان
المسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي
لا بد ان يكون مع التاء الا
انه اعتبر جانب المعنى لانه بمعنى

والنقلية كالعلامة الحلي والشيرازي وقيل ان الحاجبي لم يجمع
الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة قوله المشتهر بكسر الهاء وذلك
وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا ولانما قوله
المشارق والمغارب هي كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الجمعية
اما باعتبار ان الشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم
تطلع في موضع حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها
وكذا الحال في المغرب واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين
فانما باعتبار شرف الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب فكانه في ا
سمي كل بلد في طرفه وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان
يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق
على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان
ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في اللغة
من بلغ خمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين وقد نقل انه قتل
شابا فالوصف للتعظيم قوله تغمده الخ التغمد الستر يعني ستر
الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه قوله بحبوحة جنانه البحبوحة
بضم البائين وسط الشيء والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله في
الجنان سكنا له لما اشتهر ان خير الامور اوسطها قوله في
سلك التقرير الى اخر النظم الجمع شبهه فوائده بالدرر وجمعها

نظمها
الاتي كلام ادرى
الرشتة تعقيد

7

الشارق جمع مشرق و
هو اسم مكان من الشرق وهو كما قال
اما يكون بمعنى الشمس والشارق
في الصحاح بمعنى اقتاب او بمعنى
الاشراف كما قال في الصحاح
الاشراق روشن شدن
في المرادي

على الآل عند التصلية ونقلوا في ذلك احاديث والتزم اهل السنة
ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحة فالظاهر ان ما
نقلوه موضوعا وانا اقول اما الحديث الذي اشار اليه فهو قوله عم
من فصل بيني وبين الى ...

المشرق بمعنى
الاول محل
طلوع الشمس
... الثاني
الاشراق

7/1

والذ ... العلامة عودها
بالنبي ... لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي تنزل عليها على امام العصر
يعرض عليها على الرسول صلعم ثم على باقي الائمة حتى تنتهي الى ذلك
الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون علم اخرنا ازيد من علم اولنا
وح فهذا كما تزايد لم يكن حاصلا قبل انا لعن اعدائهم فلا خلاف
ثم ايضا في عوده بالنفع علينا لكن وقع الخلاف في زيادتهم عذابهم
بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب مامر واختار استادنا العلامة

٧

المشارق جمع مشرق وهو
اسم لمكان من الشروق وعن كما قال
اما يكون بمعنى الشمس والشروق
في الصحاح بمعنى اقتاب او بمعنى
الاشراق كما قال في الصحاح
الاشراق روشن شدن

فالمراد من المشرق بمعنى الاول محل طلوع الشمس وعلى الثاني محل الاشراق

على على الآل عند التصلية ونقلوا في ذلك حديثا والتزم اهل السنة
ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحية فالظاهر ان ما
نقلوه موضوع وانا اقول اما الحديث الذي اشار اليه فهو قوله ع
من فصل بيني وبين الى بعلي فقد جفاني واما نسبة الى الشيعة فان
اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم وورود
من ائمتهم ع الفصل بعلي وان اراد غيرهم من الفرق فالحال على ما
قال لانا ما روينا بطريقهما بقيتنا الى شيخنا البهائي انه رواه في
كتب الاسماعيلية فائدة متعلق بهذا البحث لم يتعرض لها قدماء
الاصحاب وهي ان التصلية عليه وعلى آله لا خلاف في انه تعود
بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر
على عدمه قالوا ان الله تع تفضل عليهم بما لا مزيد عليه
والذي يفهم من تتبع الاخبار واختاره استادنا العلامة عودها
بالنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي تنزل علمها على امام العصر
يعرض علمها على الرسول صلى ثم على باقي الائمة حتى تنتهي الى ذلك
الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون علم اخرنا ازيد من علم اولنا
وح فهذا كما تزايد لم يكن حاصلا قبل انما لعي اعدائهم فلا خلاف
ايضا في عوده بالنفع علينا لكن وقع الخلاف في زيادتهم عذابهم
بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب ما مر واختار استادنا العلامة

قوله المشتهر والحق ان يقال المشتهرة لان
المسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي
لا بد ان يكون مع التاء الا
انه اعتبر جانب المعنى لانه قصد
(قطب الدين)

والنقلية كالعلامة الحلي والشيخ الشهيد قيل ان الحاجبي لم يجمع بالعلامة المذكور
الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة قوله المشتهر بكسر الهاء وذلك
وقد جوز ال... ... متعديا ولانا قوله انا ...
الخيار
المشارق



على جماعة وتغرب على اخرى ...
ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في الله
من نيف خمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين وقد نقل انه قتل
شابا فالوصف للتعظيم قوله تغمده الخ التغمد الستر يعني ستر
الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه قوله يحبوه جنانه الحجبوحة
بضم البائين وسط الشيء والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله خيار
الجنان سكنا له لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله في
سلك التقرير الى اخر النظم الجمع شبهه فوائده بالدرر وجمعها
بنظمها الرشتة تقرير
الذي على الغاية لون

لا يخفى عليك ان وصف ابن الحاجب بالاشتهار اشارة الى عدم احتياجه الى التوصيف بفضائل تفصيلا

وما قوله تعم مشارق ومغاربها باعتبار شرق ... الشمس وغروب ...

زيادة عذابهم بها وهو الحق الصريح لكن يرد هنا اعتراض
قوى حاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف يعاقب آخر
لمنافاته لقواعد العدل وتقرير الجواب عنه من وجوه احدها انه
تعالى لما قرر للاحكام عذابا بازاء الفعل او تركه واخر بازاء اللعن
اللاعنين واسمعهم كليهما فمن اجترى على ذلك الفعل فقد اعترض
نفسه لعاقبتين [illegible] فلا ظلم وثانيهما ان هذا العقاب من قبيل
المغاصبة للحق بانه عذابهم حيث منعوهم من مراتبهم واشتروا
خوفا منهم الجهل والاحتياج والارزاق الحسية والمعنوية فهم
قد غصبوا من كل لاعن حقا فالعذاب بازائه وثالثها ان كل محب
لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم تألم واحترق قلبه حزنا فلذلك
العذاب بازاء هذا التأثير والالم قوله واصحابه جمع صاحب بمعنى
الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل هو اما جمع لصحب
بسكون الحاء كنهر وانهار واما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار او
مخفف صاحب وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابة
كل مسلم رأى الرسول صلعم وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان
اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربع عشر الفا قوله المتأدبين
بادابه اى المتخلقين باخلاقه الجارين على طريقته فخرج من قصاده
خاله لان حديث متعتان كانتا اشهر من الشمس في رابعة النهار
قوله اما بعد فهذه قال سيبويه اصل اما زيد فقائم مهما من
شيء
علامة لزوم
السابق

٨

ينظمها والسلك الخيط الخالي من اللالى فالاضافة هنا مثلها في
لجين الماء ومعناه اى جمعت الفوائد في تقرير كالخيط يحفظ ما فيه
من الضايع كذلك التقرير لان معناه جعل كل شيء في مستقره ومكانه
والسمط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير تجريد الكلام عن الحشو
والزوائد والاضافة مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد النظم في
سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل
على اللالى قوله العزيز العزة عند اهل الكمال يكون بالكمال لكن المقصود
قصد المحبة البشرية قوله ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء الدين
الاعراب الثلثة الرفع ثم النصب ابلغ في المدح والجر خال من
التعديد والاضافة لامية اى نور يهتدى به الى معرفة الدين
وهو لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف اى ضياء الدين وهو الحزن فيوسف
اى الحزين المغموم كان من سمى به اكلا قوله من موجبات تعلق
والاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى
الحزن وجمع الترادفات في الخطب ربما اورث حسنا وفرق
بعضهم بان التلهف الحزن على ما فاته والاسف مطلق الحزن
وقال الجوهري الاسف اشد الحزن قوله الضيائية من عادتهم
اذا نسبوا الى المركب الاضافي ينسبوا الى الجزء المقصود منه الجزء
الاول لان المطلوب كونه نورا مستضاء في امور معرفة الدين
قوله كالعلة الغائية انما اتى بكاف التشبيه لان العلة الغائية

بعقابين
متعمدا

اعلم ان من
دامادا انكر الراعق

حقيقة ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين متقدم
في الوجود ولكن لما كان باعثا ومحركا صار كأنه العلة الغائية
وإن هنا عبارة عن تعلمه وتعليم جميع المحصلين لهذا الكتاب و
قبيل الثواب الأخروي قوله وما توفيقي إلا بالله تعالى التوفيق هو الله
تعالى واستقبح الفصحاء نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يشبه النسبة
إلى الآلة في قولك ضربت بالعصا ورجح في الكشاف بتقدير
مضاف حيث قال أي ما كوني موفقا إلا بمعونته وتوفيقه قوله
وهو حسبي ونعم الوكيل حسبي مصدر بمعنى محسب ليصح
الحمل ونعم الوكيل جملة تفيد انشاء المدح العام أي الذي لم
يكن مقيدا بصفة فإن قولك نعم الرجل زيد مدح عام كأنه
استحق المدح على جميع صفاته وأما فيما نحن فيه فيمكن القول
بأنه مدح خاص حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية
وهي إما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح
محذوف أي الله تعالى لدلالة الخبر السابق عليه وعطف الإنشاء على
الإخبار معيب عند أهل العربية إلا أن يقال الجملة السابقة خبرية
لفظا وإنشائية معنى كأنه قال اللهم كن حسبي وكافي أو عطف
على خبر الجملة السابقة على تأويله بالجملة الفعلية أي يحسبني
لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص
بالمدح

بالمدح هو الضمير السابق أي هو ونعم الوكيل فهي جملة خبرية منطوق
خبرها جملة انشائية وهو أيضا معيب عندهم فيقدر الخبر مقول
وجوز بعضهم كون الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على
جواز وقوعها آخر الكلام إذا عرفت هذا اعلم أن ما ارتكبه غالب
من الفاعلين غير معيب لوروده في الكلام الفصيح إما حكاية
العطف فورد في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية كقوله
تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف
نقله ابن هشام عن ابن عصفور قال أبو حيان وأجاز سيبويه
جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون خبر المبتدأ محذوف
وأوضح من ذلك قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقول الشاعر وإن شفائي
عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله وقائلة خولان
فانكح فتاتهم أي هذه خولان وأما حكاية وقوع الإنشاء خبرا
فيدل عليه قوله بل أنتم لا مرحبا بكم وابن زيد وتبنى القتال وإلى
ذلك هذا وتقدير القول في جميع ذلك تعسف وستحقق هذه
المسألة بما لا مزيد عليه إن شاء الله تعالى في موضع يناسبه قوله اعلم أن
الشيخ الخ أشار بهذا الكلام إلى دفع اعتراض أوله أن المفهم من
السلف فإن عادتهم جرت بتصدير التصانيف بالتحميد وحاصل دفعه

فان قيل الكلمة فرد من افراد الاسم
فكيف يكون جنسا له قلنا الاسم من حيث الصدق
فرد من افراد الاسم ومن حيث المفهوم جنس له ولا يمتنع ان
يكون الشيء جنسا وفردا باعتبارين كما ذكر في علم المنطق

انه هضم لنفسه وتخجيل له ان كتابه هذا من حيث انه مصنفه لا
من حيث انه مشتمل على المسائل ليس ككتب السلف وثانيهما مخالفة الحديث
واشار الى الجواب بقوله ولا يلزم الخ وحاصله ان امتثال الحديث يحصل
اما بكتابة الحمد في الدفاتر او بتصوره في الخواطر فهو امتثل بالثاني كما في سائر مطالب الكشاف هذا واعلم ان معرفة التلازم
بين الابتداء بالتسمية والتحميد يتعقل في هذا المقام فانه قد
اتى بالحمد في التسمية الا ان يقال المراد بالاتيان بهما ان يكون
مستقلا بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني
بان يكون كتابه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على
ان المراد من ذي بال الامر الذي يهتم بشأنه ويعتنى بكانه وكانه
ملك القلب لعظمته وجلاله ويحتمل ان يكون المراد من امر ذي بال
ان يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل
الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع ونفس الامر لا
في نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم تخجيل
انه ليس في اعداد العقلاء المكلفين وقوله وبدء بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما انفسهما او لاقسامها
الراجعة اليها اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلام اما
مركب من اسمين او فعلين وبالجملة فتعريف الموضوع صادق
عليها لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم من احواله واحوال

اقسامه

او اقسامه وفي كلامه رد على من قال موضوعه اما الكلمة واما الكلام
والبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه وذلك
لان في هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت وقوله فمتى لم يعرفا
اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز ان يكون الغرض من تعريفهما
تميز هذا العلم من غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا
١٥ واعلم انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم
على بصيرة في طلبه و يذكرون الغرض المقصود منه ليتوفر رغبة الطالب تعريف علم النحو ليكون الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن
احوال الكلم التي هي اعراب وبناء ولما الغرض منه فصون اللسان
عن الخطاء في المقال والمص لم يتعرض لهما ذما للاختصار و
ما اعتذر به فاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذكي
يكون تحصيله الاقربا فلا ينتفع في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب
الرغبة بل غاية امره ان يحرص المعلم على حفظ ما في الكتاب فيعيد
بل علة منقلبة عليه فان من يوحن تحسن الى المطالب و تزين
في نظره المآرب وتبين له الغايات ليخرج من حالة الفسل الى
الرغبة هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد
بانه ما علل الا لتعريفهما دون تقسيمهما فتامل فائدة في بيان معرفة
واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو
جعفر محمد ابن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني قال
حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على ابي

الى طالب ع فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين ع قال انى سمعت ببلدكم هذا الحناء فاردت ان اصنع كتابا فى اصول العربية فقلت انى صنفت هذا فقد احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل من حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك الحروف النصب فذكرت فيها انّ وانّ وليت ولعل وكانّ ولم اذكر لكن فقال الى لم تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بل هى منها فزدها فيها انتهى كلام الامالى واما انا فقد رايت كتبه الفاضل الجاجرمى باجازة من العالم المحقق وواضع النحو السيد اللحسانى فى لواليه فقد اتفق العلماء على انه ابو الاسود الدؤلى باذن امير المؤمنين ع كما اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهرا والسبب فى ذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرء ان الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى على ع فقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له انح الى هذا فلاجل هذا سمى هذا العلم نحوا

تيمنا وتبركا

حنا بدل

ما ابنى

تيمنا وتبركا وهذا لا ينافى ما نقلنا عن الامالى بل يؤكده وذكر بعض المحشين وجه دسوله على ان يكون العدول للقسم قوله الكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه هذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيد جزء من زيد قائم واما الثانى فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ الخ وقد اخذ فى مفهوم الكلام الذى هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد الكلمتين اللتين كل واحد منها كلمة المراد بها المفهوم وان قيل المقصود بيان الوجه فى تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام فبيانه بان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشى وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد المركب واهل الميزان قد قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظم حيث انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما تدل على تقديم الآخر واما تقديم مفهوم المركب على المفهوم المفرد فلعارض من حيث ان مفهوم الاول وجودى ومفهوم الثانى عدمى ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها قوله قيل هى والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح الاشتقاق

مفهوم كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومفهوم الكلام ما تضمن الكلمتين بالاسناد

اما كون افراد الكلمة جزء من افراد الكلام فظاهر لان زيد مثلا جزء من زيد قائم واما كون مفهومها جزء من مفهومه فلان ذات زيد اذا كان جزء كان حقيقته اعنى الحيوان الناطق مع التشخص ايضا جزء لان معنى الكلام ذات زيد مع وصف القيام مثلا لحض وفى هذا الدليل اشارة الى تقدم الكلمة على الكلام طبعا فلا بد ان يقدم على الكلام وضعا

اعلم ان نقل عن الفخر الرازي
انه قال الاشتقاق على نوعين
اصغر واكبر فالاصغر
كاشتقاق صيغ
الماضي والمضارع
واسم الفاعل و
المفعول من المصدر
والاكبر هو تقليب
اللفظ المركب من
الحروف الى انقلاباتها
المحتملة مثلا لفظ
المركب من الحرفين
كالميم والنون
يقبل انقلابين
كمن ونم واللفظ
المركب من الثلاثة
يقبل ستة انقلابات
لان كل من الحروف
الثلاثة اذا وقع
في الاول فيمكن
وقوع الحرفين
الباقيين على
وجهين اذا ضربت
الاثنين في الثلاثة
فحاصل الضرب الستة مثلا لفظ المركب من الكاف واللام والميم يقبل ستة

على ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق
والمشتق منه مناسبة في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب
لان من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب والكبير ان يكون
بينهما تناسب في الحروف فقط نحو جبذ من الجذب سمي به لان معرفة
كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل كثير
لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في المخرج
نحو نعق من النهق سمي به لان معرفة الاشتقاق يحتاج الى تامل مزيد
وبعضهم ادرج الكبير في الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الا
شتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح هذا و
اعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم
الاول وعرفه ارباب الصنايع عنه بان يكون بين اللفظين مناسبا
في احد مدلولات الثلث مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود اكثرها
مع المناسبة في الباقي واريد بمدلولات الثلث بالمعنى المطابقي
والتضمني والالتزامي فالمناسبة الاول كما بين المصادر المزيد المأخوذة
من مصادر المجرد كالاستخراج والخروج والثانية والثالثة كما بين
ضرب ومصدره فانه يناسبه في مدلوله التضمني اعني الحدث ومدلول
الالتزامي اعني الوضع والمكان واضرابها واعلم ان نسبته الى الفعل يشعر
بتمزيقه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي

ار تقطيعه ار الظن والكلم هو لازم

هو لازم معنى الجرح وهو التاثير الذي يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا
للمشتق ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا حيث لا يفهم منه عرفا متى
اطلق الجرح بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة
بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح بجرح بفتح العين واما الجرح
بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة وقد عبر بعض الشعراء
ان المقصود من انشاد الشعر ان العلاقة بين المشتق والمشتق
منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان قال الشارح
الكازروني من قائله امير المؤمنين عم ولم يبلغ ذلك الشعر ولو
بلغه لم يرض ان يعبر ان يحتج ببعض الشعراء انتهى واقول اني
تصفحت ديوان المنسوب الى امير المؤمنين فلم اجده ولكن حقيقة
معناه وعلو طبقته شاهدان عادلان على صدوره من ذالك الا
مام ايضا كما هو واما نشر قصوره الشعراء كما في كثير من حكمه ولواليه
ورده بانه عم لم يتكلم بالشعر لعلو مرتبته ونقص رتبة الشعر مردود
اما الاول فلانه تمثل باشعار الغير في كثير من خطبته البليغة واما
ثانيا فلانه لو كان نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف ولكنه كمال
في نفسه ولو وردت هذا للزمك ورد كثير من اطواره في المعاشرات
والمحاورات التي هي كمال في حد نفسها نقص بالنسبة اليه ع واما
ثالث فقد قال السكاكي الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى
شعرا حتى يقصد قائله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته عم وقد

انقلابات كلم كمل لكم لمك مكل ملك ولفظ المركب من اربعة احرف

بتصغيره على كليم
لان الجمع لا يصغر

وامثالهذا في شروح مغني اللبيب منقولا عن النبي صلى الله عليه وسلم والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع كتمر وتمرة واعلم ان المذاهب هنا ثلثة احدها انه اسم جنس [الجمهور وثانيها انه جمع واليه ذهب]

واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب وثالثها انه اسم

جمع ونقل الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق يتوقف

على مقدمة ببيان الفرق في هذه الثلاثة فلا بأس ان نحققها

فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون

فكانك قلت جاء زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام

بعضها الى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد من تلك الافراد

بالتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على

كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل احد من اجزائه واما اسم الجمع فهو

على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما وضع

للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالسمن

والعسل والماء والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها

في اكثر فردين كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والا

ثنين اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم الجنس وان

ما استدل لوام على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس

جمعي هذا وقد اجاب عنهم نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد

يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق

على الاحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع الواحد

كلفظ الكلم

13

[قوله والكلم الطيب / يحتمل بعض لان الصاعد الى / ... بعض الكلم / ... الاخفش ... / الكلمة ... التوحيد ... / الطيب ... بعض ... / ان يعتبر بعض ... رحمه الله ... / في فعله ... / المحسني ... / كما ذكر]

كلفظ الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام واضرابها على القول

بانها اسم جنس من قبيل الثاني فما استشكله بعض علماء الثاني

الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلث فصاعدا حيث ان

الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس فحكم الواحدة [قوله وقيل جمع]

حكم الثلث وان كان جمعا فلا يلحق الواحد بالثلث وقد عرفت [القائل الجوهري]

الحال اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تأنيث [صاحب اللباب]

الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جائني رجال ثلثة فكانك [والاخفش والفراء وغيرهما]

قلت جائني جماعة وما ينفي جمعيته ايضا كونه على وزن لم يبن عليه

الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد حيث [فيرد على هذا الدليل اولا منع كلية الكبرى]

لا يقع الا على الثلث فصاعدا لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل [المفهوم من الكلام]

القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم يقل [كانه قال لانه لا]

به عاقل فضلا عن فاضل والكلم الطيب اول ببعض الكلم اما [يقع الا على الثلث فصاعدا وكل ما]

بان يكون اطلق الكلم واريد به بعضه او يكون لفظ البعض مقدرا و [لم يقع الا على]

فيكون الصفة له مثلها في قولك الجسم الطويل العريض محتاج الى فراغ [كاشفة الثلث فصاعدا]

يشغله وهو بعيد من اداب اهل اللغة هذا وقد قال الفاضل [فهو جمع فا]

المحشي ويمكن رد شاهد الجنس بان يكون قد صرح علماء التفسير [نحن فيه جمع]

والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل المعنى الجمعية فلما بطل [ثانيا انه لو تم هذا الدليل الخ]

[عن عصام الدين اذ ليس داب اهل اللغة في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب ان يكون بعض الكلم الطيب بتشبيه البعض بالطيب وجعل الصفة لا للفظة مخصصة]

هذا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا مراد ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تكن جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان اسم الجمع الذي بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار لفظه اي لفظ الجمع وجمعية باعتبار معناه اي ان المراد به جماعة جماعة وادات الاستغراق لما دخلت عليه بطلت جمعية معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة جماعة واما جمعية لفظه وكونه على اوزان الجموع فهي باقية لم يغيرها مغير والتوابع كالوصف والبدل واضرابها انما يتبعان له من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغيره مغير لوجب جمع ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جاءني الرجال العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثله يكون جماعة فافادة الاستغراق لم يبطلها بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد واضرابهما من المحققين والللام فيها للجنس اي الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقائق والماهيات لانها معقولة حال التعريف لو صلتها الا للافراد لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتأمل قوله والتاء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الانسان والحيوان وثالثها وحدة الفرد يسمى وحدة الشخص كوحدة

التصغير

زيد ووحدة عمرو

اعلم انه قيل لفظ
اسم الله اللفظ ذريع
النحاة هو الصادر من
الفم والحرف المنقطع منه
ما النحويون من اللوازم
الاصبع

زيد ووحدة عمرو

ولا يتوهم المنافاة بين الجنس وادلة الوحدة لوقوع كل منهما صفة للآخر كما يقال الحيوان واحد والجنس الواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها وهو ملخص ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما عرفت فتقول هذه الوحدة الى ويمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة لانها ليست تنافيها كما توهم الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح كلمتان وتمرتان لاقتضاء التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هنا وظني ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف ظاهر مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها كما حقق في الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها ويمكن حملها على العهد الخارجي لان للكلمة افراد وحقائق احدها الكلمة اللغوي والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يعنون ما هو متداول لهم وتصديره بلفظ الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وبينه الفاضل المحشي بوجهين الاول ان اللام الداخل في المعرفات لعين الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيها ان اللام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة

احد الاولين

الجنس

الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين
مفهومها واقول الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الذي اصطلح
عليه المنطقيون وهو ليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من
الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي مقول على
كثيرين الخ جعلوا اللام في الانسان للحقيقة ولا جنس هنا او
لما كانت الكلمة مختلفة الحقائق كما سبق عرف الحقيقة
المصطلح عليها في هذه الصناعة الخ فلام العهد هنا لا
تخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد
من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من الحقيقة لا
تصح ما قال فهذا جواب لدليله ويفهم منه الجواب عن دليله
الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة الخ ثم لما
عرفت من ان المعهود قسما وحقيقة من حقائق مفهوم الكلمة
فتأمل في هذا التحقيق فانه ربما ترى ظاهره منافاته لاصطلاح
اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدوه فان قلت فما
وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة وار
تكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف يحتاج لتلك الحصة من حيث
انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام
فاعتبار كونه حصة عنه وجعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار
عتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه ومقام التعريف يأباه فليجعل
ابتداء للحقيقة

فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة من لفظ

قوله الى ما يتلفظ به الا ان التلفظ يجيء بمعنى النطق والتكلم ولذا نصب بينهما بالبيان فيما نحو من ان في عبارة التعريف دون موضع للفظ لان معنى لفظه المأخوذ في التعريف لا ينفع معه اللفظ العرفي له معنى اللفظ اللغوي لان ما يتوقف عليه كون اللفظ ماخذ الاشتقاق والعرف هو اللفظ الاصطلاحي

ابتداء للحقيقة من حيث هي هي واما حمل اللام على العهد
الذهني فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة
المقام اللفظ في اللغة الرمي او اللفظ يطلق في اللغة على
ثلثة معان الاول الرمي المطلق الثاني الرمي من الفم وثالثها
من النطق وقد اطبق المحشون على ان الشارح بالغ
المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اطلقه ثانيا اشار
اليها بقوله اي رميته لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم
ح على ما زعموه واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوه الا انه
عند التحقيق قصد معنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما
تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت
الحجرة ونحوها وثانيها ان ترتب اللفظ على الاكل اعدل شاهد
على تقديم الاكل عليه فاللفظ لا يتصور الا من الفم فقول
المحشي يقال لفظت النواة اذا رمى النواة لا من الفم بل
اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم غير معقول لان المناسب
ح ان يقول لفظت النواة ولم يقول هذا ويترتب عليه اكلت التمرة
مع ان معنى الثاني انسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث
وان كان اشد انطباقا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فا
المناسبة للمعنى الاصطلاحي اللفظ به ولكونه اخص من المعنى العرفي
الرمي

لان اللفظ الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها
ومن قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال نجم الائمة
ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد
هنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه نقل في عرف
النحاة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة وهذا العرف
يتناوله مع الحكمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من قبيل
تسمية المسبب باسم السبب فان الرمي الحروف من مخارجها سبب للتكلم
والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ
بمعنى المرمي مطلقا حروفا او غيرها وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي حيث
ان كليهما بمعنى المفعول واورد المحقق الشريف على هذا التعريف
دورا بان معرفة ما يتلفظ المأخوذ في تعريفه موقوفة على معرفة
اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ به بمعنى ينطق به فهو احد المعاني اللغوية
والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارح هذا
الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون
زيد من جاءني زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه من اقسام الكلمة وان
لم يكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب بعضهم الى انها كلمات فالمركب
من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروض للاعراب
الحركة وبعضهم الى انها ليست بكلمات واخرجها من التعريف بان المراد
من اللفظ

من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج
لحروف الاعراب بل هو مخرج للضمائر واشباهها والحق انها
بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به ان يكون
الكلمة موضوعة برأسها لا في ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة
على المفاعلة مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما قال
موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم المشهورة تنبيها على ان
مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل
وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل انتهى وقدم المهمل مع كون الموضوع
اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها قوله
كزيد وضرب فلم يمثل للحروف اكتفاء عنه بالكاف او الواو قوله اذ
ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى الصغرى مطوية
من الشكل الثاني ترتيبه من ~~الشكل الثاني~~ ان كل لفظ حقيقي فهو من
مقولة الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف والصوت
فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي
بلفظ حقيقي وهو المطلوب قال المحشي ولا ادري من اي مقولة الراجع
اليه فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو
وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال المذكور هو
من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فنعم انه ليس من مقولة الحرف
والصوت ليس على ما ينبغي قوله ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في

قوله ولم يوضع له الخ دفع دخل مقدر
وهو انه اذا لم يكن من مقولة الحرف والصوت اصلا فهو
مقولة المعنى فاجاب بقوله ولم يوضع له لفظ لان المعنى يوضع
بازائه لفظ عف

الكلام الكنفى عن فهمه من غير لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان
اذا كان راجعا الى زيد يكون فاعل المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه
قوله وانما عبر عنه باستعارة لفظ الخ دفع لما يتوهم من انه لما
عبر عنه بازاء الضمائر كانت موضوعة له فنبين ان التعبير على طريق الا
ستعارة واجرى عليه احكام اللفظ اى الحقيقى لكونه محكوما عليه
كزيد ومؤكدا كقوله تعم يا ادم اسكن انت وزوجك الجنة
ومعطوف عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجرى احكام اللفظ الحقيقى عليه
سمى لفظا حكميا والمحذوف له لفظ حقيقة اما ان يكون هذا
الكلام منه فى مقام التحقيق وبيانه ان المحذوف من اى القسمين و
اما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المص فى الايضاح من ان المستتر
هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر صونا
للسان عن حذف الفاعل وبيان الرد ان المستتر لفظ حكمى فلو كان محذوفا
لكان لفظا حقيقة فلا يكون للفظ الحكمى شائع لانه قد يتلفظ الا
شان فى بعض الاحيان قد هنا للتحقيق لا للتقليل لظهوره فى بعض الاحيان
لان الحذف ان كان جائزا فالتلفظ به ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف
ح يمكن ان يتلفظ به وان كان غير محتاج اليه او انه يتلفظ به حال اختلال
احد شرايط الوجوب كان لا يقوم مقام غيره او ان ينتفى القرينة الدالة
عليه وفى هذا الكلام رد على الفاضل الهندى حيث قال والمحذوف
لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان
وصدق

١٧

وصدق الماهية لا يستدعى تصدق الوجود لصدق الماهية اللفظ عليه
وقوله وكلمات الله داخلة فيه لما اعتبر الانسان فى تعريف اللفظ
ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة فان المتلفظ بها كل واحد منهم
حاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو
باعتبار صدورها من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله قوله
والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
فى اللفظ فلا حاجة الى قيد لخرجها الدوال مبتدا غير داخلة خبره
وهى جمع دال والخطوط جمع خط وهى الرسوم الحسابية والعقود جمع
عقد وهى عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد خاص فى اصطلاح
ارباب الحساب والنجاد والنصب جمع نصبة وهى ما وضع لمعرفة الطريق
وهذا الكلام كما قال بعض المحشين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز
بقوله لفظا عن الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها مما دلت بالوضع
على معنى مفرد وليس بكلمات ولجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص
من الفصل بوجه وههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون
لفظا وقد لا يكون انتهى ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله
فى التعريف وظنى ان الشارح ان قصد هذا فكلامه فى غاية السخافة
لان مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصوب
ان يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع لاعتراض من يقول
ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع القيود الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد

اعلم ان قال كلمات الله ولم يقل الفاظ الله رعاية للادب لان اللفظ يطلق على المهمل والمستعمل بخلاف الكلمة

بها واما المحل فلم يدخل فى هذه القاعدة او بين انها جنس ما يتلفظ به

قوله اذ هى مما يتلفظ به الانسان والمعنى ان ما ذكر مما شانه ان يتلفظ به الانسان سواء تلفظ ام لا وسواء امكن ام لا فلا يرد انه ان اراد ان جميع ما يتكلم الله تعالى مما يتلفظ الانسان بالفعل او بالامكان فثم لا خطابات المتعلقة بالملائكة لم يطلع عليهم البشر ولم يحك لهم الا يتلفظ بها

دوال اربع

فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا حاجة
الى ان يزاد فى الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق
قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة الخ اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة
بانها لفظة والحاصل له امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون
لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدا والخبر وكان سائلا
يقول لم لا يجرى المص على حذوه الامرين المذكورين فاجاب الشارح
ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المص لم يتصد اللفظ الوحدة
التى قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية من التعريف كعبد الله
علما واضرب لانه لفظتان عرفا واما الثانى فبان وجوب المطابقة
مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او فى حكمها كا
المنسوب نحو زيد بصرى فبصرى مؤل بالصفة اى منسوب الى البصرة واما
فى الجوامد فلا تلزم المطابقة نحو هذا الدار مكان طيب واللفظ وان كان
بمعنى الملفوظ الا انه فى الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر فى الامثلة الاصل
نحو امرأة صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون
مما اتحد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول يقول زيد جريح وهند
جريح وثانيهما ان يكون رافعا لضمير المبتدا فلا يؤنث فى هند حسن وجهها
بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكر وليس المقام
مقام بيان وتفصيل مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف تاء قوله
وضع الوضع فى اللغة جعل الشئ فى الحيز اى المكان ولما كان الوضع بسبب

تعيينه

تعيينه اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له
سمى به قوله تخصيص شئ بشئ لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل
فيه الدوال الاربع كما سيأتى فان قيل المراد اما قصر الثانى على
الاول او الاول على الثانى واياما كان يلزم منه خروج المشترك
او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح
ارباب المعانى بل المراد به الدلالة وكانه قال الوضع دلالة اللفظ
مثلا على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرف بعضهم بقصد المتكلم
افادة السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع
لما كان متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع مع كل
وضع وقع فى زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتدبر قوله
متى اطلق كما فى لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشئ الثانى وهو الهيكل
المحسوس قوله او احس اى شوهد بالعين كما فى الدوال الاربع
فانا عند مشاهدتنا النصب فهم الشئ الثانى وهو نصف الفرسخ او
ربعه مثلا قوله فهم منه الشئ الثانى اى بعد العلم بالوضع والمراد
بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على
تقدير الفهم سابقا قوله قيل القائل الفاضل الهندى قوله يخرج عنه
وضع الحرف وكذا وضع الفعل بانه موضوع للحدث وللنسبة الى معين
كما ذهب اليه المحققين والحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما

فلا يحتج وحاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع قوله واجيب الخ
حاصل الجواب انه لا يطلق اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه
وهي سرت والبصرة مثلا في قولك سرت من البصرة الخ ويمكن الجواب بان
ضميمة المعنى يحتاج اليها لا لدلالة على معنى بل لتعيينه قوله فكانه الخ
حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب
الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب باسم المسبب واذا
اطلقوا الحرف لا يكون الا مع ضميمة فح لا يحتاج الى قيد زايد وهو قيد
صحيحا كما احتج اليه على التقدير الاول قوله المعنى ما يقصد بشيء هذا
مفهوم اصطلاحا ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ
وقد يقصد بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل اسم
مكان الفاء فصيحة اي اذا عرفت مفهوم اصطلاحا فهو في اللغة اما
مفعل اسم مكان اي مكان القصد سواء قصد بشيء ام لا نقل من المكانية
الى المفعول لعلاقة المناسبة لانه اما مكان الفاصلية او المقصودية
قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى
معنوي اي مقصود نقل الى المقصود بشيء فهو من قبيل نقل العام الى
الخاص قوله او مخفف معنى الخ فاصله معنوي نحو مرمي اجتمع الواو
والياء في كلمة واحدة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت فصارت معني كمرمي ثم خففت بحذف احد اليائين
وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد من

جهة اللفظ

ولا يبعد

جهة اللفظ لعدم وجود نظير له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة
المعنى فانسب بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في المفعولية فان
افترقا في العموم والخصوص قوله ولما كان المعنى الخ جواب سوال وهو
ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لان المعبر عنه بالشيء في قوله
تخصيص شيء بشيء والمقام مقام اختصار فلا يناسب ذكره ثانيا
وحاصل الجواب ان ذكره بعد مبني على عدم دخوله في مفهوم
فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شيء ولم يعتبر الشيء الثاني والحامل لم
على هذا اما صحة توصيفه بمفرد وهذا من مؤيدات كونه صفة
اللفظ كما سيأتي او اخراج حروف بقيد صريح والذي يختلج في البال الهجاء
عدم الاحتياج الى ذكر ما ذكره الشارح بل الحق في الجواب ان
الشيء الماخوذ في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى بحسب نفس
الامر الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فبينه بقوله لمعنى
قوله يخرج به اي بقيد الوضع وانما لم يحترز به عند ذكره لان
الاحتراز به عند ذكره ~~الاحتراز به~~ على هذا النحو مبني على تجريده
عن المعنى فقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والالفاظ دالة بالطبع
اي الدلالة على معانيها بتوسط الطبع قوله كدلالة اح اح على وجع
الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي هذه الدلالة بل
بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته يقتضي التلفظ بهذه هذه
اللفظ وكما تخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز من وراء الالفاظ تخرج

المهملة

المدار على وجود اللافظ ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل رب الملائكة وجبرئيل كذا قال الناظرون في هذا الكتاب وظني ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق واضح فان المهملة هي الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدلالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون مهملة وقد يكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دلت عليه بتوسط العقل كزيد فانه موضوع للذات المعلومة الا ان دلالته على وجود اللافظ بتوسطه وح فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل العام بعد الخاص قوله حروف الهجاء ٢ حروف يقطع اللفظ بها اي حروف يركب منها اللفظ قوله الموضوعة لغرض الخ لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اي يقصد لا ما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفة فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل وضع اللفظ للمعنى بل للتعليل والغاية مثل في قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى ظني ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوع

ذكر

لمعنى كلام

اقول لا نسلم ان لفظ الاسم موضوع لمثل زيد ورجل بل هو موضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسها وهو معنى لا لفظ

لمعنى كلا كاللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذا فاخراجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققنا لك سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض بعض اخر كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما فسر المعنى بما تقدم ليس في محله لكنه مبني على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله فان قلت قد وضع الخ لما كان هذا الاعتراض متفرعا على الجواب عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا اورده في ذيله والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ الجملة والخبر والمراد بالخبر ما ليس بانشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقائم زيد والمراد بالجملة ما ليس بمفرد فهي اعم من الخبر فذكرها بعدها من قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص من نادر قوله هذه الالفاظ اي الالفاظ المذكورة في قوله بازاء الالفاظ المركبة التي هي معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى الالفاظ التي هي الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سيأتي ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد من كلام زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه قوله وقد اجيب

بالقياس الى معانيها لدلالة اجزاء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة

المجيب السيد المولى الدين في شرحه الموسوم بالمتوسط قوله ليس ههنا
اى في مقام النقض على تعريف الكلمة قوله مفردا كان او مركبا لا
حظ بقوله مفردا الاعتراض وبقوله او مركبا الاعتراض الثاني قوله
بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة الاول
دلت على معناه ~~الا انه مفرد بالقياس~~ واعترض بان هذا المفهوم
مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه
الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وفيه انه يرجع
الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب انه ان موضوع
له مفهوم اجمالي مفرد عبّر عنه بهذه الكلمات وجعلت آلة لملاحظته
فهو في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل الخ
لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله كلفظ الاسم بيان للالفاظ للفظ بدل
الجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوص بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم
مفهوم كلي ولذلك المفهوم افراد وهو الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل
وحرف وزيد فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا يخبر
عنها كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم
الاسم واحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرها ومفهوم الخبر كلام
يحتمل الصدق والكذب وافراده الالفاظ كزيد قائم وقائم زيد و
ثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم متعلق ومتمم للفظ السابق و
التقدير ليس هنا لفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء
لفظ آخر بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ وهذا الذي اعتمد

عليه في

عليه في حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فتامل في هذا
المقام فانه مزال الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضماير اى الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى
لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل الموصولات
ونحوها الراجعة الى الالفاظ المخصوصة مفردة كانت او مركبة
فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت زيد
فقيل لك الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل لك الذي
قلته مركب خبري قوله فان الوضع فيها اى في كل واحد من الضماير
وامثالها والجمعية باعتبار تعدد الامثال الا ان الموضوع له عام
خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس
هناك اى في مقام وضع الضماير وامثالها للالفاظ المخصوصة او
في مقام رجوع الضمير اليها قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما
اتى بهذا القيد لان هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما في
ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا
له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم فالذي موضوع له
الحقيقة جزئياته والمراد افرادها فان اردت تحقيق معنى الوضع
العام فاستمع لما نتلي عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع من تصور
المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا كان
الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع

اعلم ان الموضوع [illegible] الموضوع له اما ان [illegible] للذوات واما ان يكون بالاعلى [illegible] الموضوع للالفاظ [illegible]

٢١

اعلم ان وضع الافعال الناقصة
باعتبار النسبة وضعها حرفي
وباعتبار المادة وضعها عام وموضوله عام

له ايضا خاص كزيد وان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله
ان يعين لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع
عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء
خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه
العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالى كاف فى الوضع
فيكون الوضع عاما لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاصا واما
عكس هذا اعنى ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه و
الموضوع له عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي لتوجه
العقل به اليه فيتصور اجمالا انما الامر بالعكس اذا تفتش هذا على
صحيفة بالك فاعلم ان لفظة انا مثلا لا يستعمل الا فى اشخاص معينة اذ
لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد
منها والا لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت
مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون
موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من و
ضعها له استعمالها فى افراده المعينة كذا قال جماعة من الافاضل
والحق ما افاده العضد واستحسنه الشريف واشار اليه الفاضل الشم
وهو انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها
مجازا فى شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا
اليه لكان انا وانت وهو وهذا ونحوها مجازات لا حقائق لها اذ
لم تستعمل فيما وضعت له هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح

استعمالها

استعمالها فيها اصلا وهو بعيد فى النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف
ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز للحقيقة ولا احتاج من نفى
الاستلزام الى ان يتمسك فى اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت
الحرب على ساق وشابت لمة الليل قوله على جزئه وانما لم يقل جزء
معناه لانه بصدد معنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى
معنى قوله وفيه انه يوهم الخ اى فى جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان
اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان
الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل وشبهه اذا تعلق
بشيء مقيد بصفة يستفاد منه فى عرف اللغة ان تقيد هذا الشيء با
الصفة متقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى سابقا
على وضع اللفظ لامتناع وضع شيء لامر معدوم واذا كان المعنى
المقدم متصفا بصفة يجب ان تكون ذلك الصفة متقدمة وانما
عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور المراد فى هذا المقام
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ
له بل بعد استعماله فيه لان المعنى المفرد على ما عرفته ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
والمركب بالعكس والدلالة وعدمها فرعان لها ولا احتمال
المذكور مؤيد لما نقله نجم الائمة الاسترابادي من ان الافراد
صفة للفظ عند النحاة وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين
هذا واعلم انه ذكر التركيب طردا للباب قوله فينبغي ان يتركب

فيه تجوزا اى يكون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان
لما كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به
تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه كما قال عم من قتل قتيلا فله سلبه اى
من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى الشخص
الحى قتيلا لانه يؤل الى القتل قطعا لا قوله مالا بد لجزءه وانما
لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ اخر على ما
لا يخفى قوله ولا يلاح من ايراد نكتة الخ اى حين جعل المفرد صفة
للفظ صار للفظ صفتان احدهما جلية فعلية اعنى وضع والاخرى
مفردة اعنى لفظ مفرد والاحسن فى الوصفين المتشابهين ليكون الكلام
على نسق واحد وكان يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل
او بالاسم فمخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة وهى بيان تقدم
الوضع على الافراد بحسب الرتبة لان تقدم الزمانى غير معقول
هنا لمقارنتهما فيه فاستعمل ما يدل على التقدم الزمانى اعنى ح
صيغة الماضى للدلالة على التقدم الرتبى واتى بحرف التنبيه اشارة
الى انه يمكن ان يكون النكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
لها معمول اعنى الجار والمجرور والفعل اصل فى العمل عبر عنها به قوله
وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة
الوقف بها واذا وقف على النون يقلب تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو
كان المفرد منصوبا يكتب بالالف قوله فانه مفعول بواسطة اللام

الغرض من هذا

وسبق حال ما يجف ... فقد / ابى ولا امنعه فقد ورد

الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل فى الحال وصاحبها وهو
هنا مختلف لان العامل فى الحال هو وضع وفى معنى حرف الجر وجه
الدفع ظاهر ولم يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف ولا
يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله ووجه صحته الخ اى وجه
صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعنى والغرض دفع
ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال وعامله مقترنان والوضع هنا متقدم
على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان متقدما على
الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان اتصاف المعنى بالافراد
حالة الوضع وهذا القدر كاف فى صحة الحالية قوله وقيد الافراد لا
خراج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع
للمفردات لا لغيرها مردود بما اخترناه فى غير هذا الكتاب من
انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع
عين اللفظ لعين المعنى كما فى مفردات او وضع اجزائه لاجزائه كما فى
المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعى ومعناه ان الواضع
وضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ كما يتى مثلا ان المضاف مقدم
على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء
الكلام التى يحتاج فى معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية
الباء للنسبة اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يكون لها كلام عند

الجار والمجرور وهو قوله لمعنى ولا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور

[illegible]

ارباب هذا الفن وهي المركبات التامة كزيد قايم وغير الكلامية ما عداها سواء كان اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها قوله فيخرج به الخ وكذا يخرج عنه رجل بالتنوين فان التنوين ما يشابه اللام في كونها من حروف المعاني قوله مثل عبد الله علما اي كل مركب اضافي صار مفردا بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود منه تشخص المسمى لهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع صفات الكمال قوله مع انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والاخر على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه قوله بالغرض من علم النحو لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب لم ان كلما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المصنف مختل من وجهين احدهما خروج مثل قايمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف المفصل مختل من وجه واحد قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم تصدق مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اي دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وصفه الاضافي وهو بعيد قوله فمثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الشارح جعل عبد الله من اقسام الاسم العلم المركب

فالظاهر ان كلام

او وصفيا بدل

[illegible]

[illegible]

فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعراض فنسبة الفاضل المحشي كلام الشارح الى افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ في تعريف المفصل اللفظ وزيادة التا للمبالغة لانه بعيد غاية قوله اعلم ان الوضع الخ المقصود من هذا الكلام دفع ما يتوهم من ترك المصنف في التعريف قيد الدلالة ولم لم يأت به كما فعله صاحب المفصل ومحصل الجواب ان اللفظ لما قدم قيد الوضع وكان مستلزما للدلالة اكتفى بها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل فوضعية وان كان بحسب كون الشيء الاول مقتضى للطبع عند عروض المعنى فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع قوله دير المسموع من وراء الجدار قيد به لتتحقق الدلالة العقلية لا ذكره به لتوهم الدلالة الوضعية والا فلا فرق في هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة يعلم من جهتها قوله اي منقسمة اعلم ان هذا التفريع لفوائد احدها انه اشارة الى ان هذا الحكم لم يقصد به تكميل تعريف الكلمة بخصوصها ثانيها بعض قيود اليها تحصل بملاحظة تفصيل الاقسام وثالثها اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل واحد من اقسام الثلثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له فجعل الخبر مقدرا لوجود شرط صحة الحمل وثالثها ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن واولى وههنا مذكر فالانسب ان يعتبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف ورابعها

الى الافتراء

به عنها

وهو انظم ان ضميرهي راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم من واو الجمع الجمعية فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس عليه حال اخويه نجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح جوابا اخر وهو ان يفهم بقولهم وهي اسم الخ اي منقسمة الى الاسم فافهم قوله لانها اي الكلمة التي ان قلنه في اثناء التقسيم اولا يدل يصدق على امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف فلا يصح جعل الثاني الحرف فنبه على ان المراد بالدلالة هي التي استلزمها الوضع وهي لا يكون الا لمعنى قوله اما من صفتها انما قدره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل المصدر فلا يصح ان يكون الكلمة اما دلالة ولا دلالة لكن يصح ان يكون صفتها اما دلالة او لا دلالة قال سيد المحققين لا حاجة الى تقدير الشيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بان فانه في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه والاضافة او نحوها ولا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهذا محذور التشديد وقال بعضهم وانما اتى بمن مع ان المقصود يتم بدونها للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس المقسم الا انه ليس القسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر غيره الا ترى ان

معنى قولنا

معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلوا عنهما لا انه لا يكون غيرهما فتقديره من لتزيين اللفظ وتحسينه قوله كائن في نفسها اشارة الى ان الظرف مستقر قوله اعني الابتداء والانتهاء اراد الابتداء والانتهاء الخاصين لانه معناها واما الابتداء والانتهاء العامين معنيان مستقلان لحينئذ عنهما اي على توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه انشاء الله تعالى فانتظره اذا عرفت هذا فحاصل قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره على ما ذكره الشارح ان المعنى الذي دل عليه الحرف لم يتعلق لا بد له من ذكره فكان معناه حاصل في غيره لانه اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يتحقق معناه فيه بل في غيره بخلاف قسيميه فانه اذا انتقل لفظها الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان قالب كلمتيهما ظرف اذا انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تفسيرات اخرى في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه يتوقف على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من فقيل للجواب انه للتبعيض فحينئذ تصوره متوقفا على غيره لانه لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به ثانيها قول اخرين المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت من مثلا لم يدر اهي مبعضة ام مبينة ام غيرهما فاذا

الا يفهم القرب الا من شيء وبعد الا من شيء

ذكرت بمجردها تبين معناها وهو كسابقه في الضعف لانه يدل على
انها مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا
لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويرد عليه بانه لا يتم في الحروف الغير
المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت
على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ واطنب في تفصيل هذا
المعنى بالامثلة التي من جملتها قوله فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل
بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل
بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اريد
بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر
البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة
وان اريد قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا لا بلفظ غيره فباطل ايضا لما مر ولانه
يلزم ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان
قائمة بمعاني الالفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان
يكون لفظ استفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة
بمعاني غيرها حروفا هذا كله فاسد قوله كالبصرة والكوفة اكتفى بذكره
بعض الضميمة عن تمامها لان ضميمة معنى من لفظ سرت والبصرة ومعنى الى
لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك قوله
ان يقترن ذلك المعنى راجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الا
زمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن الغلام قوله في الفهم الظرف
متعلق بقوله يقترن اي يقترن ذلك المعنى حال فهمه من اللفظ قوله
اي حين يفهم الخ بيان لما سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة هـ

بحسب التحقيق

نحو فانه معناه يكون في الدار مثلا

من التمني والترجي ونحوهما

بحسب التحقيق كالضرب فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان
لا يفهم من لفظه وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس
وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب
ويفهم الزمان قوله ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وما
بعده مختار الكوفيون ولكل واحد من الفريقين دلائل اعرضنا
عن ذكرها مخافة التطويل قوله لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقال الفاضل المحشي فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول
... الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان
... لولا مطابقيا اذا عرفت هذا
... بقلى مرددين النفي والاثبات
... بعضهم قال الشيخ جمال الدين
... لا يعتد بخلافه على الحصاد
... وقال ابو حيان نادابو
... لغة وهو اسم الفعل انتهى ووجه
... ومرجعه لانه اسم لصدق
... قولك اسكت اي للفظه على
... فعل ماض فانه في هذا التركيب
اسم مسماه ... يد فمعناه الفعل فالاخبار عنه
باعتبار معناه واما لفظه فاسم والا لزم التناقض في حال الاخبار قوله
وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم او ...

ذكرت بمجردها تبيّن معناها وهو كسابقه في الضعف لانه يدل على
انها مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا
لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويزيد عليه بانه لا يتم في الحروف الغير
المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت
على معنى ثابت [illegible] اطنب في تفصيل هذا
المعنى [illegible] رجل مثلا يدل
[illegible] قام زيد يدل
[illegible] لانه ان اريد
[illegible] غير فهو ظاهر
ال[illegible] لق بمعنى الجملة
وا[illegible] امر ولانه
يلز[illegible] التها على معان
قائ[illegible] الغير لزم ان
يكون [illegible] معان متعلقة
بمعاني [illegible] كالبصرة والكوفة اكتفى بذكره
بعض الضمير عن تمامها لان ضمنه معنى من لفظ سرت والبصرة ومعنى الى
لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك قوله
ان يقترن ذلك المعنى راجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الا
زمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن الغلام قوله في الفهم الظرف
متعلق بقوله يقترن اي يقترن ذلك المعنى حال فهمه من اللفظ قوله
اي حين يفهم الخ بيان لما سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة

بحسب التحقيق

كونه فانه معناه يكون في الدار مثلا

من التمني والترجي ونحوهما

بحسب التحقيق كالقرب فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان
لا يفهم من لفظه وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس
وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب
ونفهم الزمان قوله ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وما
بعده مختار الكوفيون ولكل واحد من الفريقين دلائل اضربنا
عن ذكرها مخافة التطويل قوله لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقال الفاضل المحشي فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول
والانسب انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم انهم
يسمون الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذا
كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردد بين النفي والا
ثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين
ابن هشام في شرح اللمحة اجمع الائمة الا من لا يعتد بخلافه على انحصار
اقسام الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو
جعفر ابن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه
التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود لانه اسم لصدق
التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اي للفظه على
الاصح فهو بمنزلة ضرب في قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب
اسم مسماه قولك ضرب من نحو ضرب زيد فمعناه الفعل فالاخبار عنه
باعتبار معناه واما لفظه فاسم والا لزم التناقض في حال الاخبار قوله
وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم او و

اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب اولرد من ظن ان هذا
حصر بعض تعريف الاقسام او لتنبيه من لا يكتفي بالاشارة كذا قال
الشيخ الهندي اقول ويجوز ان يكون ابتدائية وقد اما للتقريب او للتحقيق
والباء للسببية قوله والفعل كلمة تدل على معنى الخ اعلم ان المتأخرين
قد اطبقوا على ان الفعل تدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث
الى فاعل ما هو معنى حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلال معناه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى
الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني وظني انه غير موافقة للتحقيق
لان النسبة وان احتاجت الى طرفين الا انها جزء ان للفعل كافتقار
معنى الحرف اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالمقاربة والمباعلة والمجاورة
واشباهها معان اسمية مع احتياجها الى طرفين الا ان ذينك
الطرفين مفهومان من اللفظ على قياس ما عرفت وكلام المتقدمين في
عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتأخرين ومنهم
من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولهم دلائل حررناها في
كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب ونذكر هنا بعضها اولها ان الزمان
ظرف لتعلق الفعل بالفاعل مطلقا ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من
المظروف ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول
بالزمان كاقتران الفعل به غير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان
ليس جزءا لمعنى اسم الفاعل وكذا لا في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزءا
للفعل لم يكن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق في جميع الانشاءات رابعها
انه لو كان

والجواب عن الثالث ان الانشاءات تدل على زمان الحال

هما الحدث والفاعل

انه لو كان الزمان الماضي جزءا للماضي وكذا في المستقبل لما امكن انفكاكه
بعارض وقد يختلف لماضي في قولك ان قمت ولم تضرب فلا يكون جزءا
لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتأخرين
لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه
مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي
فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو
ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء للفعل الاصطلاحي وعن الثاني
بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معناه
واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لان كل فعل من ضرب و
غيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة
بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق ومقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل
بما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان
مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال بجواز
ان يجرد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الآخر كما جردوا الوضع
عن المعنى وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل الماضي صورة و
معنى وقمت في المثال وان كان ماضي صورة الا انه مستقبل حقيقة
لمكان ان الشرطية وعليه فقس المضارع ومثل هذه التحقيقات
وان كان محل اللائق بها بحث الفعل الا انا ذكرناها هنا خوفا من
مصائب الزمان قوله وليس المراد الحد الخ الغرض من هذا الكلام دفع
اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون

خرج به صفات المشبهات

حلعدا لان الحدّ هو المركب من جنس وفصل وجود يين وفصل الحرف
المخرج لاخوبه عدمي وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل و
حاصل الجواب انّ ما ذكرت من الشرط قد اعتبر اهل صناعة الميزان
واما الادباء فليس المراد بالحدّ عندهم الّا المعرّف الجامع المانع واذا
كان فصل عدميا فهو حدّ عندهم رسم عند اهل الميزان قوله و
لله درّه المصنف الخ الدّر في اللغة ما يدرّ من الضرع كاللبن وفيه خير
كثير عند العرب ويراد به الخير مجازا فيق درّه اى كثر خيره ويستعمل في
مقام المدح والتعجب كما هنا فامّا ان يكون اللبن كناية عن فعل الممدوح
الصادر منه وينسب الى الله تعالى مع انه فعله لغرابته وهو ايضا منشأ
العجائب فكان هذا الفعل لله لاله واما ان الدّر ... على حقيقته و
المراد به لبن امه التي تغذت منه حتى صادف عزيزا كاملا والمعنى انّ
ذلك اللبن كانه لم يصل من امه بل كان الساقى هو الله تعالى قوله و
الكلام في اللغة الالف واللام في الكلام مثله في الكلمة قال بعض المحققين
ومن المعاني للكلام ما يكون مكتفى به في اداء المرام على ما في القاموس
ولا يخفى انه اشدّ مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان ...
النقل عنه اليه انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد الثاني في شرح
اللمعة قوله اى لفظ تسمّا بالعامة باللفظ لان الكلام المبحوث عنه
هو اللفظ وقيل المخرج عن التعريف زيد قائم اذا ضمّ معه لفظ مهمل لانه
متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره
ليس لفظا قال الشريف في حاشية المطالع من الامور المعلومة بالضرورة

ان الاشياء

ان الاشياء المتعددة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية
هي جزء صوري للمركب فعلى هذا لا بد لتحقق الكلام من جزء صوري هو
الهيئة وهو ليست بلفظ فالمجموع ليس بلفظ لما عرفت فتفسير الشارح
جميع افراد الكلام الا ان يقال تسميته اللفظ باعتبار اغلب اجزائه و
يجري فيما قيل قوله حقيقة او حكما اما قيد للتضمن فالتضمن الحقيقي
ما كان جزئه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان احد كلمتيه او
كلاهما حكميا كالضارب وارما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية وحكما
بمعنى حكمية فما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم
فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة
اعني هذا ذلك وهذا هو الظاهر من تحقيقه الآتي بعد هذا قوله
فالمتضمن اسم فاعل الخ جواب اعتراض يرد عليه اى المصنف واول من تصدى
للدفع الشارح الهندي وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين
ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة التى
هي المتضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل باء قوله بالاسناد
للاستعانة لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين وكلا
الاسناد ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس لكان انسب مع ما ...
ان الاسناد ليس لفظا وانه قد اخذ اللفظ في التعريف والمراد من تضمنه
الكلمتين فهمهما منه او لشمولها شمول الافراد قوله اى تضمنا حاصلا
بسبب الاسناد جوّز الشارح الهندي مع هذا ان يكون اما للاستعانة و

او للاستعانة او لصاق او للمصاحبة وقوله اى تضمنا بالكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الشارح الهندى تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اى كلمتين متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اى سواء كان احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلمة الحكمية ما صح وقوع المفرد موقعها قوله وحيث كانت الكلمتان الخ الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادى على المص حيث قال كان على المص ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه قوله بحيث يفيد المخاطب المراد من شأنه افادة المخاطب لصدق الاسناد على الاسناد الواقع فى الجمل الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونها او تحمل الافادة على التفاوت الذهنى كما سبق تحقيقه قوله او قائم ابوه اى زيد قائم ابوه قال الفاضل المحشى فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر اقول ما ذكره انه يتمشى على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تتم به الفائدة مع متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو المجموع للزوم المحذور بل المضاف اليه والمضاف اليه خارج عنه قوله فى حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ جسق قوله الى كلام المص ظاهر الخ لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون كلمتين فى ضمنه فهو اذن اكثر منهما والحق ما ذهب اليه صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف ذاتى وعلى غيره توقف عارضى ثانيهما ان الاسناد نسبة لا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان او ما فى حكمهما فى قبول الاسناد به واليه وانما قال ظاهر

لانه يحكى

على ما عرفت ما

لحق الشارح

نحو مررت برجل كريم او عكسه بها عن الواقع

هو الجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجهة قوله اعنى قائم الاب ليس المراد ان الخبر

٢٩

لانه يحكى ان يق اراد تضمن كلمتين فقط او اراد بالتضمن التركيب قوله ثم اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد ان عرفا الكلام ومثلاه بضرب زيد وانطلق عمرو ونحوهما قال صاحب المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب اللباب ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فهم الشارح لكن قال ولد المحقق الشريف واعلم انه قد وقع فى عبارة المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة وفهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه العبارة ينظر ان يق يسمى زيد اسما انتهى وكانه اراد تطبيق كلاميهما على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التأويل وكلام الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتيهما فلكل وجه قوله فيخرج تصدق الجملة على الخبرية الخ انما قيد بالخبرية لان الجمل الانشائية عندهم لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تأويل والحق الجواز والوقوع وقد سبق مجملا وسيأتى ان شاء الله تع مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب فى قولك جائنى زيد يضرب والواقعة وصفا نحو يضرب ابوه فى قولك جائنى رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى ضمير المبتدأ ليس مقصودا بالذات اصلا بل المقصود اسناده الى المبتدأ ولما كان الضمير محصلا للربط بين الفعل ومبتدأ اسند اليه وكذا فى الثانى فتأمل قوله وفى بعض الحواشى اى الحواشى المنسوبة الى المص كتب حواشى على هامش الكتاب حال المذاكرة والحواشى التى كتبها التلامذة باملائه وهى المسماة بالامالى غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال فى بحث حرف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو تعليل على كون قام ابوه فى قولنا

توهم بدل

لان الجملة قد يكون نسبته مقصودا لذاته نحو ضرب زيد وقد لا يكون نحو مررت برجل ابوه فاضل او زيد قائم ابوه لان الاسناد (القيام) الى ابوه ليس مقصودا لذاته فلا يصدق الكلام عليها فان المص

زيد أقائم ابوه كلام عنده والا لم يقع حرف الاستفهام في صدر الكلام
مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته قوله الا في ضمن اسمين انما يحتاج الى
تقييد هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي واجاب
عنه حيث قال ولا يحصل اي الكلام اما تضمن كلمتين او التضمن المذكور
او الاسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى الاولين تشكل الظرفية فيجاب
بان الكلام كلي يصح مظروفا للجزئي وحاصل الاعتراض ان كون كلمتين ظرفا
للكلام يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب
ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل
جوابا اخر وهو جعل في بمعنى من قوله فان التركيب الثنائي الخ هذا انما
يفيد انحصار الكلام الثنائي والمدعى اعم من ذلك فانه على مذهب المص
يكون ثنائيا وفوق الثنائي قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم و
وجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدم في الذكر
قوله ونحو يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام
مفيد فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب الى ان احد
جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الاخر
مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه من تركيب الاسم والحرف الا ان يقال
الفعل اعم من الفعل الحقيقي او ما يقوم مقامه فيؤول الى ما ذكره الش
قوله الاسم ما دل اي كلمة دلت اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم
الذي سبق ذكره صريحا وضمنا وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا

يرد عليه

انتهى

يرد عليه الدال الاربع وبعض المركبات قوله على كائن في نفسه جعل الظرف مستقرا
صفة لمعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اي ما دل بنفسه على معنى
ومن جعل في بمعنى الباء محل نظر لان حروف الجر انما قام بعضها مقام بعض
عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق قوله
فنذكر الضمير الخ اي مطلق الضمير يشتمل ضمير نفسه ودل وما باعتبار اللفظ
مفرد مذكر وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجري في الضمير الراجع
اليها اعتبار اللفظ والمعنى قوله قال المص الخ اي في شرح عبارة
المفصل وحاصله جواز كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى
والمعنى ان ذلك المعنى معتبر في حد ذاته اي لا يحتاج في فهمه من
اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اي حكمها ان
قيمتها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة الى المسجد او الحمام او نحوهما
مما يدعي يزيد قيمتها والظرفية على هذا مجازية قوله اي باعتبار
متعلقه فذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في
الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لتعلم استقلال
الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه قوله ومحصوله
اي محصول ما ذكره المص في ذلك الشرح والمحصول بمعنى المضمون قوله
بعض المحققين وهو المحقق الشريف في تعليقاته على شرح الرضي وعبر الشارح تارة
التفتازاني بالمحصول واخرى بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق قائما بذاته
كالجسم قوله قائما بغيره كالبياض والسواد القائمين بالجسم ولو قال كما

قوله ٢

وينبغي ان يراد بالاقتران عدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول لان اقترانهما بالزمن ليس بحسب الوضع بل لعارض

او الى وضعه

للاعلام

ان فی الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فی ذاته و موجود قائما بغیره هو
موجود فی غیره لکن غایة فی ایضاح معنی الحرف و ما یقابله قوله کذلک فی الذهن الخ
الا ان ما فی الخارج القائم بذاته لا یصیر قائما بغیره و کذا العکس بخلاف المعقول
الذهنی فانه ربما یقصد الی المدرک تبعا فیصیر مدرکا قصدا و با العکس کما
ستطلع علیه قوله معقول اراد بالمعقول هنا المعلوم قوله هو مدرک قصد الخ
ای یتوجه المدرک الی ادراکه قصدا و قوله ملحوظا فی ذاته بیان لقوله قصدا فان
الالة کالقلم لیست مقصودة الا بتبعیة الکتابة المقصودة بالذات کالابتداء
الخاص الواقع بین البصرة و البصرة فانه تعرف احوالها و هذا مجمل یوضحه
قوله فالابتداء قوله فالابتداء مثلا و انما قال مثلا لجریان ما ذکر فی الانتهاء و
الظرفیة و نحوها و المراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه و قوله قصدا منصوب
علی المصدریة ای ملاحظة قصدیة او علی الحال ای حال کونه مقصودا قوله
ملحوظا فی ذاته تفسیر لقوله مستقلا بالمفهومیة قوله و لی مدرک ای لزم مفهوم
الابتداء المطلق تعقل متعلقه تبعا له لانه یتوقف فهم هذا المعنی من
اللفظ علیه و هذا اذا ذکر له متعلق کما تقول ابتداء السیر خیر من انتهائه
و الا فهو قد یذکر بلا متعلق کقولک الابتداء حسن او یراد بالمتعلق
المتعلق الاجمالی الذی لا یتصور الابتداء بدونه و هو شیء مفهوم من اللفظ
الابتداء و لکنه غیر مقصود بالذات قوله من غیر حاجة الی ذکره لا یحتاج الیه
فی فهم ذلک المعنی من اللفظ و ان کان قد یحتاج الیه للایضاح و البیان اولا

لما کان غیر
مقصود
بالذات کفت
فیه هذه الدلالة
و قوله تبعا
مفسر لقوله اجمالا

یحتاج الی ذکره

یحتاج الی ذکره مطلقا قوله و هو بهذا الاعتبار ای مفهوم الابتداء
باعتبار کونه ملحوظا قصدا بالذات و مستقلا بالمفهومیة قوله
فقط ای لا یکون مفهوما من لفظ من فالحصر اضافی لا یحتاج الی امر اخر
فی کونه دالا علیه و قوله لا حاجة فی الدلالة الخ بیان لم لا یدل علی متعلقه
ای لم یدل ذلک المفهوم لفظ الابتداء علی متعلق معنی الابتداء لان اللفظ
ذلک المتعلق اذا لم یحتج الیه فکیف یحتاج الی لفظ یدل علیه قوله و هذا الخ
ای ما ذکره بعض المحققین من ان المعنی اذا لوحظ قصدا یکون معنی مستقلا
بالمفهومیة بقولهم ان للاسم و الفعل معنی کائنا فی نفس الکلمة الدالة
علیه یعنی ان الکلمة بنفسها دالة علی ذلک المعنی غیر محتاجة فی و هو المراد للنحاة
الدلالة علیه الی ضم لفظ اخر کدلالة لفظ الابتداء علی مفهوم و
و لیس مرادهم بکون المعنی فی نفس الکلمة ان یکون مدلولها حتی یخلو الکلام
عن الجدوی و یدخل فیه الحرف قوله و اذا لاحظه العقل ای اذا لاحظ
العقل مفهوم الابتداء من حیث هو حالة بین السیر و البصرة بلا
یرتبط احدهما بالاخر کما ان نسبة القیام فی زید قائم الیها لربط الخبر انما یحتاج
بالمبتداء فهی فی نفسها لا یکون مقصودة کان معنی غیر مستقل بالمفهومیة لانه
موقوف علی تصور طرفیه و لا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار
مدلول لفظة من حتی یکون معنی الابتداء و من متحدان لمنافیه لما سیاتی
من ان لفظة من موضوعة لکل من جزئیاته المخصوصة بل المقصود تصویر واحد
ان هذا المفهوم یجری فیه اعتباران و ان اردت ان تعرف کیف

يتصور اعتباران فى معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض
فلنوضحه لك بمثال من المحسوسات فنقول انك اذا نظرت الى المرءات و
شاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احديهما ان يكون متوجها الى
تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا للمرءات آلة فى مشاهدتها و
ولاشك ان المرءاة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها
على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان يتوجه الى
المرءاة بنفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك
المرءات صيقلية وتكون الصورة مشاهدة تبعا واستوضح ذالك فى
المعقولات ايضا بقولك قائم زيد الا انها فى الاول مدركة من حيث
انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف احوالهما فكانها مرءات تشاهدهما
بها مرتبطا احدهما بالاخر ولذالك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها فهى على
الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها و
كما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية
بلفظ كذالك يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لا يستقل بالمفهومية
بها قوله لتعرف حالهما الخ اى لمعرفة حال السير والبصرة وهو
كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منه قوله ولا يمكن ان يتعقل الخ اى لا يمكن
معرفة ذالك الابتداء المأخوذ على وجه اللاآلية الا بذكر متعلقه
المخصوص كقولك الابتداء من البصرة حسن قوله ولا ان يدل عليه اى لا يمكن
ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال على متعلقه
كلفظ السير

[Margin notes:]
جاعلا بل
وقولك نسبة القيام الى زيد اذ لا شك
انك تلاحظ فيها نسبة القيام الى زيد
مادامت مدركة على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد ملحوظة فى ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها صح

كلفظ السير والبصرة الدالين على معنييهما الذى هو المتعلق قوله
والحاصل اى الذى حصل من جزئيات ذالك المحصول هو الفرق بين الا
الاسم والحرف قوله لكل واحد من جزئياته اى لفظة من موضوعة لجزئيات
ذالك الابتداء العام كالابتداء من البصرة ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها
وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من ا
النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا
بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل متحقق فرد من ذالك
النوع الذى هو مدلول الحرف لا فى العقل ولا فى الخارج وانما يحصل بمتعلق ويتعقل بتعقله
بمتعلق بتعقله قوله من حيث انها اى من حيث ان تلك الجزئيات حالات
ونسب لمتعلقاتها كما عرفت قوله ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه اى ذالك المفهوم الكلى الذى لوحظ قصدا وبالذات وصار مستقلا
بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه وبه كقولك الابتداء خير من الا
نتهاء ومحكوما به كقولك الذى انا متلبس به الابتداء قوله فى كل منها اى
لا فى كل من المحكوم عليه وبه ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية
ويمكن ان تعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين المحكوم عليه وبين غيره
كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات هى
نسبة بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلة فلا يصلح لان يقع الحكمية
عليها او بها قوله لملاحظة احوالها اى تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا احوال
هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى فى غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها
يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحروف بحيث لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها
هو المراد بقولهم

ويكون معنى الحرف فيهما ان يكون مستعملا باعتبارها وبملاحظتها و
انما اطلنا الكلام فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله
واذا عرفت هذا اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون
ملحوظا فى غيره قوله بكينونة المعنى فى نفسها اى على تقدير ان يكون مرجع
الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اى كون ذلك المعنى
مستقلا بالفهومية من اللفظ قوله فرجع الضمير كينونة المعنى حاصله
حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحد المآل الا ان المستقل
بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على آخر قوله من كينونة المعنى
فى نفس الكلمة التى فى قوله فى وجه الحصر لانها اما تدل على معنى فى نفسها او لا
قوله فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى قوله وارجاع الضمير اى لو لم يصرف
عن الظاهر بارجاع الضمير كما فى هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارته
فى هذا المقام لم يكن مسبوقة لوجه الحصر فرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى
يرجع هذا اليها ليتوافق المقامان وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى
لقربه قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان معانى الاسماء مفهومات
كلية لكنها تعقل متعلقا بها الفهم خصوصياتها التى جرت العادة با
فى المفهومات منضمة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة
لتلك الخصوصيات الغير المستقلة قوله لان معانيها مفهومات كلية الخ
فان معنى ذو الصاحب مطلقا غير مأخوذ معه خصوصية من الخصوصيات
وكذا نظائره قوله لكن لما جرت العادة يعنى ان العادة جرت بالاستعمال

الى ما

باستعمال

باستعمال تلك الاسماء لكن فى مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية
منها بسبب المضاف اليه من الاضافة بخلاف الحرف فان معانيها على ما عرفت هى الخصوصيات
ولا يصلح استعمالها فى المعنى المطلق قوله ولما كان الفعل دالا على معنى
مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية
الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل المعين
ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل
وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا
عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما
لكل نسبة للحدث الذى دلت عليه الى فاعلها بخصوصها لكن الفرق بينهما ان
الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لو وقع لم يقع محكوما
عليه ولا به اذ لا بد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن
من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه
غيره اعنى النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا
باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه
واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل با
المفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا به ولما كان المعنى المأخوذ فى
هذا الحد ههنا شاملا للمعنى المطابقى والتضمنى ولم يخرج به الفعل فاحتج
بقوله غير مقترن الخ هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوعة

للنسبة الى فاعل معين واما على ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققين من انه
موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل من حيث ان هذا
الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة معقولة على جزء الفعل فالمراد بالمعنى
الماخوذ في التعريف هو المطابقي لان الشايع المتبادر والالفاظ
في الحدود انما يحمل على ما يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكروا للزم عليهم
خلاف ما اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقة لانها
تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان
مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى فاعل معين واما توجيه
الفاضل المحشي بان العالم بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ
يتذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر
الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى معين من
حيث هو ~~معين~~ هو كما انه لا يعلم خصوص المعنى الموضوع له فاذا حضر عنده بالقضية التفت
اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه
المطابقي وافتخر به وعده من الالهام والظن ~~من دلالة~~ انه من الاوهام فان
السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا
المعنى جزء مدلول اللفظ دل عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما الذي حملهم
على ان يفرقوا بين نحو فوق وتحت وما يشابهها وبين مدلول الفعل فانهم
قالوا انها موضوعة لمفهومات كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكرت
معها فكذا

معها فكذا نقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت
مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل
معين لكنه تعينه عند المتكلم كاف فذكر الفاعل لتعيينه عند المخاطب والسامع
هذا وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة للحدث والنسبة الى فاعل
معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين عند السامع وعدمه فتامل
واما عدم وقوعه محكوما عليه فلان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا متقررة يحكم
عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل
الزمان وهو متجدد غير مستقر على حاله منعه من ان يكون محكوما عليه
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام فما حققنا لك سابقا مبني على هذا
التحقيق قوله اعني الحدث انما قيد المعنى التضمني بالحدث لان له معنى تضمنيا
اخر وهو الزمان لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لان نفس الزمان
لا يقارن نفسه قوله مع احد الازمنة الثلثة اشار به الى ان الباء اذا وقعت
صلة للاقتران يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنفي في حق الاسم والمثبت في
حق الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ اخر فعلى هذا لا يخرج عن
حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب امس قوله فهو صفة في بعض
النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة الفاء فهي فصيحة جواب شرط محذوف اي اذا
عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشارح الهندي نصب
على ان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتداء محذوف وانما ~~اختار~~
اختار الشارح الوصفية لان يحتاج الى جعله قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب

مصدر أرود

والرفع يحتاج الى تقديره وهو خلاف الاصل قوله سواء كان النقل فيهما صريحا نحو
رويد فرويد في الاصل مصدر مصغر ارواد اي رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة
والالف ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق ومعنى كون النقل فيهما صريحا ان
مصدريته في الاصل محققة نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو امهل قوله
فانه يستعمل مصدرا ايضا اي كما يستعمل اسم للفعل نحو قوله تعم امهلهم رويدا اي
اي امهالا فهذا يدل على انه في الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذالك
المعنى المنقول عنه قوله وغير صريح نحو هيهات ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت
استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو هيهات فانه
بكون وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى منقولا عنه الا انه على وزن قوقاة فكانه
توقاة كان في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر قوقاة
بانك كتب على الحاشية الدجاجة تقوقي اي يصيح قوقاة وقيقاة على وزن فعللة و
كردن فعلال قوله نحو صه ومه فانهما في الاصل اسمي صوت نقلا منه وجعلا مصدرين
ماكيان بمعنى السكوت والكف ثم نقلا من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو
اسكت واكفف قوله او عن المصادر التي اي معاني المصادر التي كانت اي تلك
المصادر اصواتا في الاصل والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها
هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر و
كذا قوله او عن الظرف اي منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل ظرف بمعنى
قدام نقل من ذالك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم فاذا قيل اماما زيد
فمعناه تقدم زيدا او استقم وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل
جار ومجرور

جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا
فمعناه الزم زيدا فليس شيء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة
بحسب الوضع المصدري فاما بحسب وضع الصوري فليست اسماء فضلا
عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران انما عرض لها
بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وظني انه
خال من التحقيق كيف ولو كان كذالك للزم اسمية هذه الاسماء معتبرة
في حال معاني الافعال وعدم اقترانها باحد الازمنة التي هو مثبت
للاسمية بحسب الوضع الاصلي وهذا بعيد من النظر اذ اللائق ان يكون
الاسمية على وضع واحد ولا يكون لغوا ومعتبرا لاعتبار وضع اخر فا
اللائق بكلامهم ان يكون اسما بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة
بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء
قبول لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوها وان اردت
التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه
التكلفات اخراج هذه الاسماء عن تعريف وادخالها في تعريف الاسم
ونحن نوضحه من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة على ما ذكر وانه دال على حدث
وذالك الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة اي ذالك الحدث مع ذالك
الزمان مدلول الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناه الفعل اي اللفظ الفعل

الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن باحد الازمنة بل معنى هذا اللفظ المتضمن اي السكوت مقارن لاحد الازمنة الثلثة وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل وتسميتها باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال لا لمعانيها فقول نجم الائمة الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل هو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العرب القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر ببالهم لفظ اسكت وربما لم يسمعوا اصلا غير موافق للتحقيق فان الكلام في اسماء الافعال الاصطلاحية لا اللغوية و الا فضرب في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف قوله عسى كاد فان معنى عسى انشاء الترجي فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه اني ترجيت قيام زيد غير مقيد بزمان لكنها في الاصل مقيدة به فان كاد مثلا كان معناه القرب الواقع في الزمان الماضي وعسى الترجي الواقع فيه فاذا قلت عسيت فمعناه ترجيت في هذا الزمان قوله وخرج عنه المضارع الخ اختلف النحاة في مدلول المضارع من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين الاولين دلالته على احد الازمنة ظاهرة و على الثالثة كذلك لانه اذا دل على اثنين دل على واحد في ضمنها قوله انه لا يقدح في الدلالة اي لا يمنع دلالته على الزمانين المعينين دلالته على احدهما اي الحال والاستقبال نعم يمنع ارادة المعين كالزمانين المعينين

اذا اريد من لفظ

دلت على معنى في نفسها غير مقترن الخ وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما صدق خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها الاسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول عليها كالضماير وغيرها تمت

اذا اريد من لفظ المضارع على التقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا تنافي ارادة الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق المشهور من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيها عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معها واما على ما ذهب ابن سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل الا مع القرينة و[illegible] معها لا يدل الا على زمان واحد قوله ليفيد زيادة معرفة به اي ليفيد ذكر بعض الخواص والمقصود سبب ذكرها لها زيادة معرفة فان اصل المعرفة من تعريفه لكن لما كان في التعريف دقة وخفاء بما عرفت اوضح زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه قوله منها اي من اول الامر ولهذا قدم الجنس والا فتقديمه ليس للحصر قوله جمع الكثرة وهي الفواعل التي هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل لم صاحب اللباب قريبا من ثلثين خاصة قوله ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت على المفرد لكانت ابتدائية يوضحه قولك هذا من الناس او من الانسان قوله ولا توجد في غيره الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره الشارح محمولا كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي الكلي على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك قوله المحمول هي اما شاملة الخ والخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاسناد اليه بخلاف غيره كاللام مثلا فانها لا تدخل الاسماء المعرفة تعيينها مثل الضماير و اشباهها قوله دخول اللام باعتبار دخولها اي لام التعريف اما ان يكون

اللام
اشارة الى ان اللام في للعهد الخارجي باشارة الشايعة فيما بينهم وهي
لام التعريف او ان اللام عوض عن المضاف اليه لكنه لا يلايم ما بعده
من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف
وقد عرفت اقسام التعريف سابقا فلا نعيدها وانما احتاج الى القيد
لانها قد يكون لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل
والتمليك والتخصيص و الموطئة وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام
كي ولام الاستغاثة قوله ليس من امبر مصيام في امسفر هذا كلامه في
جواب رجل من حمير التي هي قبيلة من طي سئله اي اهل من البر صيام في ام
سفر والمعنى ان من جملة الاحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر
فاجاب عليه السلام موافقا للغته ليس من امبر وفعل الخير الصوم في السفر
وهذا الحديث صريح في نفي ما جوزه العامة من الصوم في السفر فان البر
يشتمل الفعل الواجب والمستحب واذا خرج عنهما بقي كونه مكروها او حراما
لانه لا يتصور الاباحة في مثل هذه العبارة وينضم دلايل اخرى من الطرفين
لحصل الحرمة صريحا قوله لعدم شهرته اي لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف
لاختصاص ببعض اللغات ولجواز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف فكانه
يفوت الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه قوله في اختياره
اللام اي اختيار المصنف اللام على الالف واللام او على حرف التعريف قوله هي
اللام وحدها وهو الذي ذهب اليه والدليل على عليه ان التعريف نقيض
التنكير وقد جعلت علامته حرفا واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه

والقسم

ع النقيض
لانه قد يحمل النقيض وبان الالف تسقط في الدرج ولو كانت اصلا لمنعت
عن السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال
يناسبه التخفيف لحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف مدخولها
عند حذفها لان المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك ان تقيسها
على حروف الجر لظهور عملها حسا فيعرف بان هذا العمل لذلك المقدر
واما ثبوتها في يا الله وآلذكرين حرم ام الانثيين واضرابها فعارض
لحذفها في اكثر منه مع ان ثبوتها في هذا المواضع لعلة كالعلة التي اوجبت
اصل زيادتها اما في يا الله فللمحافظة على التفخيم واما في الآية و
نحوها فلالتباس الخبر بالاستفهام قوله لتعذر الابتداء بالساكن
لان اللام ذيلت ساكنة مبالغة في الخفة او لان علامة نقيضه اعني
التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم منها ومن غيرها تعذر تحريكها
لانها ان تحركت بالفتح لالتبست بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست
باللام الجر وان تحركت بالضم حصل الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه في
الاستعمال واختار الهمزة لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف وفتحت
مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف قوله كهل اي
على وزن هل واحتج الخليل عليه بان حروف المعاني لم يوضع منها مفرد لحرف
ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب قوله والمبرد الى انها
وهو ضعيف لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول

الصقها بدل

او حرف الجر المقدر

الفاضل المحشي حيث جاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها
قوله لانه موضوع لتعيين الذات المعتبر في مفهومها هذا التعليل الفاضل
الرضي ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن فانها
لتعيين الذات المعتبر في مفهومها الحسن ولا نصيب للصفة والنسبة
المعتبرين في مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب انها في هذه الامثلة
ونحوها لتعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف
قوله والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث ودلالة الفعل
عليه بالتضمن وقد مر الكلام فيه قوله فان حرف التعريف اي اللام بقرينة
المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها
او يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب
اليه او باللام المقدرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وان الخلاف انما هو في
المنادى المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالضارب فحرف النداء لا يفيدها
تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين كالموصول وقول بعض
المحققين ان الذي يدل عليه اداة التعريف بعينه وكذلك سائر الخواص
يعني مثل اللام في انها غير شاملة لا في انها لا يتحقق في الضارب وامثالها
وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم قوله ود
خول الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه كما في الاضافة المعنوية
وهي الاضافة التي تفيد المعمول المعنوي تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل
في المضاف اليه هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره

المقدرة

قوله دخول الجر ولم يتعرض الجر لان الجر لا يوصل الفعل على سبيل الحكاية نحو زيد في مقوم زيد في قولهم زيد قائم قوله

الشارح نظرا

الشارح نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين
الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم
بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف في
هذا الموضع وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف اليه الذي هو مختص با
المضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة
الرضي قال لان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه
ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الشيء
الثاني مضافا اليه حاصل بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم
من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وخير الامور اوسطها اما
الاول فبعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الاضافة في الاصل
الا انه ان الموقع لها بالفعل انما هو اسم المضاف فكل يعمل في وقته
واما الثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا
اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان
اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي
ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل
كما قال خلف ان العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وهذا القائل
لم يقل به قوله لافضاء معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضعه
لان يوصل معاني الافعال ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا
فظاهر فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك
الا بعد تعديته اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرا

وهو الفاعلية والمفعولية ونحوها لانها مقتضيا بالوضع والنصب قلبي بعامل

الا ان الفعل يخفف لان الاضافة التخصيص اما للتعريف او التخصيص ولا كذلك اضافته او التخفيف للتخفيف التعريف والتخصيص لا لاحتياج الى التعريف والتخصيص لانها ازائدان على الحاجة والفعل لا يحتاج الى انما الذايد لا افادته بعينه

كغلام زيد فقد عرفت ان اصله غلام لزيد فالذى اوقع الحصول حصل على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية الخ جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ان ما علم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم فينبغى جر الجر المضاف اليه فى اضافة اللفظية فان العامل فجره اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره وكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظها ومعناها وكانت اصلا وهى فرع لها اولانها ذات فائدتين وهى ذات فائدة فما قل فائدته كان فرعا لكثيرها اولان الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعانى هذا واعلم ان ما هنا يناقض ما سيأتى من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله بان يختص الخ هذا بيان لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما ان يختص بما يخالف المختص به اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن فسر بالفعل لظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك وثانيهما بان تزيد على اصلها بان تشمل الفعل والاسم قوله الا تنوين الترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافى التى فى اخرها

ولا كذلك اضافته لان الا التخفيف اضافته للتخفيف انما هى بحذف التنوين وما يقوم مقامه ولا يوجد فى الفعل شيء منها صح

[illegible] ما كان فى الفعل افاده المختص الذى هو الاسم

حرف الاطلاق

اعلم ان التنوين ... الاسم لا يلحق الا الاسم ... والتنوين ... وسيبويه ... والفعل لا ... النكرة ... الاعلام ... لانه ... ان يكون ...

حرف الاطلاق وهى الواو والالف والياء الحاصلة من اطلاق الضمة والكسرة والفتحة كقوله اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن قوله واختلف فى وجه التسمية فذهب سيبويه ونجم الائمة وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم لان الترنم هو التغنى انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون فى مكانها فى لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافى على حالها فى الترنم والذى اعتمده وذهب اليه فى التسمية بانه الحصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف واغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام فى احد قوليه وهو مختار صاحب اللباب قال وانما جىء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا بدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة فى الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار اليها هى المشهورة وقد نقلنا فى كتاب مفتاح اللبيب اقساما اخر منها التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة اى الروى الساكنة نحو وقاتم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق سمى به اما لغلوه اى قلته او لانه تجاوز الحد من غلا فى المحبة اى افرط وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد تعداه وتزايد عليه ومنها تنوين الزيادة كقول الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده فى المغنى من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم

علماً زاده ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف لانه هو الذى كان قبل
الشعر ومنها تنوين الضرورة كقول الشاعر يوم دخلت الخدر خدر عنيزة
قال فى المغنى هو تنوين التمكن لان الضرورة اباحت الصرف والذى ذهب اليه
نجم الائمة وكثير انه تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة
بين الثلثة الا اربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة قوله عطفا
على الدخول الخ بنصب على المصدر اى بعطف عطفا والمراد بالدخول لفظه
فى قوله دخول اللام قوله ومدخول الدخول اى الذى دخل عليه لفظ الدخول
هو اللام المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير الخ
هذه الخاصة ومنها دخول الاسناد اليه لان العامل المعطوف عليه بفتحه فى المعطوف
وهو فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت على الاسم اما دخولها و
ذكرها فى اوله كالالف واللام او لحوقها فى آخره كالتنوين والاسناد
لا يتصف بشىء منها لانه نسبة بين المسند والمسند اليه فخاصة الاسم
هو نفس الاسناد لا دخوله وكذا فى الاضافة اى مثل انتفاء كليهما فى
الاسناد اليه انتفاء وهما فى الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه
فهى ايضا بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله قوله المراد به كون الشىء
مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا حيث ان الضمير المجرور
يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص الاسم
وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة اوله بما ترى فجعل الضمير راجعا الى
الشىء باعتبار ادعاء ان الشىء لكمال ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى
الا كون الشىء

ان كون الشىء مسندا اليه من خواص الاسم والشارح المحقق ارجع الضمير
الى الاسم لكنه اجاب بما لا يخلو من دقة حيث قال والاسناد اليه اى
الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة والنوعية بدون الصفة
فبتعيت بدل المستفادة من كلام المختصر بير عقلا فيقبل الحصر فاعرف انتهى وطبق
مراد الشارح عليه والحاصل المراد من الكلام ح ان الضمير وان كان راجعا الى
الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه وكانه قال والاسناد الى نوع الاسم
مطلقة من خواص الاسم من افراده فقول الشارح والمراد به كون الشىء الخ لبيان ان
الضمير راجع الى الشىء المعلوم كما عرفت بل الاسم باعتبار انه شىء
فكانه قال من خواصه الاسناد الى الشىء وذا لك الشىء هو الاسم و
ظنى ان هذا كله تكلف بل مقصود المص ان الاسناد اليه الذى تراه فى
الاسم هو من خواصه لا يوجد فى قسيميه لان مراده ان الاسناد اليه المحض
فى الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو الحكم عن الفائدة وفائدة التعبير
بمثلها التنبيه على المحل وهذا كما تقول من خواص الاسد على الشجاعة التى
شوهدت منه لا تحصل من غيره لان الشجاعة المختصة به من خواصه
قوله لان الفعل وضع الخ يعنى ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعته منسوبا
الى امر آخر مرتبطا به وهذا هو المعنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف
المسند والمسند اليه لانه اصطلاح جديد قوله لوازمها الخ لوازم الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم
كما عرفت فى لام التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين

كضارب زيد وما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع كضاربان زيد وضاربون زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نونا وامّا نحو يضربان ويضربون فهو لا تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب قوله وانما فسّرناه الخ فلانّ ملاحظة الظم تقتضي التفسير بابهام شامل للمضاف والمضاف اليه وملاحظة ما يأتي من قول المص والجرّ علم الاضافة تقتضي تفسيرها بالثاني للموافقة فالعدول عنها للفائدة المذكورة قوله الفعل والجملة الخ اشارة الى الخلاف الواقع فيه فذهب المص وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب اخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة حملا للمضاف اليه هنا في هذا الباب على المضاف اليه في قولك اتيتك زمن الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق قوله اى يوم ينفع الصادقين فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل عليه تعرّف المضاف اليه به مع خلوّ الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم الحاج البارد فان الحار صفة اليوم وهو نكرة لفظا فاتاه التعريف من قبل المعرّف باضافته الى العلم هذا واعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال والظم ان المضاف اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله مط يعني سواء اريد منه المضاف او المضاف اليه او النسبة التي بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها اسما قوله فان مرت

المصدر

مضاف اى الفعل

مضاف الجملة اى الفعل لا الجملة فان الكلام ليس فيها قوله اى لاسم قسما قد قدّمنا للاسم تقسيما منقسمة في قول المص فهي اسم وفعل وحرف ما يوضح للذي تقدّم لفظ قسمان هنا فلا نعيدها قوله معرب ومبني المعرب مأخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب حقيقة الذي صار مظهرا معناه او رفع التباسه وفساده بالاعراب والمبني مأخوذ من البناء فهو القرار وعدم التغيير مشابهة للبناء المحكم الذي لا يتغيّره الرياح كما قوله فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد الخارجي قوله الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها وكذا الجميع الحدود التي تذكرها في تعريف الاسم اي الذي ركّب مع غيره الخ الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي وحاصلها ان المركّب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى اخر وعلى مجموعهما كاطلاق الزوج على احد الجفتين وعلى مجموعهما ومراد المص المعنى الاوّل مع ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحدود فضلا عن ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو سلّمنا هذا لكن لا نسلّم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان الاستعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيب بلا قرينة وهي هنا موجودة لانّ المص بصدد تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراضه الاوّل والمراد من المعرب المركب مع عامله لانه الشايع بين اهل هذا الفنّ فدفع اعتراضه الثاني وهذا التقرير كما يدفع الاعتراضين يدفع عموض صاحب المتوسط حيث قال ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل

الاسم قوله

والمراد بالمركب المركب الاسنادي لا غيره لئلا ينتقض بنحو بعلبك وخمسة عشر وبالشبه الموجبة للبناء لئلا يخرج غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي والامر

لانه لا اصلاح الا في الاسم

لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه وحاصل الجواب ان المركب صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم
ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني الاصل
فذكر الاسم ح للتحقيق وتحقق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ
او محذوفا لفظيا او معنويا قوله عند المص وان كان عند صاحب الكشاف
معرب كما سياتي قوله اي لم يناسب الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض
الوارد على ظاهر عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته المبني
اعني الفعل بالفرعيتين كما سياتي واسم الفاعل فانه مشابه للفعل الماضي
بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا
ان المتبادر منها هو المشابهة التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد
الشيخ ابن المالك بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كالضمير و
ثانيها كون الاسم لمعنى من معاني الحرف كمن ومتى وثالثها كونها نائبة
عن الفعل كهيهات ورويده ولحوهما رابعها افتقار الاسم الى متعلق كا
الحرف وذلك كاسماء الموصولات قوله اي المبني الذي هو الاصل الخ المقصود
من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل الاسترابادي وتقريره ان المتبادر
من قوله مبني الاصل مبني في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها
في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل في جميع الافعال
البناء فينبغي ان يبنى ما يشابه المضارع من الاسماء وحاصل الجواب
ان الاضافة بيانية اي مبنى الذي هو اصل المبنيات فاللام
عوض المضاف اليه فخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات
قوله وهو الماضي

قوله وهو الماضي الخ قال السيد المحقق جعل بعضهم الجملة قسما رابعا فقوله
في بابه من ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون
الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانه كالاستفهام
فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها لا يخرجها عن معنى الحرفية
والاول اقرب لما سياتي في محله ان شاء الله قوله الاسماء المعدودة مثل
زيد وبكر وعمرو قوله المعرب اللغوي المعرب في اللغة الاسم الذي اجرى عليه
الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع فيه لانه يرجع الى اهل اللغة
وقد سمع منهم انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اي
صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب
بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من قام
زيد او لا كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
التي بها يتحقق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب الذي تحقق العامل
معه وعدم المشابهة قوله في كون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي
قوله فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمص
اعتبره القريبة من الفعل قوله ولذلك اي ولاجل ان جريان الاعراب بالفعل
ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يسمون زيدا من قولك جاء زيد
ودائت زيد بحذوف الاعراب معربا ويعترض السامع لهذا الكلام على
قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمات مع انها معربة وليس هنا علة
باعثة على الحذف كالوقف واضرابه اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب

ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه ان المعرب والمبني متقابلان
وقد اجتمعت النحاة على ان المبني ما شابه المبني الاصل ولم يذكر فيه قيد
عدم التركيب الا ترى الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني
الخ فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب
مع عامله اولا والمص نفسه لما عد المبنيات لم يعد في جملتها الاسماء
المفردة قسما ثالثا سماه بالموقوفة ومشى على هذا القاضي البيضاوي
قوله لان الغرض اي الغرض الاهم من جميع مسائل النحو ان يعرف احوال
اواخر الكلمة من كونها معربة او مبنية واقسام كل من المعرب والمبني
متى لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لان من يسمع منهم ان
زيدا مثلا في جاء زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا
موافقا لما سمع منهم وح فمعرفة علم النحو لا يفيد الا معرفة اصطلاحات
النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا وذلك مفعولا ونحوهما وهذا فائدة
غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض معرفة
الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس كوجوب تقديم
المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير المفعول عن الفاعل في بعض
الاحوال قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا الخ الفاء فصيحة اي اذا
عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب فاعلم ان المقصود منه
وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان
المقصود من معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف آخره الى غير
ذلك من مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده حتى ان كون

المعرب مما

البني

ودر بعض نسخ موقوف است
...

المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله سائر احكامه
المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود من الاسماء البحث
والتفتيش عن احوال المعرب معرفة ان من الاسماء المختلفة
الاواخر في كلام العرب ليجعل آخره في كلام غيرهم مختلفا
ليطابق الكلامان وح فمعرفة الاسم المعرب مقدمة على معرفة الاختلاف
لان معرفة الاحوال الاختلاف انما يحصل بعد البحث والفحص عن احواله
ولا يمكن البحث عن احوال الشيء واحكامه الا بعد معرفة ذلك الشيء
فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف في
تعريف المعرب به وجب ان تعرف المعرب اولا قبل البحث عن احكامه بانه
مما يختلف آخره لما عرفت من ان المقصود من البحث عن احوال المعرب فمعرفة كما فعله الجمهور
المعرب ح موقوفة على معرفة الاختلاف المذكور لانها صارت معرفة
له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان المقصود من البحث عن احواله الدور
معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال الشيء الا بعد معرفته فيلزم صريحا
فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف
من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست
موقوفة عليها كما فعل المص ... واما المحشي فقد شرح شرحا لا هذا التحقيق
يناسب ان اختلج في قلبك شيء فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم الفاء الكلام موافقا
فصيحة اي اذا جعل آخره مختلفا طابق كلامهم قوله فمعرفته متقدمة الفاء لكلام الشارح و
هنا ايضا فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة الاختلاف فمعرفته وكلام المص في الشرح
متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يعرف على صيغة المجهول من

مفرد حبلى
جريح است
وجمع حبلى
حبليات

قوله
باب التفعيل ليعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه مجرد وهو علة
لقوله يعرف اي يعرف بذلك التعريف لتحصل هذه المعرفة قوله
فليلزم تقدم الشيء على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اذا عرفت تينك
المقدمتين فالحاصل تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف
على معرفته الاختلاف او تقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب وهذا هو
الدور الصريح قوله فينبغي الخ اي اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول
عنه والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده
فتوهموا ان حقيقة المعرفة ذلك ولم يعرفوا انه من عوارض المفارقة
كما عرفت والشارح الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان
معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد وبالاستدلال بالواحد كرجل
او بالجمع كحبلى ولا مانع فيه قوله اي من جملة احكامه تمهيد لما سيذكر
من ان تركيب المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب في اخره
من جملة احكام المعرب قوله من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية
لاخراج المبني فانه ايضا يختلف اخره تقديرا لكن لا من حيث هو معرب
واجاب نجم الائمة عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا
اي تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر الا للتعذر كما في المقصور و
الاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الا
خر اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة للمبني لا في اخره نحو هؤلاء
وامس وقد يكون المانع ايضا في اخره كما يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقال
في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره قوله حقيقة او

يخفى

حكما والمراد

اعلم ان غير منصرف اعراب
حكمي تقديري دارند مثل حبلى
واحمد وغيرهما

او حكما والمراد بالتبديل الحقيقي تبدل ذات الدال مثل جاءني ابوك و
رأيت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة
من كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل
في حكم تبدل الذات كما سيأتي في قوله رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
قوله او صفة المراد بالصفة الصفة اللغوي اعني الحال وتغيرها
في نحو جاء زيد ورأيت زيدا فان ذات الحرف لم تتغير بل المتغير و
صفها وهو كونها مرفوعة ومنصوبة اي بسبب وهذا اظهر من قوله
للوقت او للعلة كما نعلم الفاضل الجشي الهندي قوله لئلا ينتقض فان
زيدا لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف قوله
فهو من قبيل ما سيأتي اي يختلف لفظ اخره الخ فالتنوين عوض المضاف اليه
المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصل ان المعرب يختلف من جهة
لفظ اخره اي صورة اخره فهذا التبيين برفع الابهام الواقع في النسبة الا
تعتبر في جملة يختلف اختلاف لفظا اي منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف قوله
واجرى اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال الشارح
الهندي لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا مجاز قوله فان قلت الخ
حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف ان هذا الحكم ثابت
لجميع المعربات وليس كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر
ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء التي وقعت معربا اولا فان فيها حدوث
الاعراب بدخول العوامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل هذا حكم
قوله الى اي حدوث الاعراب بدخول العامل قوله فكل فليكن هذا الحكم

اى الاختلاف المذكور قوله الاعراب الخ اللام فيه اللام للعهد الخارجي
وهو اشارة الى الاعراب المذكور فى ضمن المعرب قوله حركة او حرف
لما اشتهر كون الاعراب بهما استعمل لفظ ما المشترك بين المعاني
فى التعريف واراد هما ولفظة او ليس للترديد بل فان الاعراب حركة
وحرف بل ذكرها للاشارة الى انها لا يجتمعان فى موارد الاستعمال بل
يتحقق احدهما فى بعض المعربات والاخر فى بعض اخر قوله اى اخر
المعرب واما النون فى الزيدان والزيدون فهى بمنزلة التنوين ولذا
تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف والواو قوله ذاتا او صفة تميز
عن النسبة فى اختلف اخره اى ما اختلف ذات الاخر كما اذا كان اعرابه با
الحروف او صفة كما اذا كان اعرابه بالحركات قوله العامل والمقتضى فان
العامل مثل جاء ورايت والباء والمقتضى للاعراب كالفاعلية و
المفعولية والاضافة وان كانا سببين الا انهما ليسا حركتا ولا حرفا
قال فى الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء
الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحرف
الواقع تفسيرا للاعراب ان يكون محله اخر الاسم المعرب وح يخرج الباء
الجارة قوله على عمومها بان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى شىء قوله من
الاسباب البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب للفاعلية
زيد وهى سبب للرفع الذى فى زيد والرفع سبب للاختلاف بلا واسطة
والعامل والمقتضى وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة

قال نجم الائمة

اعنى بل

بالعوامل ٢ بدل

حرفا

الذى فى اخر زيد فالاعراب سبب الاختلاف

قال نجم الائمة رضى ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم على ان
العامل كالعلة الموجبة بان يقال باء الاستعانة داخلة فى الالة التى
منه فى الموجبة انتهى وهو دفع الاعتراض بوجه اخر قوله بتقييد الحيثية
اى الحيثية المذكورة سابقا قوله على اختيار المصنف متعلق بمعرب و
واشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبنى باضافته الى المبنى
ح بالضمير الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج اى
خرج حركة نحو غلامى على اختيار المصنف لانه عند البعض اعراب
فى حالة الجر وهو احتمال بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء
غلام زيد ورايت غلامى وانه مختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما
سبق قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل
قوله ثم حد الاعراب الخ رد لما ذهب اليه الشارح الهندى فى احد
قوليه من ان قول المصنف ليدل الخ من تتمة الحد وقد خرج بها حركة
با غلامى لانها لا تدل على معنى من المعانى المعتورة والشارح اخرج
هذه الحركة بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجا عن الحد قوله اختلاف
وضع الاعراب ولينبه ايضا على عدم جريان الاعراب فى الافعال والحروف
فان المعانى التى فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل لكل معنى من معانيها لم
صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد فان صيغته ضرب والمثنى ضربا
وقس عليهما وكذا الحروف فان الابتداء له والظرفية لها والحاصل ان
المميز لتلك المعانى بعضها من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف

الموجدة
الموجودة
بدل

وما احسن زيدٌ

الاسماء كما فانه قد يوجد في اسم معاني مختلفة لا يتميّز الّا بالاعراب
بنحو ما احسن زيدا وما احسن زيدٌ وما احسنُ زيدٍ فانه معنى الاوّل شيءٌ احسن زيدا
ومعنى ثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اىّ عضو من اعضاء زيد
واىّ خلق من اخلاق زيد حسن قوله وهذا المعنى الخ اى ان قوله لتدلّ بنيّة
على فائدة اختلاف وضع الاعراب حيث قال في شرحه على الكتاب
قوله لانه خارج اى لم يرد بقوله ليدل هذا من تمام الحدّ انه خارج عن الحدّ
واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحدّ وهو الفعل المفهوم من فحوى
الكلام وهو وضع المجهول فهو علة لذلك الفعل المقدّر كما توهّم بعض
الشارحين بل اراد به ان الحدّ قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في
الحدّ قوله واللام بالنصب معطوف على اسم انّ فهو داخل في حيّز النفي
وقوله المفهوم الخ صفة الفعل اعني وضع قوله فانه بعيد لعدم مفهوميته
من فحوى مثل هذه العبارة وان فُهِم فلا يفهم الّا الخواص وهذه الرسالة
انما وُضعت لتعليم الصبيان وبيّن المحشي بعده بقوله اذ لا نظر الى وضعه
لا قصدًا ولا تبعا وهو حسن قوله فاللام فيه اى اذا عرفت ان ما ذكره
بعضهم بعيد فاعلم ان اللام فيه الخ قوله لتدلّ الاختلاف الخ ان قيل لِمَ
اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب الدالّ على المعاني عند المصنف
انما هو ما به الاختلاف اعني الحركة والحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه
الجمهور لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمّى اعرابا
قلت لمّا كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف

فكان الاختلاف

فكان الاختلاف ايضًا دالًّا على المعاني ناسب الاشارة الى هذا الاحتمال ايضًا
قوله الفاعلية الخ فيه ردّ على شارح الى تضى حيث فسّر المعاني بكون الاسم
عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجرّ وبواسطته قوله والمعتورة على
صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست كردن چيزى را
وفيه ردّ على الشارح الهندي حيث ذهب الى ان المعتورة على صيغة اسم
المفعول اى ان الاسماء تتعاور المعاني بان يجيء اسم فيأخذ الفاعلية
ويجيء غيره فيأخذها وهكذا ووجه الردّ ان هذه المعاني انما تنفرد
الاعراب باعتبار كونها طارية على الاسم فاحتيج الى ما يميّز كل من
هذه العوارض الآخر لا بسبب كونها معروضة للاسماء هذا مع ان الاعتوار
المروى عن المصنف كسر الواو قوله على تضمين الخ التضمين ان تشرب كلمة معنى
كلمة اخرى دالا عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فههنا قد
اشرب [illegible] معنى الاستيلاء دالا عليه بذكر الكلمة المعدية و
الّا فالاعتوار من الافعال المتعدية بنفسها لتضادها اى لتضادها
تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة
فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اى بسبب العلامات قوله
موضع اصل الاعراب الخ هذا دفع اعتراض نشاء من الكلام السابق تقريره
انه قد ظهر من قولك فاذا تداولت المعاني الى اخر الكلام انّ وضع
الاعراب لاختلاف المعاني مع ان عبارة المصنف انّ وضع الاعراب للدلالة
على نفس المعاني لا للدلالة على اختلافها وحاصل ما اجاب ان وضع اصل الا
عراب غير مأخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني واما

عن العارض

الاعتوار

قوله

يستوى على عليه

اى ان لم يقتض

كلا

وضعه مختلفا لعلة اختلاف تلك المعاني و المعنيين مفهومان من عبارة
المص فانه قال الاعراب حركة او حرف اختلف آخره به ليدل على المعاني
فان جعلت الدال هو الحركة و الحرف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق
الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه قال الحركة و
الحرف المقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني المختلفة قوله انما جعل
الاعراب اي مطلق الاعراب سواء كان بالحركات او بالحروف اما الثا
خر فظاهر واما الثاني فلان الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان آخر الحروف
فكان الآخر ظرفا له مجازا او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكان وقع
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل قوله على صفته اي صفة المسمى اعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب نجم الائمة الى ان هذه صفات
الالفاظ وعلل تأخر الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف او من
عربت الخ وقيل اذا كان في آخر الاسم هذا التغير كان به كلاما محبوبا
عند المخاطب فسمي اعرابا مأخوذ من قولهم امرأة عروب اي محبوبة قوله
اعراب الاسم لا مطلق الاعراب فانه اربعة لدخول الجزم والدليل على القيد
انه في بحث الاسم قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر اسم
خبر واحد فصح حمله على المبتدا لان الرفع وحده مثلا ليس انواعا فيكون العطف
مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار هذا على طريقة الزمخشري
الجمهور واما على طريقة الزمخشري وهي التي اخترناها من ان الخبر هو الذي
تتم الفائدة به مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير وقد سبق

الكلام في مثل

47

الكلام في مثل فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر سمي الرفع رفعا لارتفاع
الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعة رتبته عن اخويه وسمي
النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به او لانه
ينصب الفضلة في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمي الجر جرا
لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى ينجر الى الاسفل
عند التلفظ به قوله الاعراب هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب
الكوفيين والرابع الجزم في الحركات البنائية واما الحركة فهي السكون قوله
على قلته بالقرينة كقول المص بالضمة رفعا الخ فالرفع الفاء للتفسير
قوله اي علامة كون الشيء فاعلا فالباء في الفاعلية للمصدرية ومعنى
الباء المصدرية انها التي اذا دخلت على كلمة اولها بالمصدر واحتيج اليها
في هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات المتصفة
بالفاعلية بل علامة وصفه اعني كونه فاعلا والا فالذات لا تحتاج في
معلوميتها الى الاعراب فتدبر قوله كالمبتدا والخبر فانهما وان لم يكونا
فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل من جهة ان الفعل صدر منهما و
كون المبتدا مسندا اليه مكمل الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشارح الهندي
الى جعل الباء للتلبس وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان
مختاره اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل الهندي قوله انما خص الرفع هذا لان
الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه وانما قلنا ذلك
لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه

فعلته بدل
انما جعل
الاول
قوله
قوله
الرابعة
قوله
اعني بدل

اصلا فی الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون والاظهر انه قصد الحصر الحقيقی لان
ما ذكرها من الملحقات داخلة فی الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة او
حكما فهو شیء مطرد لم فرد ان بخلاف المفاعيل فان كلا منها نوع من انواع
المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق فی وجه
التسمية قوله فاعطی الخ اقول الاعطاء بمعنى الجعل فعداه الى
الثانی باللام قوله ولما لم يبق الخ ای بفعل الكسرة لما لم يبلغ الى
مرتبة الفاعل فی القلة ولا مرتبة المفعول فی الكثرة فناسب فاعطيت قوله
العامل الالف واللام للعهد الخارجی وهو اشارة الى ان العامل المذكور
سابقا ضمنا فی تعريف المعرب او معنويا كعامل المبتدا والخبر
قوله ای يحصل ای فسره به لان المتبادر من التقويم هو القيام مثل
قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا بالفعل العامل لان العامل
موجده قوله ای معنى الخ اشارة الى ان اللام فی المعنى للعهد الخارجی ای
المعنى المذكور سابقا فی ضمن المعانی او للعهد الذهنی حتى لا يتوهم ان
المراد معنى معينا كما يفهم من التعريف قوله رايت عامل اعلم انه قد وقع
الاختلاف فی عامل الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ
باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونه فضلة فيكونان
ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام هو الفاعل واستقربه الرضی
محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل الذی هو الجزء الاول بانضمامه اليه
كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل
نظرا الى كونه المقتضی للفضلات وهذا هو الذی اعتمدت عليه فی

مفتاح اللبيب

مفتاح اللبيب فان الفعل عامل فی الفاعل الذی هو اقوى من المفعول باء
الاتفاق ويمكن تطبيق الكلام الشارح عليه وان كان ظاهره الاول قوله
معنى الاضافة هو كونه مضافا اليه قوله فالمفرد الفاء فصيحة ای اذا عرفت
ذلك فنقول المفرد الخ قوله ای الذی لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل
المركب وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وكان ارادة كل واحد من الثلثة
فاسدا فسره بالمعنى الرابع وجعل مقابله قوله ای لم يكن الخ هذا تعريف
لجمع المكسر وحاصله ان ما تغيرت بنية مفرده وذلك التغير اما ان يكون
محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغير الشكل دون الحرف نحو اسد
واسد او بتغير الشكل وزيادة فی الجمع نحو رجل ورجال او بتغير
الشكل ونقصان فی الجمع نحو رسول ورسل او بزيادة ونقصان معا
نحو غلام وغلمان والثانی نحو فلك تبقدير الضمة فی المفرد كضمة قفل
وفی الجمع كضمة اسد قوله ای يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه
اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى
لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الا
ثقل وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها و
كانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان يكون العلامات غير الحروف
لان العلامات غير المعلم وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة
الشیء كالصفة الدال عليه قوله والفتحة نصبا كتب قدس سره فی الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولی عاملين مختلفين لكن المعمول
المقدم مجرور والمؤخر اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبيانه ان الفتحة

معطوف على الفتحة والعامل فيه الباء قوله نصبا معطوف على رفعا
وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر يعني يعرب قوله
على الحالية او المصدرية كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان اذا اعربا
القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين بالفتحة اعراب رفع
وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى اقول التقدير الاول اشارة
الى النصب على الحالية ويتحقق فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول ليصح
الحالية وان صاحب الحال وعامله محذوفان تدل عليهما بالمقام تعلل مدلول بدل
لكونه فعلا خاصا والظرف لغو فقول المحقق الشريف ان العامل فيه
الظرف القائم مقام متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب
على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى بيان المصدر الحقيقي اي
محذوف اعني لفظ اعراب لكن لما حذف اجرى اعرابه على المضاف
اليه ووسم باسمه ولو قدر يرفع رفعا وينصب نصبا لسلم من
هذه التكلفات قوله وهو ما يكون بالالف هذا مفهوم من اصطلاحاته
هو شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا نحو حسابات ودهلهات
ومعلومات في اشهر معلومات وبسلامة النظم كما ذكرنا او بغيرها
كتمرات وغرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وسمى
جمع مؤنث السالم باعتبار الغالب لان الجمع تعليل لكسر الكاف قوله
منقوصات لان الواو تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها الا واوية
الى ياء المتكلم قوله اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء
لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال
الحركة عليها

الحركة عليها فاضيف الى الكاف وضمة الفاء لمناسبة الواو فصار
فوك قوله اصله ذوو نقلت ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا
وضمت الذال للاشباع والنحاة اطبقوا على ان اصلها ذوي وهو
الصواب لقولهم ذويان قوله فاعرب هذا اشارة الى متعلق الجار
والمجرور اعني قوله بالواو قوله بالامثلة فان اخوك وباقي الامثلة
مكبرة موحدة كسائر الاسماء من انها معربة بالحركات التقديرية
وهو الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشارح شاملة
قوله للمذهبين وبكونها الى الكاف مع انها اذا اضيفت الى غير الكاف كالهاء
مثلا اعربت بالحروف ايضا واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب
احدها ما ذهب اليه المص وهو المشهور ثانيها انها معربة بالحركات
اللفظية واقعة قبل الحروف وثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة
الاتباع بالحركات المقدرة على الحروف وكان اصل ابوك ابوك استثقلت
بدل الضمة على الواو فسكنت وضم ما قبلها للاشباع وقدرت الضمة على الواو
ورابعها وهو مذهب الفراء انها معربة بحركات اللفظية وعليه
الواو ٢ قوله ع من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه الخ وسادسها كونها
كعصا وعليه ورد قوله مكره اخاك لا بطل واول من قال عمرو بن
العاص لما عزم عليه معاوية ليخرج الى مبارزة امير المؤمنين ع فلما
التقيا ورأى منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهديهم وقلق
هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اي لا تقتلني لظنك اني شجاع
بجنده شجاعه

اقدر على جاعة او على نقل رواية بل انا اخوك يا امير المؤمنين ضيعلى
على ملاقاتك معوية اللعين وقيل اول من قال ابو خشن حين قال له
خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قائلون اخوته
هل لك في غار فيه ظبيا لعلنا نصيب منها وانطلق به جماعة حتى
اقاموا على فم دخل في الغار فقال اضربا يا خشن فقال بعضهم يا خشن
لبطل فقال له ابو خشن مكره اخاك لا بطل دعه كلاهما هذا القول
وانما الخلاف في الكلمة الاولية ونحن قد ذكرنا دلائل المذاهب واخترناه
والدليل عليه والجواب عن هذه ادلة في كتابنا الموسوم بالفوائد النحوية
تركناه ههنا للاختصار قوله ثانيا اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى
هو ظاهر ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات بحركات لانها اصل التثنية
والجمع فاعرب بعض المفردات اعرابهما طلبا لتلك المناسبة قوله
كلا اعرب اسما لان هذا الاعراب للمناسبة بينهما فالرعاية من كل وجه مطلوبة
قوله منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك وابوك مثلا فيفهم منه اثنان
الاخ والاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ
بان يفهم كل معنى من اللفظ كالمذكور فالاخ مستفاد من اللفظ المضاف
والمخاطب من المضاف اليه فنقول واعلم ان الظاهر انه جعل كل من
الانباء عن التعدد ووجوب حرف صالح وجها لجعل الاعراب منه الا
سماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد
والوالد والام والقريب الحميم كذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود

جبرئيل بدل
الغار
الخصم
تثنية وجمع ومفرد
منبئة بدل
المثال
الفاضل المحشي

بلفظ اعادة

بلفظ اعادة اللام غلط صريح ووهم قبيح قوله ولوجود حرف صالح
فاستراحوا من جلب حروف اجنبية قوله سماعا تمييز يرفع الابهام عن
نسبة الوجود الى الحرف اي انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة
الى غير الياء وقت ارادة الاعراب وان حذفت حالة الافراد وحالة الا
ضافة الى الياء لم يسمع وذلك المحذوف مطلقا لاوقت الاضافة ولا غيره
قوله يلحق به اي في الاعراب وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا
على الاثنين لانه لم يسمع مفرده اعني كل ويجوز ارجاع ضمير المفرد
اليه كما قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون
وعند الكوفيين الالف كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونها للزومها
الاضافة وقالوا اصلها الكل المفيد للاحاطة فخفف بحذف اللامين
وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في
الجمع وقد عرفت فساده قوله كلتا وتاؤها لا يجوز ان يكون لان
قبلها لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان يكون للتأنيث لانها لا يكون الا بعد
ثلثة وهذه وسط الكلمة بل هي عوض عن الواو والالف بعدها للتأنيث
وقلبها ياء مع ان الف التأنيث لا تنقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل قوله
فرع كلا لان المؤنث طارئ على المذكر لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة
قوله اثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه والالف والنون فيه ليس
زائدتين بل هما من جوهر الكلمة قوله ما سمي به اصطلاحا فيه رد على الشيخ
الهندي حيث قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف
المعطوف او المراد صيغة المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع

قوله ٢
زائدة
الوقف
جمع

المؤنثات لو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه
حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوية وهو كون مفرده مذكرا فعلى هذا
يخرج مثل سنون واضرابه وليس كذلك بل المراد به الجمع في الاصطلاح
النحاة وهو ما جمع بالواو والنون قوله فالواو يوجد في كلام العرب كلمة
اخرها واو بعد ضمة والى كذا واجاب بعضهم بان الواو في معرض
التغيير فلم يعتد به واخرون بان الواو لما قام مقام الفتحة صارت كانها
فتحة لا عين لفظ فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عين لفظه و
هذا من معناه فان ذو بمعنى صاحب والو بمعنى اصحاب قوله واخواتها
اقول وقد حمل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن
واخوون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد
حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود فما في نسخ الشروح الالفية من
كونه حرة دخرين تصحيف من الناسخ قوله لانه اي لان الثلاثين ثلثة عشرات
فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلثين كما صح
اطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد قوله ولا تعيين الخ اي لا تدل الجموع
اذا اطلقت على اعداد معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين
معلوم منها عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وذلك
لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وهو كونه علما لمذكر عاقل بخلاف التثنية
فانها يتحقق بفرد من بدون شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا قوله
لوقوع كل منهما الخ فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقلا
ومفيد بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه قوله الذي اشير

الى تقسيمه

الى تقسيمه اليها في حكم المعرب حيث قال لفظا وتقديرا وانما قال ذلك
ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده ولما كان
التقديري الخ قوله تاخره عن اللفظي لانه اصل له اذ الاصل في العلامة
ان يكون ظاهرة قوله اي تقدير الاعراب فالالف واللام قائمة مقام المضاف اليه
قوله اي في الاسم فاموصوفة لا مصدرية كما قال الفاضل الهندي لفوات الملايمة
لما سبق من بيان محال الاعراب لانها اسماء كما عرفت قوله او محذوفة الخ
فان المحذوف لعله في حكم السابق الثابت فلذا لم يجعل محل الاعراب على الصاد
قوله قبل دخول العامل متعلق باشتغل قوله غير مرضي لان كسرة الجر هي التي
يحدثها عامله وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض
الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط اخره بالامتزاج بين الاعراب
والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج
الآخر عن كونه آخرا الا ترى امتزاج بعلبك فانه مع انه اشد من هذا
ذهب كثير الى الاعراب الجزء الاول منه قوله مطلقا حال من مدخول الكاف
والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام ولا يتقرر قوله في هذين النوعين
اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لعصا وغلامي وان كان فائدة التعميم
مختص بغلامي اذ فائدة تردد مما من قال غلامي معرب لفظا في حال
الجر قوله اي في حالتي الرفع والجر اشارة الى ان قول المصنف المصنف
رفعا وجرا ظرف للاستقلال لا حال كما جوزه الفاضل الهندي قوله
عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الشارح الهندي لانه يوجب زيادة
واحد من الكاف وحرف والاصل عدم الزيادة قوله بمعنى تقدير الاعراب
للاستثقال الخ المقصود بهذا الكلام بيان ان المراد المصنف من تعدد

قوله

والا كان المناسب

الامثلة ان تقديري الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
في الاعراب بالحروف فلاستيفاء جميع صور الاعراب التقديري حتى يرد على
المصنف انه ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديري في الاحوال
الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم المضاف الى المعرب باللام
نحو جائني ابو الحارث الخ ونحو جاء بني صالحي القوم الخ وامثالها مما اعرابه
تقديري قوله فلم يبق علامة الرفع اي لان علامته الواو لا ما يبدل منها فقول
الفاضل في كتاب المغني وفيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء
الاولى فيه عوضا من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا
الا ان المعوض كالمعوض عنه ليس بصواب قوله قد يكون الاعراب بالحروف الخ مثلا و
ضابطه اذا كان حرف الاعراب لا ساكنا قوله اي فيما عدا ما ذكر يريد
توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور مما تعذر فيه الاعراب
والاستثقال يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي الاعراب
المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب وتراء المنون ٣
في بعض ما عداه من المذكورة تقديري ايضا كما تلونا عليك قوله ولما ذكر
في تفصيل الخ يريد بيان ارتباط مبحث غير المنصرف بما قبله ذكر غير المنصرف
قوله وكان غير المنصرف اقل افرادا لان شرائطه وموانعه اكثر وقد عرفت اي اقل
ان كل ما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا قوله واكتفى بتعريفه اي عن
تعريف غير المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله اي اسم معرب جعل
ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتداء لان غير لا
تقبل التعريف وان اضيف الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل
تخصيصا يجوز كونها مبتداء قوله مؤثران باجتماعهما اشارة الى اخراج

مثل حبلى

مثل حبلى ومصابيح اذا جعلا علمين القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان
الا انهما ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني
قوله واستجماع شرائطها اشارة الى ان العلتين لا يؤثران الاثر الذي
هو منع الكسرة والتنوين ما لم تنضم اليها الشرائط والا لكان
نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموع ما في هذين
البيتين الغرض من هذا الكلام الرد على الفاضل الهندي لانه قال وهي
راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة علة لا علل وبيان
الرد ان الضمير راجع الى العلل التسعة لان العطف مقدم على الحكم
فكانه عطف اولا بعضها على بعض ثم حكم على المجموع بانه خبر للمبتداء
الخبر لفظ مجموع بيان لكون مجموع ما في البيتين لان الخبر مقدر كما توهم بعض
الافاضل وانت قد عرفت الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل عنه تذكر
اقل سر البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت اثنان منها فيه فما للصرف
تصويب اي اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل خطاء ولو
ذكر البيت الاول لا استغنى عن التعريف الا انه لا يكون جامعا لخروج
ما فيه علة تقوم مقامها قوله من قبلها الف المراد من قبلها الكائنة
قوله ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل المنع ليصح كونه صاحب الحال
والى ان عامل الحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان الكلام في تعداد
موانع الصرف قوله لا يفهم من هذا التوجيه الخ لان قوله من قبلها الف
القيد اعني كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشارك في الزيادة وحاصل المعنى و
يمنع النون الصرف حال كون النون زائدة ومنعها الصرف مشروط بكون

الالفظ لف حاصل قبلها والذى يختلج ببالى ان زيادة الف على هذا
التقدير معلومة لان الظرف اعنى من قبلها لابد له من متعلق
اما عام او خاص وههنا خاص من جنس فعله زائدة لدلالتها عليه قوله
وتقديم الف الخ اى مكان الالف متقدم على مكان النون قوله جاء
زيد راكبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف اعنى من قبله متعلق
براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من قبل ركوبه الا ان القبلية
هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان يكون من قبلها ايضا قوله
تعريبى فيكون ياء النسبة محذوفة تخفيفا وقال بعضهم اثنان وهى الحكاية
والتركيب اما الحكاية ففى وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل
او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية
الفعلية يعنى كما لم يدخل عليهما الجر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى
الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففى البواقى
كتركيب التأنيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما
تركيب التأنيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التأنيث مع الاسم
نحو حبلى وتركيب العدل فى عمر فانه مركب من علمين تقديرا لان الواضع
لما قصد التسمية لعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفى ثلث فانه
بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين فى
نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب
العجمة وهو اما تكرارها فى العجمى والعربى او تركيبها مع العلمية قوله
احد عشر هذه العلل التسع مع علتين اخريين احدها مشابهة الف

التأنيث مثل

التأنيث مثل ارطى فانه اسم شجرة يدبغ به الجلود وهو منصرف لان
الفه للالحاق لا للتأنيث بدليل قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا
جعل علما لمذكر امتنع من دخول تاء التأنيث عليها فمنع الصرف
بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف التأنيث والتأنيث
مراعاة الاصل فى نحو احمر بعد التنكير كما سيتلى عليك قوله من حيث
اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكم كذا
الانحصار مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث انه معرب
حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فنبه على
ان المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين الخ لانه ليس له
حكم الا هذا الحكم والمحشى قد غلط فى فهم قيد الحيثية حتى نسب الى عدم
الحيثية فراجع كلامه ان كنت فى شك مما نقول قوله فيشبه الفعل الخ
واعلم ان المشابهة للفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء و
منع جميع انواع الاعراب واوسطها يوجب عدم الانصراف
ومنع بعض انواع الاعراب كما نحن فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا
كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك تحتاج الى معرفتها بعد هذا
قوله الذى هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف
هو التنوين التمكن لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف
لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين فى عرفات
واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التأنيث فيها ضعيف
لان التاء التى كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث
ورده الفاضل الرضى بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة

نحو اسماء الافعال

اعلم ان لا خلاف فى عدم دخول الكسرة فى غير المنصرف وانما الخلاف فى دخول الجر

التأنيث ... دخول التاء ... (margin note, partly illegible)

قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل ابقاء الاسم على ما له وقوله والوصف فرع الموصوف لعدم تحققه بدونه والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة ولا يخفى انه انما يتم ذلك لو الحق التاء على المذكر بعد تجريده عن التذكير لئلا يلزم اجتماع التذكير والتانيث ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذا وزنه وتركيب فرع الافراد لانك تقول بعل وبك ثم ركبته وقلت بعلبك عصام

تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندى ان التنوين للصرف والتمكن وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلامة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعنى الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين مقابلة قوله اى لا يمتنع الغرض من هذا التقييد ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمص ادخله فى القسم الجائز وحاصل الجواب ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو المساوى الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب فالجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا كما فى حالة الضرورة او جائزا كما فى حالة التناسب عند المص واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالصرف الخ القايل هو الفاضل الهندى فالصرف فى اللغة بمعنى التغيير والمعنى يجوز تغييره من حكمه الى حكم اخر وح لا يحتاج الى ان يقال المراد بصرفه جعله فى حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت على مصائب وهذا البيت مما قالته فاطمة ع فى مرثية النبى صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالى جمع الغالية وهو الريح الطيبة والمعنى ما الذى او اى شىء وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الطيب و

مرثيه برده ستايش كردن

الاستفهام

والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شىء لانه استغنى عن شم الغوالى بشم ما هو احسن وابخر وقد ترجم بعض الشعراء العجم بقوله بجانم بريخت چندان غم درد مصيبتها كه گر بر دو رهاى گر نزد كرده تيره چون شبها قوله ازحاف الزحاف حذف يقع فى الشعر عنه ما يخرجه عن السلامة ومنه ما لا يخرجه قوله لان حرف الروى الخ وهو حرف الاصلى من حروف القافية التى تكون فى اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم بان حرف الروى الدال المكسورة قوله حيث صرف الخ تعليل للتمثيل بها قوله مثال المجموع اشارة الى ان ذكر اعلام البس زايدة لان المقصود تمثيل للجموع كاكالب واساور واناعيم قال فى الحاشية فاكالب جمع اكلب واساور جمع اسورة وهو جمع سوار واناعيم جمع انعام وهو نعيم انتهى ففى هذه الامثلة تكررت فيه الجمعية فكل جمع قايم مقام علة وكان فيه علتين وكل علة فرع لشىء لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالجموع الموافقة لها الخ فانها فى حكمها لموافقتها فى الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان فى قيام الجمع مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الشارح وهو مختار المص وثانيها ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهى بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كالا وقوة فى الجمعية وثالثها وهو الذى اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام السببين وقوته لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية قوله وحمراء اعلم ان الف التانيث فى نحو حمراء هى الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الفين لا الالف التى قبله كما يتوهم من اسمه قوله فصار التانيث مكررا لان

قوله والفا التأنيث

فالصواب ان يقول المص والتانيث الا لفين لان المسبب التانيث لا الالف عاكم

كونها الف التأنيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة تانيث آخر فكان فيه هو علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير و اللزوم واللزوم فرع عدم اللزوم قوله فلو عرض اللزوم الخ جواب سؤال تقديره ان يق الف التانيث قامت مقام علتين لاجل لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف فح ينبغي ان يق ان في فاطمة ثلثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيها لكنها الا ان لزومها عارضي بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن هذا اللزوم العارضي نازل منزلة علة كاللزوم الوضعي مثلا لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة وعرفة الا ان هذا اللزوم العارضي لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل الفاء للتفسير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره المص قوله مصدر مبني للمفعول الخ الغرض من هذا التقييد دفع اعتراض الذي اورده الشارح الرضي على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الجواب ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذا الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير للمتعدي بالمتعدي وحاصل ان الاسم المعدول كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المقصود جعله صفة هو للاسم الغير المنصرف قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقييد بل يمكن ان يق غرضه ان العدل صفة للمتكلم لانه العادل

والخروج صفة

والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير شيء بصفة آخر فتدبر بما يرجع الى انها صفتان للاسم فتدبر قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم وخرج به خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيق ضرب صيغة الماضي وهي ليست مرادة ههنا قوله التي تقتضي الاصل هذا في جميع الاصل مثلة المذكورة ظاهر الا في عمر فان ليس له اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عليها ويمكن ان يقال انه في جملة اخواته بان يق لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل من العمارة نعم اسم فاعل من العمارة خرج من صيغة التي كان على مقتضى القاعدة وهي عامر للعلمية الى عمر كذا افاد الفاضل المحشي قوله ولا يخفى اي لما عرفت معنى الصيغة الخ ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل واضرابه عن تعريف العدل فان ضارب المشتق من الضرب ليس اصله وقاعدته يقتضي ان يكون على صيغة الضرب بان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن فاعل بل هناك خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغته الى صيغة اخرى فلا يتوهم يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة قوله باضافة الصيغة الخ نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتقات تخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا الا انا

و وان كانت خارجة عن صيغة الّا انها خارجة عن صيغتها كما عرفت والعدل
معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم مخرجا عن صيغة نفسه وانما قال كلها لان
بعضها كالافعال المشتقة خرجت من قيد الخروج فان المراد بخروجه خروج
خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوها فاخرج
المجموع بقيد صيغته واسناد الاخراج الى ما خرج سابقا اما مجازا او
تاكيدا قوله وان المتبادر يجوز فيه ان يكون بالكسر على الاستيناف والواو
له والفتح على المفعولية لاعلم المقدر قوله المحذوفة الاعجاز وكذا
محذوفة الاوائل نحو عدة ومحذوفة الاسط كقل قوله ولا يبعد ان يعتبر
الخ لان هذا التغاير هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة للا
صل والقاعدة فاذا خرج عنها الى ما يغايرها تبادر من المغايرة هذا
الفرد المنكور قوله المغيرات القياسية اى المنسوبة الى موافقة القياس
لان قياس الواو المتحركة فى الاصل قلبها الفا ولما قلبت الفا وصار الى
صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس حيث حصل فيه
القلب فلا يكون المقام والمنام من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه
اذا جعل علما للعدل والعلمية ويمكن خروجها من الخروج بلا تكلف فان
المتبادر من الخروج اذا طلق ما لا يستند الى علة مخرجة وفى مقام و
امثاله علة الاخراج موجودة وهى تحرك الواو قوله من المجموع الشاذة
بيان لمثل اقوس وانيب وكونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء
فيها بحركة الضمة التى هى ثقيلة عليها فالقياس فى الجمع اقواس وانياب
انياب قوله على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان النحاة يذكرون جمعها و
لو كانا مخرجين من اقواس وانياب لنسب اليها قوله قال بعض الشارحين

الواو

قوس وناب

الانى وناب

حاصله انه

حاصله انه نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء بما هو اعم
منه اختاره المحقق الشريف فلعل الحاجبى يذهب الى هذا لان
مقصوده تمييز العلل بعضها من بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف
العدل بما ذكره ما قصد فلو دخل فى التعريف المغيرات القياسية
والشاذة والمشتقات ونحوها من الامور التى تكلف لاخراجها لا
ضير فيه لان هذا التعريف ليس لاخراجها والشارح الفاضل ارتضى هذا
التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود فى هذا المقام
تمييز المنصرف عن غير المنصرف لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض وعلى
هذا التوجيه لا يمكن التمييز فانه اذا سمى بالمجموع الشاذة لم يعرف انه
منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية و
العدلية ظاهرا قوله تلك التكلفات التى اخرج بها المشتقات و
المغيرات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم انا نعلم المقصود
من هذا التحقيق معنى العدل التحقيقى والتقديرى وان معناهما غير
الذى اشتهر فى النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقى
هو الذى يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل
الرضى ونعنى بالعدل التحقيقى ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير
كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه انه منصرفا لكان هناك
طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار
اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل
فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر بل

اصله
بدل

كان كائنا انتهى وظاهر عبارة المصنف مع الرضي حيث جعل تحقيقا او
تقديرا صفة الخروج الا ان الشارح يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي
وحاصل تحقيق الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي
فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث واخر وعمر واخرا بها غير منصرف
ولم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا العدل الذي هو الخروج الاسم
عن صيغة الاصلية فمنع الصرف مقدم على الخروج عن الصيغة الا
صلية ودليل عليه في ثلث وفي عمر لا فرق بينهما من هذه الجهة
بل من وجه آخر كما ستعرف ان شاء الله قوله ولم يصح الاعتبار الا العدل
اما تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر التانيث فلانه مذكر واما
تعذر العجمة فلانه عربية واما تعذر الجمع والتركيب فلانه مفرد
واما تعذر الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام
تقديرها واما تعذر وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص بها
قوله لانهم تنبهوا اي ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري
انهم تنبهوا ووجدوا العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عد عمر من
امثلة العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا في عمر واخر بل
الخروج مقدر ثم يدل عليه منع الصرف في كلها دليل الخروج عن الصيغة الا
صلية قوله ولكن لا بد الخ هذا الكلام توطية وتمهيد لذكر الفرق بين لتكرار المعنى
العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل
عليه دليل غير المنع الصرف لا الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلث مثلا
فان القياس والقاعدة يقتضي ان يكون على صيغة ثلاثة وثلثة فالاصل

بهذا المعنى

بهذا المعنى موجود محقق قوله اما اعتبار الاخراج اي ان ثلث كان على
ذلك الوزن ثم اخرج عنه الى وزن آخر فغير محقق ولا نتوهم
انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس
المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرف
سواء كان الاسم عليه ثم خرج عنه او لم يكن والخروج لا يكون الا بان
يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق الخروج
كما ذهب الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل اي الفرق
بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عنه فان ذلك
فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف كما قال الفاضل الرضي في العبارة
المنقولة عنه سابقا قوله فعلى هذا اي فعلى ما ذكرنا من الفرق بين
العدلين لا بد من تاويل عبارة المصنف اذ ظاهرها موافق لما ذكرها
النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج لكن باعتبار
متعلقه الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج محقق قوله خروجا كائنا
الخ يعني ان تحقيقا صفة الخروج مقدرة باعتبار متعلقه قوله اذا كان
المعنى مكررا يعني اذا كان المعنى مرتين يكون اللفظ ايضا مذكورا مرتين ملحوظا
ليتوافق الدال المدلول وبيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث يعنون
انهم جاءوا ثلاثة ثلاثة قوله والصواب مجيئها يعني ان الصواب اطراد
هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لورودها في كلام العرب
فقال الشاعر فظل الطير عاكفة عليه موقوفة والجنة عشار وقال الآخر

ولم يستر بوبك حتى دميت فوق الرجال حفا لا الا عشارا الجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت لعدم ورود ما يناقضه وعدم تجاوزه في التنزيل لا ينهض حجة لعدم الحصار الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع الياء المشددة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني الى العشاري والتساعي وقد عرفت انه ولم يرد في كلام العرب قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل انه فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء في القوم مثنى قوله لان الوصفية العرضية الخ جواب سؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلثة ثلثة عارض كعروضه في اربع لانه موضوع للا[illegible] عدد لا للمعدودات حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارضي لا يؤثر في منع الصرف كما سيتلى عليك في محله وحاصل الجواب ان المعدول عنه وان كان اسما للعدد فهو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع الا [illegible] صفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه قوله لاعتبارها فيها وضعا لان باعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلاث ومثلث وهو المعدود فان معنى ثلاث ذات متصفة بثلاثة ثلاثة قوله اشد تاخرا تقديره اشد لاظهار كونه افعل تفضيل فاذا قلت زيد آخر من عمرو فالمعنى انه اشد تاخرا منه قوله الى معنى غير وصار المعنى الاول فاذا قلت جاء [illegible] نسوة اخر فمعناه

انه جاء في نسوة

انه جاء في نسوة غير النسوة الاولى قوله وقياسه اسم التفضيل واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما اعترف فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان يقال ان آخر مشابه لافضل من جهتين احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معناه الا بامرين متغايرين كما ان معنى افعل التفضيل لا يتم الا بمفضل ومفضل عليه فلما اشبهه استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه في التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفته فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة قوله يوجب التنوين اي في المضاف لان التنوين الذي فيه انما حصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله او البناء اي في المضاف ايضا فان بناءه قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه او اضافة اي في المضاف اليه لا في المضاف كاخواته فان اضافته يتم الثاني الى علك المذكور اوجب كون علك المحذوف مضافا اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله وليس في آخر اي لا يجوز فيه شيء من هذه الثلثة لانه معرب غير منصرف وكل من هذه الامور مناف له على ما سيتلى عليك قوله احد لا حنيهن يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها قوله وبعض قرء بالمهملة وهو كثر والضاد المعجمة كما سيجيء في باب التوكيد قوله فعلاء افعل اي فعلاء الذي مذكره افعل قوله على فعل بسكون العين قوله فاصلها اما جمع هذا التزديل اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع فان المشهور بين النحاة

ع

قوله اخرى الخ ٣

ان كان صفة جمع

ان جعاء صفة ولكن وقع الخلاف بينهم فى انه من اى صفات اهو من
باب احمر حمراء ام من باب افضل فضلى والحق انه يق انه فى الاصل
افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا اقرءت الكتاب
اجمع فى الاصل ~~افعل التفضيل~~ انه اتم جمعاً فى قراءتى من كل شئ ثم
جعل بمعنى جميع وانمحى عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب
احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب الفارسى الى ان جمعاء اسم لا
صفة فالترديد اشارة الى الخلاف اما ان يكون اشارة الى ان جمعاء صفة
فى الاصل لكن صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الا
صل واخرى باعتبار الغلبة والظ من الترديد هو المعنى الاول قوله
فاحد السببين الخ هذا هو المشهور وعن الخليل ان فيه مع العدل
التعريف الاضافى لان الاصل فى قولك قرءت السورة جمع جمعهن
قيل عليه هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف كما
تقدم ورده الفاضل الرضى بان عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف
اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه واما مع حذفه فالمانع من اعتباره
وقال بعضهم فيه التعريف الوضع كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف
بلا علامة التعريف وقال اخرون فيه التعريف باللام قوله فى باب
التاكيد اسما بمعنى كل كما سيأتى تحقيقه فاجمعون كان فى الاصل صفة
لكل جماعة مجتمعون على فعل من الافعال سواء كان التاكيد للسابقة
ام لا حتى انه يق جاء الضاربون وقد صار فى باب التاكيد اسما لبعض
تلك الافراد فهو تاكيدا لسابقه فهو كاسود وارقم قوله وفى اجمع و
اخواته اعاجم يتعرض له مع ان البحث ليس فيه اما لرفع توهم انه مثل
جمع او انه ذكره استطرادا قوله على ما ذكرنا من تفسير الخروج عن الصيغة

الاصلية

جمعه بدل

اى صار اسما لكل

الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينقض التعريف
بالعدل بها والغرض من تكرار الكلام فى هذا المقام دفع اعتراض
الشارح الهندى حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول عما ذكر ويرد على
هذا على جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انياب و
اقواس ونحو يجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فتحمل
على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على جواب اخر
فكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم يفهم سابقا بقوله كبعض
لو اعتبر الخ يعنى ان اقوس وانيب لو كانا مغيرين اقواس وانياب
لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما من جهة انها مجموعان على
خلاف قاعدة الجمع او لانها معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا
سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا معنى الواحد ابتداء ولا الى الثانى اذ
ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله تبين الفرق
حاصله ان الشاذ هو الذى له قاعدة قد خالفها الى غيرها والمعدول
بخلافه فان القياس فى قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس فى
ثلثة ثلثة ان يخرج صيغته الى ثلث قوله اى خروجها فالمصدر بمعنى اسم
الفاعل قوله وهو صفة للاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندى وغيره
قوله تقدمه فيها وبهذا التقدير امتاز العدل التقديرى عن العدل الحقيقى
وفيه ان مقدم الشرطية لا يستدعى تقديم خصوص عامر وزائد الا ان يق
المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين قوله عامر من العمارة

الجواب

النسبة

وزاد بعض السيّد لا اعني قوله قطام بمعنى القاطمة بكسر القاف قوله مثل
حضار نقل عنه قدس سره انه علم لكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمن و
البصرة وطمار لمكان المرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار وعو باد وفي
القاموس انه اسم في الحمى اليمن قوله وليس فيها الا سببا هذا الكلام
محقوق قوله وليس فيها ما يوجب البناء لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء
والا لبني كلاب وسحاب بل فيها ما يوجب الاعراب اعني العلتين و
ح يقول الفاضل المحشي فيه انه ان اريد انه ليس فيها شيء الا السببان و
فهو ظاهر المنع اذ فيها الموازنة وان اريد انه ليس فيه موجب البناء فالصواب
وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود قوله لتحصل
لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقدير الاعراب والبناء في جميع الامثلة متنوع
لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض في ذي الراء قصد الامالة
اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هناك كسر الراء وهي لا تحصل الا في
البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني دائما واما كون
العلل الثلث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع
منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا واما على ما ذكره
الشارح فلان تقدير العدل فيه لجعله مشابها لنزال بمعنى انزل قوله معربا عن
غير منصرف كقطام وحذام وانما كان العدل تقديرا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة
عدل عنها قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قوله انما هو
للحمل الخ يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير
العلل كما اوجب البناء في نزال فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان
العلل التي تقدر للبناء في ذوات الراء له قوة اثرها في البناء لان تقدير

العلل لم

العلل لم اصالة واما علل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس فيه تلك
القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء وقوله ليس في الجملة محله قال [illegible]
ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف ولم يكن
فيها لفظة قطام فسألت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءته
المتعلمين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله وهو كون الاسم اعلم ان
الوصف يطلق على معنيين احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهي
الاسم الدال على ذات معينة مأخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره
الشارح وهو علة منع الصرف لانها حالة في غير المنصرف لا الصفة لانها
عين الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختاره الشارح قوله موصوفة با
الاربعية كما نشم استادنا المرحوم شيء وقال الاصوب متصفة بالاربعية
فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية لا يكون الا با
عتبار الملاحظة وهذه مناقشة حكمية لا يليق بارباب هذا الفن قوله
لا العرضي الخ قال الفاضل الرضي لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فهو
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانها يقبلها
لقولهم اربعة لا العدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقه
والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث وتاء اربع
ليست للتانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بعدم التاء
وايضا المراد من شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا
يؤثر وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء كما نبه

فيه بدل

الفعل

الا السنان

فيه انها ليسا موجب بناء و فيها وزن فعال وهو يوجب البناء

الآء

الصواب بدل

ويحتاج الى موصوف

يبقى للمحبة الانثى اسودة وابيع لانها يقبلها بحسب وضعها للموتبة المعتبر بل
يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي قوله او زالت عنه ولكن بقى منها
شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد اختص ببعض افراده ما كان لم
يبقها فلا يرد ما قيل ان الزوال قد يفضي الى تأثير الوصفية الاصلية كما اذا
زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تأثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فا
الكلام على اطلاقه ليس ما على ما ينبغي انتهى قوله فلا نظره الفاء للنتيجة
او التفريع قوله ولم يهجر استعمالها الخ لما عرفت من اختصاصها ببعض الا
فراد فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش
وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الا
صلية وان زال تحققها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر
بعد العلمية بباب الاسود لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية
تحققها لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحققها
لم يعتد في منع الصرف قوله من العفوة وبقى منه بعض الرجل اذا ساء خلقه قوله
ذي خيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال قوله والطائر هو الشقراق
وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي
قوله بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه و
عدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما اذا كان في غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف
اذا استثقلوها كما في جبرئيل وجبرال وجبريل بكسر الجيم وميكال وارسطو
وارسطاليس ونحو لو بعدها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها
المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي

فالعبرة بما شئت

تحققها بدل

باب

ذلك

تاء بدل

فالعبرة بما شئت قوله والتانيث المعنوي وهو ما كانت تاؤه
مقدرة قوله ليخرج الكلمة بثقل الخ ثقل فاعل يخرج وحاصله ان غير المنصرف
لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا
كان الاسم ثلاثيا او ساكن الاوسط وهو غير ثلاثي فيه نوع خفة
فينتفي منه ثقل احد العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل
خفة الوسط واذا لم وحركة الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط
قائم مقام حرف الرابع وهو منزل منزلة تاء التانيث واما وجوب
منع صرف ماه وجور فلان فيه ثلاثة علل فاذا عادل احد الاسباب
خفة الوسط بقي السببان فلا ريب انهما كافيان كما يبقى لو عادلت
خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التانيث غير مؤثر عند عدم العلمية
فيجوز صرفها لانا نقول العلمية لا تزول لانها لا يصيران نكرتين عند تصور
ذلك الا ان خفة الوسط تزول بثقل العلمية فهي باقية فاذا كان كذلك كان
التانيث مؤثرا قوله علمين لبلدتين ببلاد الفارس قوله لان حرفهم الرابع قال
الفاضل المحشي اي فيما هو رباعي بعده وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
كا وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء لان
موضعها في كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد
خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم مبني على حروف ميزان التصغير
وما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد قوله فشرطها
الزيادة فلا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل
بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر
الامر تانيث

حصل

احرف

1

الضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف قوله باعتبار معناه الجنسي تعليل
لتأنيثه المعنوي اي انه سمع من العرب تأنيثه وهو اجراء احكام المؤنث
عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس
يطلق على الكثير والقليل والكثير جماعة فتأنيثه كتأنيث الجمع لكن اطلاقه
على الكثير على سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب قوله
والتأنيث الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم التأنيث قوله المعرفة
اي التعريف حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد
مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لتلك الاسماء
فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد واضافته
الى التعريف بيانية الياء المصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال
التعريف شرطه ان يكون تعريفا بالعلمية كما حصل البعض وهو جار
الله زمخشري قوله لان فرعية التعريف الخ حاصله انك قد عرفت
ان كل علة فرع الاصل حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان
فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية لانهم
بينوه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك يفيد فرعية
مطلق التعريف للتنكير في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف
باللام لا خصوص تعريف العلم للتنكير الا ان فرعية التعريف
العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التنكير بواسطة
المعرف باللام فالتعريف فرع بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن
اثبات الفرعية في العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية
لا العلمية فرع للتنكيرات التي هي اصلها وذلك كثير فيتحقق الفرعية

للعلم

للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق
التعريف قوله اسم جنس وهو لفظ يحكى موضع في تلك اللغة لجنس الجيد
جعله العرب لقب لعيسى راوي نافع لجودة قراءته قوله تلكل تصرفاتهم
في كلامهم اي في كلام العرب كادخال ال والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بل
بادخالهما ناسب ان لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها من مقولة
واحد في كونها لاتمام الكلمة قوله لو سمي بلجام لانه كان بالكاف وتصرف
فيه العرب بابدال الكاف جيما فضعف عجميته فلو جعل علما في لغة العرب
لم يمتنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله
لعدم علميته لا حقيقة ولا حكما قوله اختيار المص وذهب الزمخشري الى ان
نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التأنيث او حمله على ذلك تحتم منع
الصرف في ماه وجور قوله لانه الخ تذكير الضمير الراجع الى العجمة
باعتبار انها بسبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ والا
فاسباب الصرف كلها امور معنوية قوله واما التأنيث الخ جواب سؤال
وهو ان التأنيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون الاوسط في هند فجاب
منع صرفه ولم يعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين
معنويين وحاصل الجواب ان علامة التأنيث في هذه الاشياء واشباهها
وان كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه
فله نوع قوة قوله اسم حصن في القاموس هو قلعة بين برذعة وكنجه
وعلى التقدير يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث من حيث انه اسم بلدة
قوله انما خص التفريع جواب الاعتراض الشارح الهندي حيث قال وفي

ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك النتيجة الشرط الاولى نظراً وكان الاولى
ان كنوح وفي يد منصرف وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انها
كان في انصراف النوع خلاف وكان المختار عنده الصرف نص عليه
بالذكر قوله والاولى تقديم لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما كلتيهما بدل
هو متفرع عليه قوله هذه فائدة مشهورة لكونها منقوضة بنحو شيث
وعمي فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص قوله قرنه معه حيث
قال محمد صالح وشعيب نوح وهود ولوط وقرن هود بنوح لا
بشعيب ولو كان هود اعجميا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب
قوله الجمع اى الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف وهي كون اللفظ
دالا على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما قوله وهي اى الصيغة
التي كان اولها الخ سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا
فيه جعفر وجعافر والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل فكان المراد
الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه الفاضل الهندي في بعض الصور قوله
كالكلب واساور وانا عيم على ما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فانه
المنتهى في عبارة المص بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قائم مقام
علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير في الآحاد وما
قال منقوض باكلب وافلس واجمال قوله جمع ايمن وهو جمع يمين قوله
على صواحبات فعوله عم ان كن صواحبات يوسف قوله وانما اشترط
ان يكون على تلك الصيغة ليكون الصيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل
بسبب جمع جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء الخ الغرض من هذا ان
شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء اما

باعتبار الصفة

باعتبار الصفة المقدرة التي كانت تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء
هاء او اراد بالهاء الناس قبيل مجاز المشارفة قوله والمراد بها
فيه لطافة لا يخفى قوله فلا يرد نحو فواره فان هاءه اصلية لانه
جمع فانها ليست للتانيث فهو غير منصرف والفاره الحاذق على
زنة كراهية وتشابههما في المعنى النظر من حيث الجمعية المشبهة و
المصدرية المشبهة به وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية
وكان الجنسية حقيقة لكل افراد محتملا له قوله ولا حاجة لاخراج دفع
لاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغير هاء وياء النسبة اصوب بدل
كان اسبب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير
الهاء انه منصرف والجواب ظاهر قوله بخلاف فرازنة اى انه يحتاج الى
الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزين او فرزان وهو معرب
وقال الفاضل الهندي هو علم قوله واما فرازنة فمنصرف ههنا
استشكله بعض الافاضل بان الاسلوب ان يأتي بفاء التفريع ويقول
ففرازنة منصرف والمقام ليس مقام اما لانه ليس مقام تفصيل وحل الاشكال
ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل بالصيغة لانها
زائدة وجودها كعدمها والمص اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون لغيرها
واكده ثانيا بقوله واما فرازنة اى مهما تكن من شيء ففرازنة منصرف
على ما افاده سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه ويمكن
ان يقال ان مساجد ومصابيح عدلا لم معنى كانه قال اما مساجد

ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف قوله وحضاجر علما
منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتداء جوزه ابن مالك وكان
الشارح اختاره ولا غبار عليه وجوزه بعضهم ان يكون حالا من المستتر
في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى
النفي فانه ح في قوة لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه
على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد قوله لا للجمعية الحالية الخ
نبه بهذا على ما يتوجه على عبارة المص من ان منع الصرف للجمعية الا
لا لكونه منقولا من الجمع وعلى هذا فقول المص لانه تعليل المحذوف قوله الاصلية
انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر و
الجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا
على ما ذهب اليه المص في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان
فيه خلاف قوله غير مسلم هذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة انفا قوله
وان كان حقا في نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس قوله تغضبت
الخ اي تخلصت وفي هذا التقدير اشارة الى وجه تقديم المص بحث حضاجر
على سراويل قوله لا على زيادة سبب اخر المقصود من هذا الكلام رد
كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل
منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازنة زائدة على التسعة المذكورة قوله
فكانه سمي انما قال كانه لان السراويلة لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل
بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون مفرده مفروضا قوله والدواعي مثال
للجمع المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة قوله

في حالة الرفع

في حالة الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية والعامل
موجود ٢ بدل فيها المماثلة المستفادة من الكاف قوله فذهب بعضهم وهو الاخفش
قوله لان الاعلال سببه محسوس وهو الاستثقال فيكون منع الصرف
بسبب امر معنوي فيكون اضعف قوله بناء على ان الاصل تعليل لقوله
والتنوين اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الاصل
الا انه بني الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف قوله
وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف
على الاعلال كما قال بعضهم والا لوجب الفتح في قولك مررت بجوار
كما في اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل عنده جواري بالتنوين والا
علال مقدم على منع الصرف فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت
فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا فيكون منقوصا فعوض التنوين من الياء قوله وفي لغة
بعض العرب استقبحها الفاضل الرضي ره ووجهه ان الجر لا يدخل
على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف سائر الحروف فان الجر يدخل
عليها فيكون في موضع الجر مفتوحا عند اشاعره وعلى هذه اللغة ورد
قول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى
مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان ظاهر
هذا البيت هجو عبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله

من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الكمال الفصاحة وجوّز بعضهم ان يكون
الكلباء ضمير المتكلم وعوض الالف للاشباع وفيه انه لا وجه ح لحذف
اللام من الكلمة الا ان يكون حذف للضرورة الشعر او حذف الياء
وعوض الالف عنه كما في يا غلاما قوله ليأمن من الزوال الحاصل بحسب
الاخلال قوله وان لا يكون باضافة اى لا يكون مركبا اضافيا كغلام
زيد قوله الى الصرف او الى حكمه على اختلاف الرأيين كما سيأتى قوله
لان الاضافة اى التركيب اى التركيب الاضافى فلا ترد المناقشة فى
قوله فكيف يؤثر فى المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة
قوله ولا اسناد اى مركب من مسند ومسند اليه كتأبط
شرا وهو لقب جابر بن ثابت والسبب فى تسميته تأبط شرا لانه اخذ
سيفا وخرج الى الوادى قومه فقالوا تأبط شرا وقيل قالت له امه يوما
ان الغلمان يجنون لاهلهم الكماة فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جوابه ومضى
ملاه افاعى اتى متأبطا به اى جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديه فخرجت
الافاعى منه تسعى فولت هاربة فقالت لها نساء الحى ما الذى كان
ابنك متأبطا فقالت تأبط وقيل انه رأى كبشا فى الصحراء فاحتمله
ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحى ثقل عليه الكبش
حتى لم يصله فرمى به فاذا هو الغول فقال قومه ما كنت متأبطا يا ثابت
فقال الغول قال لقد تأبطت شرا فسمى به فى الاغانى قوله من
قبيل المبنيات هذا عند المص وجماعة ومن المعربات المحكية بحالتها
عند اخرين فلا يصح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا
لكن لا فائدة فى منع صرفه قوله علمين قيد لخمسة عشر وستة عشر

لان سيبويه

لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان ابى البقاء
ضبط المركب من المبنيات فى غنيته فى سبعة اقسام الاول اسم بنى
مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثانى بنى مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل
بنى مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بنى مع اسم نحو لا رجل الخامس
حرف بنى مع فعل نحو هلم السادس صوت بنى مع صوت نحو حيهلا السابع
حرف بنى نحو هلا وزاد قوم قسما اخر فقل فعل بنى مع حرف نحو يضربن
وتضربن وهذا يستغنى عنه بهلم قوله كانه اكتفى انما قال كانه لانه
قد ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما معرب غير منصرف فلعل
وافقهم فى منع الصرف فح لا بد من ادخالها لا اخراجها قوله علم لبلدة
فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث فلم
يكن قطعا فى تأثير التركيب فى منع الصرف قوله المعدودة ان قلت هذه
الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم خصصهما با
الوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقها فاشار
هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر
المواضع قوله فى منع دخول تاء التأنيث قوله عليها ضمير التثنية
الرجوع الى الفى التأنيث او الالف والنون او كليهما وعلى التقادير المراد
الاشتراك المشبه والمشبه به فى هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب
الى ان همزة التأنيث ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليها فى
صنعانى وبهرانى فى النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا يبعد

اوزان عدل اتجلب
مَفْعَلّ فُعَال فَعَل فَعَال فَعَلّ فَعْل
مثلث بود از طالب بعني
قطام امس ثلاث سحر عمر

بين الهمزة والنون حتى بقي ان النون ابدل منها واما ضعاني و بهراني فالقياس ضعاني وبهراي كحمراوي فابدل النون من الواو شاذ وذلك للمناسبة التي بينها قوله وللنحاة خلاف اعلم ان الكلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث وانما اختلفوا في انها هل يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية واما الوصفية واليه ذهب الاكثرون او انها كالالف يحتاج الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها يمتنع من زيادة التاء والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط والحق مع الشارح فان الخلاف واقع في الموضعين فالمذهب الاول من المذهبين المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن قوله هو القول الثاني لان وجه اشتراط التانيثة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله يعني به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة قسيما له قوله فان الاسم الخ بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح ح ذكرها قوله او شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام قوله للزوم زيادتها او ليمتنع التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ح

ان لان التقييد

٦٦

ان لان التقييد وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المصنف كالمجيء في باب العطف قوله لتبقى مشابهتها هذا انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو ان ما نعتبر الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة لالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا فان قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد عليها وعدمها قوله عريان بضم العين وقيل وجود فعلى والا اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء عنه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذا فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود فعلى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره ولم يجئ منه مؤنث لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء اغلب والحاق المشكوك

[illegible]

بالاكثر انسب كذا قال الفاضل المحشي فائدة تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحيي فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اى الهلاك فينصرف قوله ومن ثم اختلف في رحمن والذى يترجح عندى صرفه وصرف كل ما شك فيه هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا الدليل قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المنقول ولم يكشف احدهم عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا قوله فيما نقل عن العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله فهو كون الاسم الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن الذى لمختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص قوله وهذا هو المراد بقوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى ثبت وبعد من اوزانه وان عد من او زاد غيره فقوله وزن الفعل اى وزن منسوب الى الفعل فالاختصاص عنه بالمعنى بقيد الاختصاص الذى لم يفهم من المبتدا ولو ابدل الشارح لفظ بعد بينسب ونحوه لكان

اظهر قوله

67

اظهر قوله من الشمس وهو المود رجارة جعل علما الفرس الحجاج الحد بها وليس عتيها فى البيت قوله بدر لماء وفى القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعم ومعناه الفعل اسرف قوله وعثر لموضع فى القاموس هى ماسدة ومعناه الفعل جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل قيل هو عمر بن تميم ومعناه الفعل الاكل او الاكل باقصى الاضراس او ملاء الفم قوله واما نحو بقم وشلم الخ جواب سوال وهو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انها اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم استعمالها فعلا وحاصل الجواب انها اسماء عجمية نقلت الى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل هذه الامثلة فى اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل قوله كضرب غير مختص بالفعل لوجوده فى الاسم كثيرا نحو حجر وشجر ونحوهما بخلاف بناء المجهول فانه لم يجيئ فى الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة فى الوعل ووسم بمعنى الاست ودئل علما لقبيلة قوله الا بعض النحاة وهو عيسى ابن عمر فانه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى قال بدر الدين ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجعل جلا من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعب اسم رجل مع انه منقول من كعب اذا اسرع انتهى وسيأتى ضعف هذا الكلام ان شاء الله فى باب النعت قوله او يكون غير مختص بقرينة المقابلة فانه من هذا القسم افعل وجوده فى الاسم اكثر من

بكرمه

مختص

من الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومن الالوان والعيوب يجيء منه افعل فعلا نحو احمر حمراء واعور
عوراء وهما اسمان واما افعل فعلى فلم يجيء الا ماضيا من بعض الافعال
الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر والنظم انّ
اَوْ ههنا لمنع الخلوّ لا لمنع الجمع فان النسبة بين المشتقين عموم من وجه
لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في يزيد ويشكر قوله اي في اول وزنه
الفعل وهذا هو النظم لانه المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز فان
وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات و
السكنات وقد عبّر عنها الشارح بالسكون والهيئة من حيث هي ليس لها اول
وآخر حتى يقع ان الزيادة في اوله ولذا اعرض الصنف عن النظم لتبقى النسبة
محفوظة على حقيقتها وقال او اول ما كان الخ وهو الاسم فان له اولا حقيقة
قوله اي زيادة حرف او حرف زايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة
الى وزن الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزايد فتناسب وزن
الفعل الذي هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فانه
عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسبه الحرف الزايد فغرض الشارح من
هذا النقل دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي بقوله فان قيل اول
احمر مثلا هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما اذا قدّر
زيادة حرف فلان الزيادة صفة للاول في قولك الحرف الاول من احمر زايد ف
يجوز نسبة الصفة الى موصوفها بفي كما تقول العلم في زيد زايد واما ان قدّر
حرف زايد فلان بين قوله اوله وبين حرف الزايد عموم من وجه فان الحرف
الاول من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زايدا كاحمد وقد يكون اصليا كنرجس وقد

يكون اصليا

يكون اصليا كنشهل فان وزنه نفعلل والا مرين اللذين بينهما عموم من وجه
يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر بفي كما يقول البياض في المعشوقة احسن
من الياقوت في صفائه فتامل في هذا المقام فانه من معاقد الكتاب قوله
كزيادته اي مثل [illegible] الخ هذا التقدير ليوافق ما سبق قوله اي حال
كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف كما عرفته [illegible] فالحال من المضاف
اليه لانه يكون حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاء
قولنا في اوله زيادة جاز فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لاختصاصها اي لاختصاص هذا التاء المتحركة بالاسم فان الداخلة
على الفعل هي الساكنة نحو ضربت قوله اذا سمي به رجل فانه غير منصرف
للعلمية والوزن الفعل مع قبوله للتاء لكنه يقبلها على خلاف القياس اذ القياس
ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر وظني انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه
حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام [illegible] محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان وانما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصرافه ابلغ لعدم اصالة
الوصف ودفع كلام الفاضل الرضي الذي تقدم قبل هذا مع الجواب عنه قوله
واحترز بذلك اي بقوله مؤثرة قوله بواحد بواحد من الجماعة المراد
بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يجب ان لا يكون المشتمل على
الاثنين وحقيقة التشكيك في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد معين
فاذا اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل
فيه كل من سمي به فخرج عن العلمية قوله عن الوصف المشتهر قبل الاشتهار

وباعتبار الاغلب ولا يجوز بوصف غير مشتهر بقرينة قوله اي ظهر يغني ظهر
من غير بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار بنيته على بين قوله بيانه بل في طرح
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من تمام الكلام لانه متصل
قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الخ اي انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا بدل
فقوله الا العدل ووزن الفعل من هذا المفهوم الذي هو تمام الكلام فالمستثنى
متعدد وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل اللاري
تكلف قوله كما في ثلث واحمر فان في الثلث العدل وفي احمر وزن الفعل وليست
شرطا فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنتفي عنهما بحال قوله وهما
متضادان اشارة الى الجواب سؤال وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا
في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية ولا
فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف
فاذا لم يقصد كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل وو
زن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء فانك قد
عرفت اوزان العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
وهو كونه مختصا بالفعل او اوله زيادة كزيادته قوله اي لا يوجد شيء هذا
النقد يجد دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثناء فيهما مفرغ فا
المستثنى منه المقدر اما شيء ما او سبب ما هذا السببي والاولان خلاف او احد
الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم من وزن الفعل والعدل
اتحاد المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل ان
انتسبا الى العلمية بالتحقق معها فاما ان يتحققا معا معها فيجمع الا
سباب الثلثة او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط او وزن الفعل
فقط فلتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع في نفس

الامر الشق الاخير

الامر
الشق الاخير اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني
ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم
العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله اي الا
من بك الدائر بين مجموع الخ هو وجود العلمية مع هذا السببي لانه الذي او احدهما
كان دائرا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين
الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه
على ان المراد احدهما المأخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الآخر لا المأخوذ
لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما
في ضمنهما الا انه مع تحقق الآخر لا مع انتفاء الآخر والمقصود هو الثاني
لا الاول هكذا حقق الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل
الحواشي فانه اشبه بالغواشي قوله من حيث هو سبب فان الاسم الذي فيه
والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات واما التانيث فباق الا انه وصف
سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف يزول بزوال العلمية فلذا قال لم يبق هو
فيه سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يمكن اجتماعه من العلل مع العلمية
هو التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما قال في اذربيجان ويزول
تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط قوله ا
امر من صمت يصمت مثل نصر ينصر قوله امر غير متحقق لا يخفى ما فيه من
قوله اصمت بكسرتين من صمت يصمت بكسر العين بان يكون قد جاء على هذا
وان لم يشتهر هذه القاعدة او من صمت يصمت بضم العين لكن جاء امره
بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي اصمت علم للمفازة
سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل احد بيابان

باصت ولا يمكنه حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصت
غلطا لا معدل عنه انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله وخالف سيبويه اى
الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح وسيبويه ابي الجثة
وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه كان صاحب رغبة
بالتفاح بحيث لو راه صدر منه بلا اختيار فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك صوت
ما ذكره من انه مركب من اسم وصوت قوله ولما كان قول التلميذ الخ رد لما
نقله الفاضل الهندي من بعض الشارحين حيث قال قيل الاولى رفع الا
خفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة الى الاستاد غير ملايمة
لي بنيته قوله لما ذكره من القاعدة اعني قوله ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف قوله لكونه بمعنى كل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم
سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفيته ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها
والوصفية الضعيفة الزائلة لم تعتبرها سيبويه ولا الاخفش قوله افعل
اسما اى كالاسم الخالي عن الصفة كاذنب وافكل فانك اذا قلت زيد
افضل الجبل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل فهو بعد التنكير منصرف السامع
بالاتفاق قوله وان كانت معتبرة الخ فان من نص في الوصفية بحيث
لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمي رجل بافضل من فهو بعد التنكير
غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون
مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد بنحو
احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه والحال انه ليس كذلك
بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان يفسر بنحو احمر ما يكون الوصفية فيه قبل علميته يكون
ظاهرة ولم يعتبر في اللفظ ما يكون منافيا وصفيته بعد العلمية كذا قال بعض
الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر

علماسيأتي

على ما سيأتي قد زالت وصفيته لان سيبويه يعتبر ذلك الى ابل بخلاف
افضل من فان وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فاين احدهما من الآخر
قوله قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم لذات ويجوز ان يكون
متصفة بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما للذات المخصوصة الموصوفة
بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية لكن امكن اعتبارها في اسود وارقم
قوله واما الاخفش الخ قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو
احمر انما هو مقتضى القياس فهو على منع الصرف قوله وهذا القول بهم واما السماع
فان المعدوم من كل الوجه لا يؤثر قوله في حكم واحد فيرد به لجواز اعتبار
المتضادين في حكمين مختلفين نحو اتاني دعيد الحوض من ال جعفر فيا عبد
شمس ولو نهبت الاحاوضا فاعتبر العلمية في احوض من جهة منع الصرف
وجمعه على احاوض واعتبر الصفة فجمعه على حوض وذلك لان احوض حال
العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوض ضيق في مؤخر العين يق
رجل احوض وامرءة حوضاء ثم احوض علما فالشاعر جمع الاحوض حال العلمية
تارة على الحوض اعتبارا للصفة الاصلية وتارة على الاحاوض اعتبارا
للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على
فعل وافعل الاسم على افاعل كارانب قوله اى باب غير المنصرف يعني ان
اللام للعهد قوله اى بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر بلا تاء
وبين الكسرة مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وعمموا الكسرة مع
التاء في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول ينجر بالكسرة
فاصلح الشارح بقوله اى بصورة الكسر قوله منصرف مطلقا هذا الاطلاق وكذا
الذي بعده في مقابلة المذهب الثالث قوله غير منصرف مطلقا هذا المذهب سخيف

بالاسم منصرفى [illegible]

بحث المرفوعات

ضافة

اذ الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما بسبب اللام او الا
غير معقول ومناف للطابطة المتفق عليها في قوله او ما فيه علميته
اذ نكره مرة وبجهل فليتامل قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما منع
الكسرة تبعا له لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم
جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تخفيفا لحذف التنوين والتنوين
لا يمكن مع اللام والاضافة قوله المرفوعات جمع وانما جمع ولم يأت
بصيغة الافراد مع انه اللائم لارجاع الضمير ولمقام التعريف لان التعريف
الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف الحد المرفوع هنا يوهمه
انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم باتيان صيغة
الجمع الدالة على تعداد انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم
من تعريف صيغة اسم المفعول الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على
المضروبات جمع مضروبة ازال ذلك الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان
موصوفه الخ لما كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب
استدل عليها بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع
لا مرفوعة قوله وجمع هذا الجمع يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة
المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء اخر كما جاز ان يجمع المؤنث
هذا الجمع قوله وكالصافنات نقل عنه الصافنات من الخيل الذي يقوم على
ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر قوله وكالايام الخاليات
اي الماضيات يقال وقع الامر في ايام خلون اي مضين قوله الدال عليه
المرفوعات دلالة الجمع على المفرد قوله لان التعريف الخ رد لما ذكره الفاضل
الرضي حيث قال ذكر الضمير مع اخر رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات

نظر الى جنبي

قوله الا بالمشتق اي حقيقة كان نحو قام زيد قائما
او حكما نحو زيد عدل او اعجبني زيد زيدا

اعراب تقديري نحو عيسى وعلى
نحو هو وانا

نظرا الى جنبي الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز المطابقة للمعود
اليه انتهى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول بالمرفوعات
لان التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد قوله اي اسم اشتمل لان
الكلام في مرفوعات الاسماء قوله اي علامة كون الشيء فاعلا اشار
به الى ان اليا في الفاعلية مصدرية قوله ان يكون موصوفا اي
الموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها
مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها الاسم المعرب قوله ولا شك ان
الاسم موصوف بها لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء وكذا في اشتمال الاسم
عليه بين معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه ورد ايضا في هذا الكلام
على الشارح الهندي حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا
وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات
والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث ها هنا على الفاعل انما
كان ضرورة ونظائره على التلطف والشارح نظر الى ان الفاعل واخواته
كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا تفاوت والبحث
ايضا يكون عن الفاعل المعرب يكون عن فاعل المبني ايضا وكذا في اخواته
ولما كان المبني يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا
فاعتنى لتعريف على وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وجعله مشتملا على
الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله قبيل الاسم لجواز
ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الهندي
قوله فمنه الفاعل جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل

قوله او بما اشتمل بعد قرب المرجع كما يوضح يرجع الاول موافقه
الضمير قوله هو التي هي اصل الجمل وانما كان اصلا لان الغرض العام
من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار بدون
ولان التركيب بينهما اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر
ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى وسيلة
خارجة بخلاف الاسمية فان انشائيتها بالادوات الخارجة عنها
كقولك ان زيد قايم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب
الهمزة قوله ولان عامله اقوى وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه
قوة عامله انه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتداء فانه
معنوي غير محسوس ولانه يغلب على عامل المبتداء اذا دخل على المبتداء
وينسخ ابتدائيته واعلم ان كون رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور و
ذهب قوم من الكوفيين ان الفاعل يرتفع بامرائه الفعل وذهب
خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب هشام
الى انه يرتفع بالاسناد وقال ابن الفلاح ورد ذلك ان العامل اللفظي
مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف
فيه قوله فالمذاهب اربعة اقواها المذهب المشهور قوله وقيل اصل
المرفوعات المبتداء وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين
احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته
وحقها التاخير وهو كذلك في باب المبتداء بخلاف الفاعل فان المسند
اليه مؤخر وثانيهما ان المبتداء المسند اليه يحكم عليه باحكام الجامدة و
والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قايم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا
بالمشتق حقيقة

بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان
كذلك كان المبتداء هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام و
محصلا لهذين الوجهين على المدعى نوع خفاء قوله اي اسم حقيقة
او حكما فان قلت ما فائدة تعبير العامة بالاسم تخصيصا بعد
تعميم الاسم بما يتناوله الحقيقي والحكمي قلت لما قيد كلمة ما في تعريف
الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لابد ان يفسرها في تعريف
الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم وايضا لو لم يفسر ما بالاسم
لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هي معنى الفاعل مع ان الفاعل
عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة
هو المعنى ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها
الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد
اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن كلا
ول في المعنى وكذا البدل والمعطوف وكلا نيابته قولهم المقصود بالذات
هو البدل والاول ذكر للتوطية لان تلك المقصود من جهة المعنى
وهذه المقصودية من جهة اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد
توابع الفاعل غير محقق قوله وكذا المراد يعني لابد من اعتبار قيد
الاصالة في تعريفاتها لاخراج توابعها قوله ليتناول اي ليتناول
الفاعل المعرف فاعل هذه الامور قوله واحترز به عما ان الكوفيين لم
يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا

زيدا فى المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه
واما عند البصريين فالفعل فى صورة تقديم الاسم عليه مسند الى
ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس بمسند
الى الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة فى اخراجه عن التعريف
الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما
توهم دخوله فى التعريف بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون
او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشىء اسناد الى ذلك الشىء
فى الحقيقة كما صرح به الشارح اعتبر قيد التقديم لاخراجه قوله تقديمه
عليه وجوبا لانه الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق ينصرف اليه قوله ليخرج
منه اى التعريف الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ
انه اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة
والانحصار فليس واجبا بل جائز قوله نحو فى الدار رجل فيصدق على
رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعنى الظرف مقدما عليه وجوبا فيدخل
فى تعريف الفاعل وليس بفاعل قوله تقديم نوعه اى تقديم الكلى
الحاصل فى ضمن جميع الافراد وليس التقديم فى باب الخبر كذلك فانه هنا
وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدأ نكرة كما
سيتلى عليك قوله اى اسناد او متعلق الظرف على انه منصوب على المصدرية
لا مسند الا انه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى وهو قوله
وقدم عليه وانما قال المص على جهة قيامه ولم يقل قائما به ليدخل
فيه الفاعل الذى لا تقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد

ولم يتمم قوله مما ينبغى

هو ... فى كريم من بكر ...

قوله قلت المراد وجوب التقديم نوعه اى قوله النوع الفعل

قوله اى مما ينبغى ان يكون الفاعل الاصل فى اللغة ما يبتنى عليه
الشىء وفى العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يق الاصل فى الفاعل

[illegible]

٧٣

ان يكون مرفوعا اى القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق
فى العرف ايضا على الاول وما ينبغى ان يكون الشىء عليه كما يق
الاصل فى الواو المضموم ان يقلب همزة وما يناسبهما كما فى تراث
والا فقد لا تقلب كما فى وجوه والشارح حمله على هذا المعنى اذ لو حمله
على المعنى الاول للزم من مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة مخالفة
غير جائزة مع الجواز ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتناول
الواجب فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما
ان يراد منه الاولى المنفك عن الوجوب فصورة وجوب تقديم
الفاعل على خلاف الاصل قوله اعلم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه
مما يأتى فى باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله
اى لم يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود المانع
ليس الاصل فيه التقديم مع ان اصله التقديم مط ولهذا يق فى
قولنا ما ضرب غلامه زيد الا زيدا الفاعل مقدم على المفعول رتبة قوله
الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا اليه الى الفاعل تنبيها على ان المراد
من الفعل هو المسند الى معناه الا الاصطلاحى ليتناول الحكم بفاعل
شبه الفعل بكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل ان يلى المسند
لكان اوضح واشمل قوله من غير ان يتقدم عليه شىء اخر من

مخالفة

من معمولاته اى من غير ان يتقدم عليه فقط شىء من معمولاته فان
تقديم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح فى اصالته
كون الفاعل على فعله مثل زيدا ضربت قوله لشدة احتياج الفعل اليه
فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلول الى علته قوله
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن كما
لم يسكن فى ضربك مع توالى الحركات الاربع لان المفعول فضلة
ليس الجزء والفاعل جزء قوله وذالك غير جايز لورود والاولى
فى كلام الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس
ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد
ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد وقال غيرها جزى بنوه ابا الغيلان
من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما راى طالبوه
مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذالك
كقوله يغنى خلاوها هند عند جلى ويرو البذادة احسن الزبيبى
وكقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من
كل جانب الى غير ذالك من الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار
قبل الذكر فى كتابنا الموسوم بمنتهى النحو فى مواضع احدها ان
يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ويليهما ولا يفسر الا التمييز نحو
نعم رجلا زيد ثانيهما ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثالثها
ان يكون مخبرا عنه ومفسر خبره نحو ان هى الا حيوتنا
الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله
ان الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحيوة لان الخبر
يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله
احد فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب
ويفسره التمييز نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا منه

الظاهر

الظاهر المفسر له كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل
مقدم ويفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا واما نحن فنجوزه
مطلقا ما عرفت قوله جزى ربه البيت دعاء عليه والكلاب العاديات
كلب غير الصيد والماشية وقوله وقد فعل اى وقد فعل الله
به هذا الفعل وهذا الكلام تفال منه قوله بالوضع اعترض
بعضهم بانه ان كان دلالة الاعراب على المعانى بالوضع وح ثلث
ان الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم
كل كلمة معربة مركبة والجواب او لا يمنع كون الاعراب اللفظى
كلمة وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء مرتبة فى السمع
والاعراب يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركة ونفس الاخر
ان كان بالحروف قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب رد لاعتراض
الهندى حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة
اذ الاعراب من القرينة وهذا الايراد مبنى على انه اراد
بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذالك بل القرينة
هى الامر الدال على تعيين المحذوف فلم تكن الاعراب مستغنى
عنه فان معنى العبارة ح اذا انتفى الاعراب وانتفت
القرينة الدالة على الاعراب الساقط ايضا قوله متصلا بالفعل
الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل
واسماء الافعال فانه يجب ايضا تقديمه
قوله فللمنافات الاتصال الانفصال يعنى لو قدم المفعول
المذكور بعد الفعل على الفاعل اى المتصل به يلزم
انفصال الفاعل قوله مع جواز ان يكون محصورا
بشخص اخر قال الفاضل اللارى هذا ظاهر فى المثال
المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما
فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذالك لانه لم يبق احد

الجزء

جوازه لوروده فى

كان

حتى يصح ان يكون زيد مضروباً له والجواب انه اذا
كان الفاعل عاماً فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب لا يعترض
بها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا خصص الاحد بجماعة
معينة وح يجرى فيه ما يجرى في المثال المذكور في الشرح
واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصاً فغير مستقيم
لانه لا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف
ان يق المقصود حصر خالقيته تعـ في يوسف مع جواز
ان يكون يوسف مخلوقاً للغير وكذا في نظاير هذا المثال
ودفع الشبهة ان المراد بجواز كون المفعول لفاعل اخر الجواز
بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة المذكور في مثال الشرح
يمنع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول
مفعولاً لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتى فيما ياتى كمثال
يوسف من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله
قصر الصفة قبل تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة قصد
تعلقه على عمرو فلو قيل الا عمرا قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة
قبل تمامها قوله فيفيد الانحصار الى ان الاحتمال المذكور
فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولاً خاصاً
نحو ما ضربت الا زيدا وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت
فاعلاً خاصاً نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكر الفاعل
والمفعول او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال
المذكور فاعلاً كان او مفعولاً نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب
احد الا زيد في الفاعل ونحو ما ضرب الا زيدا وما ضرب
احد احد

العربية
بدل
القصر
وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عامين

احدٌ احداً الا زيدٌ عمراً او قد ذكرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب
الا زيد عمرا اى ما ضرب احد احدا الا عمرا بقي المستثنيان غير
محتملين انه ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق
به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق
به المفعول المستثنى كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب
الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية
المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو
بزيد وذلك غير المعنى الذى اردناه هذا مع استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف ولا
يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول
على البدل ما اعطى احد شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا
عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى مذكورين
والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احدٌ احداً الا زيد عمرا
وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان
موقع ما ابدل منهما اى كانهما وقعا قبل الا مستثنيين
وكانك قلت ضرب زيد وعمرو ومثل هذا عند الاولين بدل
ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب
احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما
مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا وان كان احدهما مذكورا
دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذ
لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد
والا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذا لم يكونا واقعين قبل
الا وهو تضعيف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور

منهما ٢
ولبسا
مذكورين

فان استدل من اجازة مط بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم
اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك
اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الرأي اي بلا روية
قوية فلغيرهم ان يعتذر وانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوك
بادي الرأي او بان الظرفية يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه ما لا
يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا
زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب
زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثنا شيئين
باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا في مواضع خاصة ليس منها كذا قال قوله الواقع للفاعل
في هذا التوصيف اشارة الى ان المراد من الفعل العامل
لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل
في القاعدة شبه العامل في رفع الفاعل قوله اي حذفا
جايزا اشارة الى جواز مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على
المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف قوله
وانما قدر الفعل دون الخبر الغرض من هذا دفع اعتراض
الفاضل الرضي حيث قال المص ان زيد مبتدأ لا فاعل لان تطابق
الجواب للسؤال اولى وما اجاب به الشارح فهو جواب
ظاهري وان شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما يتلى عليك
فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره
اقام زيد ام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل
اولى لانه يدل على الزمان المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه
من تقييد ام لا بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه فلما ضمن
تغيير

كنحن

هنالك بدل

نحو زيد قائم

من معنى الاستفهام قطع لمسافة التطويل وجب تقديمه
لذلك وكان دالا على ذات الفاعل صار الجملة اسمية
لتقدم المسند اليه في الظاهر في الجواب ورعي المطابقة مع
الحقيقة دون الصورة قوله متعلق بضارع فان
تعلقه بيبكي المقدر عليه لا يلايم برثية يزيد قوله على عند الناس اذ
الناس مطيحات قوله جاءني رجل اي زيد فانك لو قلت رجل لكان فيه ابهام
بعد ذكر مفسره اعني زيد بخلاف قوله وان استجارك احد فاجره قوله بلا
بدل له من الفعل ينسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها
بشرط كون الخبر فعلا فالمثال اذا على مذهبه ليس مما نحن فيه قوله
اي الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلا يثبت الا عند الكسائي
كما يجيء في التنازع قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه لان نعم قرينة
تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلم
شيء يؤدي مؤدى معنى الجملة والحذف الواجب لا بد له من شيء سوى القرينة
وما يؤدي معناه فان المفسر في الاية هو الثاني وحرف الشرط هو
الاول فتامل قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايض يلزم
تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية
الصغرى اقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان
على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن ينبغي
ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ في نحو اعجبني ضرب
وقتل زيد لا يصح التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار لانه مصدر
قوله في اكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعا من قوله اللهم
صل على محمد وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت
على ابراهيم وآل ابراهيم فان اعملت الفعل الاخير كما هو

ارمز شرط

فيه

مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الافعال السابقة وكذا
العكس قوله ان المتقدم والمتوسط هذا ورد لقول بعض
الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما اذا
كان النزاع في المفعولية وفي صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع
ايض في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول والشارح
الرضي جوز الصورة الاولى هاتين الصورتين ونحن قد
رجعنا كلامهم في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين
لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول لقربه اذ لو
كان القرب عليه موجبا او مرجحا لكان في صورة وقوعه
بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين
وهذا الكلام جار بعينه في صورة التوسط فلا تغفل قوله ما ضرب
واكرم الا انا هذا اذا كان التنازع فيه مرفوعا متصلا اما اذا كان
منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع
وقد حذفت المفعول مع الاصل الاول مع اعمال الثاني او من الثاني
المتنازع مع اعمال الاول لان المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل
وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا
يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم
ذلك الضمير على عاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت
فقول المص ظاهرا غير وارد مورده قوله يمكن قطعا اي رفع النزاع
باعمال الاول او الثاني قوله لانه حرف هذا التعليل انما يجري في
الضمير المنفصل المقترن بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا
منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو او قائم او يجيء
قاعد انت فغير جار فيه فالدليل خاص والمدعى عام والحق
جواز التنازع في مثل هذا قوله فقد يكون الفاء جزاء الشرط ما
ويجوز ان يكون للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعمل
الفاء

اعمل الاول

اعمل الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله
فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ قوله في الفاعلية وا
واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع
في الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم
فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا
او حكميا قوله في المفعولية ينبغي ان يعم المفعول ايض ليشمل
التنازع الواقع في الحال نحو جاء زيد وضربت عمروا راكبا قوله
وليس بهذا قسمان ثالثا لان قاعدة المقسم في كل قسمة ان يكون
مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد
يكون في الفاعلية المحض وهذا المتنازع فيه ليس قسما واحدا
من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم قوله يعني
قد يكون اشار بهذا القيد الى حالية مختلفتين والى ذي
الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في
قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله
اذا تنازع الفعلان لا لنفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير
لا يعمل والراجح الى المصدر قوله المتنازع فيه واحدا اي
اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر جهاصرح
الشرح باربعة منها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى
بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم فيه مرفوعا وترك ثمانية
اخرى مجموعه تحت اقتضاء الفعل الاول الفاعل والثاني المفعول
قوله النحاة البصريون ليس المراد من البصريين ان يكون
جميعهم من البصرة بل وافقهم اخرون يسمى كلهم بصريين فلا يرد
ان الكسائي كوفي فكيف عده من البصريين قوله مع اعمال الاول اشارة
الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والحتم
قوله وبدأ به ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان
اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين وعن [illegible]
الى مذهب البصريين

دلو رجع بدن

لو كان بعضهم من البصرة

يجوز

اخترنا

١

هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب واستدللنا عليه باثنا
عشر دليلا قوله وللزوم التكرار يعني ان في معمول الفعل الاول
عند اعمال الثاني ثلاث احتمالات هي الاضمار والحذف والذكر
فاختار الاضمار لجوازه في العمدة ولم يختار الحذف لانه يلزم
حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده ولم يختار ذكره
الفاعل لانه يوجب تكرار في اللفظ قوله بدون الحذف
صرح به ليترتب عليه قوله خلافا للكسائي قوله ويظهر
اثر الخلاف اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في
التثنية والجمع والتانيث واما في المفرد فلا فرق في نحو
ضربني واكرمت زيدا والشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول
المقصود به قوله وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان
قول الفراء قوله تشريك الرافعين وتشريك الناصبين
ايض وقد نقله عن بعض شراح الرسالة واشار اليه شيخنا العلامة
المحقق الشيخ حسن في العالم الا انه غير مشهور عنه
كاشتهار تشريك الرافعين فلذا انكر استادنا العلام
واعترض على شيخنا المحقق في حواشي العالم قوله واضمار
بعد الظاهر يعني روي عنه ايض عند اقتضائهما الفاعل
اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم
الظاهر قوله كما في صورة تقديم الناصب اذا اقتضى الفعل
الثاني المفعول والاول الفاعل روي عنه ايض اعمال الثاني
واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فشبه الصورة الاولى
المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايض و
مثل الشارح صورتي الاعمال الثاني واضمار الفاعل للاول بعد
الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين قوله ورواية المتن اي
الرواية التي حمل الشارح عليها رواية المتن فلا يرد ما اورد
في بعض الحواشي من ان عبارة المتن بجملة يمكن تطبيقها

على جميع

لان مفعولي باب حسبت بمنزلة مفعول واحد ...

78

حاصله ان حسبني وحسبت تنازعا في
زيدا منطلقا فاعمل الثاني فيهما واضمر الفاعل
في الاول واظهر مفعوله

على جميع الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربت
واكرمني زيدا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي
يجوز ذلك على قلة قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا في منطلقا الا
خبر واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني
وهو منطلقا الاول قوله لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت اذا كان المفعول الاخر مذكورا
على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو
المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا
قائما مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول اي علمت
قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب
علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما منصوب
برأسه ظاهر في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء
ذلك في القرآن والشعر قال تعالى لا تحسبن الذين يبخلون
بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم
فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراك انا طالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما
قوله ولا يخفى انه جواب بتحال تقديره ان شرط
التنازع ان يصح اعمال كل واحد في الواقع منهما بعد
هما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلق لا يصح
ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون
المفعول الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون
مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما والجواب ظاهر

قد

قوله خالف المفعول الاول وهو جائز لانهما مبتدا وخبر
في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
واجب قوله وذلك لان لو يجعل مدخولها وذلك لان لولا
متناع الشئ لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها
وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبت اذا امتناع
النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادنى
معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولذا وجه ولم اطلب
٢ الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق
جوابهما وهما السعي لادنى معيشة وطلب القليل واحد
في المعنى فيؤدي الى اثبات شئ ونفيه في كلام واحد وعن الفارسي
ان واو ولم الطلب للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل
اي تقدير لو كنت ساعيا لمعيشة دنية كفاني قليل مع اني
غير طالب له فيصير من باب التنازع فاقتضى اولوية
اعمال الفعل الاول لانه عدل عن اعمال الفعل الثاني مع
امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من لم اطلب
ولولا ان اعمال الاول اولى لما اعتبر حذف الضمير لكنه
محتمل غير منصوص والمحقق لا يصلح اثبات جهة الاثبات
متنازع فيه قوله اي مفعول فعل او شبه فعل هذا التعميم
رد على الشيخ الرضي حيث قال اي مفعول الذي لم يسم فاعله
وكانه هو حمل الفعل على العامل او انه ذكر الاقوى قوله [illegible]
بعض النحاة وهو العلامة الزمخشري قوله كل مفعول ايراد لفظ
كل في التعريفات مع دلالتها على الافراد والمقصود في مقام التعريف
هو الحقيقة والماهية غير ملائم الا ان الادباء والاصوليين
لم يتحاشوا عن ذلك قوله انما اضيف الى المفعول اي وانما

اضيف

الاتفاق

اطلب
٢

اى
٣

اضيف الفاعل الى المفعول في قولهم مع ان الفاعل انما يضاف
الى الفعل فيقال فاعل الفعل قوله للملابسة كونه اي الملابسة لكون الفاعل
فاعل الفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة
[illegible] اضيف الفاعل الى المفعول قوله اذا كان عامله فعلا اي مناسبة
بقرينة قوله ان يتغير صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه
الفعل بالمقايسة فيشترط اذا كان شبه ان لتغير صيغة شبه
الفعل الى اسم المفعول قوله اي الماضي المجهول قال الفاضل
الهندي وهذا من باب ذا العلم وارادة صفة المشهورة كقول
فرعون موسى اي لكل جائر عادل قاهر وفيه نظر فان الجر
الصفة المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد
لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل في معنى
فعل ونحوه قوله فيتناول مثل افتعل اي علما اولنا قوله صيغة
الفعل الى فعل ويفعل بما ترى فيتناول ما كان قبل التاويل
قوله من باب علمت المراد به الفعل او شبهه المتعدي الى
مفعولين الاول مسند اليه والثاني مسند به ويدل عليه
تعليله فلا يختص في افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت
زيدا فاضلا واعتقدت عمرا شاعرا ونحو ذلك قوله بخلاف نحو
اعجبني جواب سؤال تقديره ان كون الشئ مسندا او مسندا اليه
جائز وواقع في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة
الى الفعل مسند اليه لانه فاعل وبالنسبة الى المضاف اليه
مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر
الى فاعله وحاصل الجواب انه اذا كانا تامين وههنا اسناد المصدر
الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فورد
الفاضل الرضي تعليل لقدماء امتناع قيام المفعول الثاني
مقام الفاعل وهو التعليل الذي ذكره الشيخ بهذا المثال مردود
واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس [illegible]

الفعل

كر

منها

كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان
التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل قال الفاضل الرضي رضي الله
عنه انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة ان
اللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه كذا وذالك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز
نحو علمت زيدا مع اللبس تقديم الثاني على الاول فاذا لزم كل
واحد مركزه كذا لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو
في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل
بلا فصل بل معناه ان ترتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم
زيد ابوك والمرفوع الثاني المفعولين انتهى والذي اختاره انا
ما اختاره هذا الفاضل ومنعهم كون الشيء مضافا ومضافا
اليه مسندا ومسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشيء
مضافا ومضافا اليه كغلام في قولك فرس غلام زيد قوله فات النصب
والاشعار اي فات النصب بسبب جعله مسندا اليه و
مرفوعا فات الاشعار بسبب فوات النصب بالعلية
فلا يرد ما قيل ان ذكر المنصب مستدرك بخلاف ما اذا كان
مع اللام فان المشعر بعليته وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم
ينتف قوله تعين اي المفعول به واجاز الاخفش والكوفيون
اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل
مع وجود المفعول به وكقول الاخر ابيح لي من العدى تدبيرا
به وقيت الشر مستطيرا قوله والاول من باب اعطيت
وكذا المفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني لان
الاول عالم والثاني معلوم قوله على ما هو الاصل وكون

لمنابته للفاعل اكثر [illegible] المفعول به كما يستدعي الفاعل ولان المفعول به يكون بمعنى الفاعل كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمرا [illegible]

غلام

المتن

منه

المبتدا

[illegible]

٨٥

المبتدا مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا اتمايتم في القسم
الاول منه في قوله هو العامل المعنوي وهو الابتداء فانه اقتضاهما
فعمل فيهما وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد
الى شيء والاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر مردود بان
العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات وفسر الجزولي الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لا
سناده مسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي وهذا المذهب وهو
كون المبتدا عاملا فيهما مذهب الزمخشري والجزولي وهو الذي
رجحناه في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وذهب سيبويه
الى ان الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال الكسائي
والفراء هما يترافعان واختار الفاضل الاستراباذي وقال بعضهم
المبتدا اذا كان اسما يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين
المبتدا اذا كان اسما يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم
الضمير في خبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء عامل
في المبتدا وهما عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب الملناها في كتابنا
المذكور بدلائل ذكرها يوجب التطويل قوله اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة
هنا بان وجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان
اللايق في المعربات وجود العامل اللفظي عبر عن عدم وجوده
بالتجريد قوله اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي
بطريق السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع
اي العوامل او المراد بقوله اصلا ان لا يوجد العامل لا لفظا ولا
تقديرا قوله ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر
لفظا مؤثر معنى فلا يخرج من تعريف المبتدا مثل بحسبك درهم فان
تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت المعنى باقيا
على حاله بخلاف حذفك ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوات
التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله وكانه الى بعده قوله كقولهم

ثم

كيف

فانك اذا قلت اقرشيٌ عندكم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم
ام لا قوله كما في ولا وكذلك ان النافية في قولك ان ضارب
الا زيدا قوله وما ومن نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد
على ان يكون ما ومن الاستفهاميتين مفعولين لضارب ولو
قال الواقعة بعد النفي لكان اقيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد
كلمة غير وقول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم و
والحزن على وجه وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان
غير مبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر
وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في
القوة المرفوع بالابتدا فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصا
حبا للهم والخوف فهو نظير ما مضروب الزيدان والنايب عن
الفاعل الظرف ثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم
والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف
زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على
غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر ثالثها انه خبر لمحذوف وماسوف
مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير
اسف على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف والاولى
عندي في التعبير عن الوجه الاول ان يقال انه ماسوف من
القسم الثاني للمبتدا وانتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضا
اليه قوله فخبر نحو اخوه اذا الداعي الشوب قال ولا قوله لم يجز تخفيفه
لما تبين ان اسم الفعل وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر
لا يثنى ولا يجمع قوله والقايم الزيدان اعلم اني رايت في
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والالف للاستفهام
مذهبا عجيبا نقلته في كتاب الفوايد وهو ان الصفة في
اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه واقيم المظهر مقام
الضمير والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الاول مبتدا
والثاني تكريره وقائمان خبره فحذف المبتدا اعني الزيدان الاول
لدلالة الثاني عليه ثم حذف الضمير الذي في قائمان وعلامته اي الالف

واقيم المظهر

واقيم المظهر اي الزيدان الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان وهو
عندي بعيد من الصواب لان غاية ما فيه حذف الضمير مع القرينة و
اقامة المظهر مقام المضمر فهما شايعان وعلى المذهب يلزم القول با
النكرة مبتدا مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مع وجود الذات مبتدا
والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند اليه وكلها ظاهرة [illegible]
وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول
بوجود المبتدا بدون الخبر وانما الجاهم الاضطرار قوله المغاير للصفة اليه
المذكورة وجه المغايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلافها
هنا فانها رافعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النفي والاستفهام
قوله المسند به الى المبتدا فتخرج الصفة لانها هي المبتدا لكنها
مسندة الى فاعلها الساد مسد خبرها او تجعل بمعنى الجم قال في الحاشية الباء
فكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في
تعريف المبتدا ويظهر للقول به فايدة والا لا حاجة اليه قوله ليسند
الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدا قوله او ليسند اليه شيء كما في
القسم الاول قوله اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه سواء تحقق في ضمن الوجوب
او بالاولوية فعلى هذا يجوز ان ما يطلق عليه المبتدا شاملا للقسمين
فان القسم الثاني من المبتدا يجب تقديمه كما هو ساد مسد الخبر اعني
الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت الاصالة بمعنى
[illegible] الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب قوله لان المبتدا ذات الاصل
فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون التقديم على الفعل الحكم
والجواب ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه و

مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول قوله فكانه قال اى الامرين فالرجل
والمرءة مبتداءان قد تخصصا بانفرادٍ للاحد المعلوم كونه في
في الدار المبهم حصوله في اى الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل
حاصل للمخاطب لان المجيب رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن
تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل
المحشي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب
الا انه يلزم مما ذكره الشارح امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم
لفظ ام التي تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند المتكلم فالاول ان يقول
يجوز لذلك وقوعها في سياق وقال لان النكرة في سياقه في تأويل
المعرفة ان المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحد
بعينه ولا بعينه قوله وتعينت وتخصصت الغرض من هذا التحقيق
دفع اعتراض المحقق الرضي وحاصله ان لا تخصيص هنا لان معنى العموم
ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف الاحد
بالعموم والخصوص وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو
اريد بالتخصيص هنا التعدد الذي هو ضد العموم وليس كذلك لانه لما
نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع
اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اريد واحد من الجماعة من غير تعيين
فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا يحصل
بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين قوله تمرة خير من جرادة
نقله اهل السنة عن ابن عباس ونقلته عن الامام جعفر بن محمد عن

بل المراد تقليل الشيء بالعموم والخصوص والابهام الحاصل في النكرة وهنا كذلك

اباءه عليهم السلام في تعيين

عن اباءه عليهم السلام

في تعيين فدية الجرادة اذا قتله محرم والمراد انه فدية اي تمرة كانت
والحكم ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة قوله اذ يستعمل في موضع ولانه كان في
الاصل فاعلا لا انه قدم لافادة التخصيص والحصر قوله فهو في قوة رجل
موصوف وهذا هو الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع
الثاني فانك في الاول قدم الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت
على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول
غير مخصص وان خصص بعد ذكر الحكم قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي
ادركه العجز في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صارت يصوت او
يستغيث بالناس ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي ينبح من طارق
الشر وقيل ان هذا القول وانما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في
وقت لا يهر في مثله الا السوء قوله فكان مورده هو التشائم والخشى
منه السوء هذا هو المشهور اي كون المبتدء معرفة او نكرة مخصصة قوله
وقال بعض المحققين هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي و
في محله قوله لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية ولكن
فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف قوله كلام في نعم الرجل
فانها اما للاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص
فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر
والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان
الجملة انشائية فلا بد من تأويله بمقول في حقه نعم الرجل فيكون المعنى
مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا احتياج

رجل

التشائم شوم

قوله

اعلم ان الاسم العامل مع فاعله في حكم المفرد بخلاف الفعل لان الاسم لم يوضع مستقلا بالافادة

مع مرفوعه لانه يختلف لفظا باختلاف العوامل نحو جاءني قائم ورأيت قائما ومررت بقائم

الى تأويل كما ستسمع انشاء الله تع قوله ووضع المظهر موضع المضمر وهذا انما يكون للتعظيم فالرابطة حقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه قوله اذ لما كان ضميرا انما خص الحذف لان يكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله نحو الكر الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد ان وقوله اي الكر منه الجار والمجرور حال من ضمير بستين والظرف في قوله السمن منوان منه صفة منوان ولذا صح الابتداء به قوله او جار او مجرور اعلم ان الظرف حقيقة ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا قوله اي مآل الغرض من هذا التأويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان المقصود التقدير بمعنى التأويل والغرض فمعناه ان الظرف مع فعل مأول مفروض حال كونه ملصقا بجملة قال بعض الافاضل التعبير بالتأويل لان التقدير يوهم ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف بتأويل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر والظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور اوسطها والدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فظني انه

رعاية لامر

قوله كان معناه [illegible]
ان وقع الحال من [illegible]
والابتدا بها لا يجوز
والمعرف [illegible]
كما مر [illegible]
ما [illegible]

رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور بحسب المعنى فهو معمول فلا بد له من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهم الاكثر فان العربي الفصيح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقدير وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام المص قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على تقديرها ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده قوله والاصل في الخبر الافراد ليوافق الركنان اعني المبتداء والخبر قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة [illegible] وسيبويه جوزه في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابوك والمص مال الى هذا قوله متساويين في التعريف او غير متساويين اشار بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفا بقوله متساويين فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف قوله زيد المنطلق مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام او تساويهما خلاف سيأتي انشاء الله تع وان الحق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس

هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم تتعين
للابتداء بكونه ذاتا جامدة والصفة تتعين للخبر لكونها صفة
مشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده في
الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتداء
بمعنى الذات المتصف بكذا فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة
للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه
الثاني بالاول لانه تلميذه فيشبه بالاستاد كما هو المتعارف ومثل
قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتداء فان تخصيص غلام بواسطة
تخصيص خبر بلا واسطة فانه اسم التفضيل هو مشابه للمعارف مشابهة
تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا يدخل عليه قوله
افضل منك افضل مني فان الاول مبتداء والثاني خبره وهما متساويان
في رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالمعمول
كما ذكره بعضهم في قوله عم امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة
فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعني الظرف لكونها اي هذه النكرة في
معنى الاضافة فكانه قال امر معروف ونهي منكر وقس عليه ما نحن فيه
قوله فعلا له اي فعلا مسندا الى المبتداء فان الاسناد الى ضمير الشيء
اسناد الى الشيء في الحقيقة فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له
كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتداء فلا يرد ان مثل زيد
قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظ ان المراد
بالنقل اللغوي

بالنقل اللغوي الذي هو الحدث والاكثر لكن في ظن الفعل الاصطلاحي فلا يرد
اقائم زيد فان الخبر فعل للمبتداء اولم يجب فيه التقديم قوله كالتاء في ضربت
هند فانها حرف تدل على تأنيث الفاعل الذي ليس بجملة اشارة الى دفع
ما قيل من ان الخبر في ابي زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر
انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد
ما ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن امر اعتباري قوله
كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن من موجبات التقديم الا الاستفهام
ويرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفي من حيث انه مبتداء
وانما قيدنا الحيثية لان تقديم الخبر لا دخل في ذات الابتداء اعني كونه
مجردا عن العوامل اللفظية فانك ان قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف
الا ان شرط كونه مبتداء وهو التخصيص مفقود فالتقديم يصح للوصف
لا للذات فتدبر قوله التابع له وانما امتنع تقديمه لانه جزؤه ولو قدم
عليه للزم تقديم الشيء على نفسه قوله على الله عبده متوكل فان
عبده مبتداء ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفي المبتداء ضمير راجع
اليه مع كون المبتداء مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا له
ممتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء للخبر قوله لان الخبر
هو قوله على التمرة هذا الذي اخترناه كما سلف قال الشرح الرضي ويجوز ان
يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده
متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل
اختاره الشارح ولانه على هذا الفرق بين المثالين فتامل قوله الواقعة

اعلم ان تقليع قيل عنك انك قائم عنك قبا ماع حاصل او حصل

قوله يستعمل على وجهين ان يتعدد لفظا ومعنى

مع اسمها وخبرها الخ انما لم يكن خبر المبتدا خبر ان اصطلاحا اشار الى المسامحة
فى عبارة المص والمراد انه خبر عما يتركب عن ان قوله من غير تعدد المخبر عنه
قيده به تصحيحا لتعليل قد فان الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير قوله و
فانها فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية بين
والحموضة لا اثبات انفسها قوله ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرضى
قوله فالاقتصار عليه لذلك اى لو جعلنا التعدد فى عبارة المص اعم من
ان يكون الكل بعاطف ام لا فاقتصار المص بمثال التعدد من غير عطف
لذلك اى لان التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو السببية الاول الخ
اى معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا للتعلق للثانى
فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانى نحو ان كانت
النهار موجود فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فا
التقدير ما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله مع ان النعمة التى
بالمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس
فان صدورها من الله سبب لايصالها والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم
به والاخبار عنه اى وما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله
تعالى ولا شك ان النعمة التى حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة
من الله تعالى والفاضل الرضى فسر معنى الشرط بلزوم الثانى للاول فلا يرد
وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المص فى كلم المجازات فلهذا لم يختر الشم قوله
نظرا الى مجرد تضمن المبتدا لمعنى الشرط تعليل لصحة الدخول وعدمه
اى انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط وانما
لم يجب دخول

وهو مزيته

قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى لان مجموعه بمنزلة واحد واذا عطف لكان عطف بعض الكلمة على بعض وهو باطل

علم الحكم

لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونها خبر اذا قلت لعل او ليت الذى فى الدار او ما يتبنى فله درهم

قوله قل ان الموت الذى تفرون صفة موت

قوله اى باجمال الفعل والظرف

فانه ملاقيكم وجاز دخول الفاء هنا فى خبر المبتدا وان لم تكن موصولة لانه موصوف بالموصول

ولا بد يدل الموت

لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدا داخلا فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز بل يؤيد الى هنا
ترك الفاء فى خبره قوله واما اذا قصد الدلالة على سببية الاول فى العبارة
اللفظية كان يقال فى الذى ياتينى فله درهم الذى ياتينى ان اتانى فله
درهم فيجب دخول الفاء لما كان حرف الشرط فى اللفظ قوله واما اذا و
لم تقصد اى اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا فى اللفظ حتى يكون وا
جبا ولا فى المعنى حتى يكون الامرين وان كان موافقا فى اللفظ للمبتدا المتضمن
له الا انه لم يقصد ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء قوله وفى حكم الاسم
الموصول لانها فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه قوله
والشرط الجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرط لا يكون الا خبرية فلا يرد
ان الجزاء قد يكون انشائية قوله باب كان وباب علمت وان لم يخرجا الكلام
من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انهما
يدلان على تحقق ما بعدها والشرط يدل على التعليق والتحقق ينافيه
قوله ووجه ذلك اى وجه تخصيص ليت ولعل بيان الاتفاق بالنظر الى الحروف
المشبهة بالفعل الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فى الحروف المشبهة يعنى
ليت ولعل ولو لم يذكر قوله بالاتفاق لم يفهم ان فى بقية حروف المشبهة
خلافا قوله فى المنع من دخول الفاء محتجا بان صدارة الشرط قد بطلت
بدخولها فكان تضمن المبتدا له ضعيفا قوله لانها لا تخرج الكلام اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علمت
وكان يمنعان من دخوله مع انها لا تخرجان الكلام كما قال بل العلة ما سمعت

للثانى

يبطل بدل

قوله لا تمنع عنه اى عن دخول الفاء

قوله ليعلم انه ان الجف

سابقا قوله فلن يقبل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء
ليست بجزائية بل هي للتعليل والجزاء محذوف بدليل تركها مع ان في
بعض الآيات قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه
ذكر اصلا في الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد ونصابه محمول على حذف الخبر قوله
فهو كالاداء فان حذف الفاعل واضرابه مسلم الثبوت ليعلم انه
كان في الاصل حاصلا ان اهل الحمد مثلا كان صفة لما قبله تغيير
اعرابه قصدا للمبالغة في المدح وذلك لان في تغيير المألوف زيادة ايقاظ
للسامع مع الاصغاء اليه ولان الكلام الذي به المدح صار جملتان
بعد ما كان جملة واحدة كلما ازداد المقام كلاما ازداد مدحا ولو ذكر
هذا المبتدأ لتوهم ان الكلام جملتان في الحال وفي الاصل وقس عليه قطعه
للذم والترحم ونحوهما قوله تقديره هو زيد وانما حذف للعلم به وسد
غيره مسده لذكره في السؤال المقدر كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو
فقال زيد وسيأتي الكلام فيه قوله لان مقصود المستهل تعيين ذلك لينظره بدله
الشيء المرئي بالاشارة وان يحكم عليه بانه هلال لتنظيره الناظرون و
ليس المقصود ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على قاعدة
ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف عند المخاطب هو الذي
يقع مبتدأ والمجهول عنده يقع خبرا مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا
باسمه ولم تعرف انه اخوه ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول
له اخوك زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند
المخاطب انما هو شيء مشار اليه بلفظ هذا غير معروف بالهلال و

فنقول له الذي

فنقول له الذي هو معلومك بالاشارة الهلال لا غيره قوله في
اليه الناظر علة للتعيين والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال الا
بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف هو
هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون لانه معروف عندهم
قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم في امثال هذا لا
ليصدقهم الناظرون قوله ولئلا يتوهم اي لئلا يتوهم ان اخر الهلال
ساكن لاجل الوقف وح لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون
الفعل ٢ منصوبا على تقدير الفعل قوله على المذهب الاصح انما قيدنا به لان فيه
مذاهب احدها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع ثانيها ان يكون
ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير المضاف اي ففي وقت خروج حصول
السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع عن الجثة ثالثها انها
ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي ففاجأت وقت
خروج السبع وفي كل منها تكلف فلهذا قال على المذهب الاصح قوله
فاذا السبع واقف قدر اكثر الشارحين الخبر عاما وهو موجود او
حاصل مستدلين بان اذا المفاجاة ظرف وهو يدل على الفعل العام
كالوجود والحصول ومنعوا تقدير خبر الخاص كقائم وواقف لانه
لا يجوز الا بالقرينة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة فيه على الفعل
الخاص فظني ان ما قدره في محله القرينة وعلى تقديره لفظ خرجت فان

فاعل انه سهو الصحيح الغير والنعت عفيف تقديره نعل خرجت فاذا خرج السبع ان مرهض فوقف خروج السبع

مقامات التتبع بعد الخروج بمناسبة الخبر الخاص قوله عن سادّ مسدّه
اذ لو سدّ مسدّه لكان الحذف واجبا لا جائزا فان حذف الواجب
ما كان معه قرينة مع شيء يسدّ مسدّه كما سيأتي قوله يؤذن بالازدراء
التهاون بالشيء والاحتقار له اي لولم يكن الشعر يحقر مرتبة
الحكماء العلماء لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور قوله اي لولا
وجد زيد وذلك للمشابهة لولا لحرف الشرط ولاختصاص لولا
بالفعل فيجعل لولا الامتناعية عليها قوله لولا هي الرافعة لانها
مختصة بالاسم فيعمل فيه كساير الحروف قوله او كليهما لم يذكر له الشارح
مثالا ومثاله قولهم تضاربنا قائمين على صيغة المفعول قوله اذا كان
زيدا مفعولا به قيد به لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربي زيدا قائما
يحتمل ان يكون الحال هنا من الفاعل او من المفعول والمصدر منسوب
الى صاحب الحال و قوله او قائمين مثال لكون الحال عنهما قوله وفيه
تكلفات كثيرة احدها اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى الناقصة ثالثها قيام الحال
مقام الظرف والذي حملهم على تقدير اذا كان المترتب عليه هذه
التكلفات اشتراط العامل في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربي
لما سيجيء ولا يجوز ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل لان
العامل في الحال لا حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباء و زيدا والحق
انه يجوز الاختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي تقديره ملابسه
قائما اي ان ضربي لزيد ملابس زيدا بوقوعه عليه قوله ملابسه
قائما معنى ملابسه في كونه صادرا مني قوله اولى جبران في قوله

ان تقديره مستهجن

حذف

اليوم

لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة

صحيح

قوله

ان تقديره مستهجن من تلك التكلفات لانها مبنية على تقدير اذا كان و
ما ذهب اليه الفاضل الرضي خال عنه قوله من غير سدّ مسدّه فلا يكون
الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه مع انه دخل فيما وجب حذفه
عندهم قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
تحقيق هذا المقام ان المصادر اذا اضيف يكون عامة بدلالة
~~ـ~~
الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما ~~واما المزعوم تقييد المبتدا على~~
اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير
حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله
ضربي زيدا قائما واما المزعوم تقييد المبتدا على تقدير الكوفيين فبيانه تقيد
ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل ضرب مني وقع على
زيد حال قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لا يضربه في غير حال
القيام ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان
لا بالبرهان قوله اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضرب اباه الا هذا الضرب
المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه
في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته و
لان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة قوله
فذهب بعضهم وهو ابن ادريس ولو كان ما ذهب اليه صحيحا التم
بضربي او بضرب زيدا بغير ذلك الحال قوله وعطف عليه شيء بالواو
والضمير اما راجع الى المبتدا وهو الذي فهمه الفاضل المحشي من ظاهر
العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لما ستعرف قوله بعيد هذا اي

٨٧

كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف
اى مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتداء فهو بالذات مبتداء
فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر لمبتداء بى فلا يقع
مبتداء الثانى وهو قوله وضيعته مسند اذ المبتدا لا يكون مسنداً
مسند الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف به البعض والشارح
الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون مبتداء
حتى يحتاج الى خبر وزعم الكوفيين ان هذا الكلام تام لم يحذف منه
الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع لا لخروجها
عن العطف الاصلى وبقاء العطف الاصلى يمنع جعله خبرا لان الخبر لا
يعطف على المبتداء فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فان مع
ظرف حقيقة قايم مقام متعلقه وهو كاين فلا يحتاج الى تقدير الخبر و
الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل والمتاع وههنا
كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم ان المحذوف اغلبى فى مثله لا
واجب بدليل قوله اثباته فى نهج البلاغة هو رب الفصاحة حيث قال
وانتم والساعة فى قرن قوله واقيم المعطوف اى على الخبر والمحشى
اى على المبتداء واجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان
من تتمة المبتداء لكنه بذكره بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل
مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله يكون مقسما به يعنى معينا لذلك
بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره

الذى هو

الذى هو قسمى فلو كان غير معين له لم يجب حذف خبره كقولك امانة
الله لا فعلن كذا قوله اى لعمرك وبقاؤك اشار بالعطف الى
اتحاد المعنى قوله اى ما اقسم به اشارة الى ان الحمل مجاز فان العمر
ليس بقسم بل مقسم به فان القسم بمعنى مصدرى فلا يصح الحمل حقيقة
قوله ولا يستعمل مع اللام اعلم ان استعماله فى القسم على وجهين بغير اللام
وباللام فان لم تأت باللام نصبته نصب المصادر فقلت عمرك لا
فعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعته
بالابتداء واللام فيه للابتداء وليست هى للموطئة للقسم كما ذهب اليه
بعضهم قوله اى من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها تمت
عطف على المبتداء اى من المرفوعات ... عطف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام وقول
الفاضل المحشى تنبيه على ان الخبر ذكره خبر ان ليس لانه من خبر المبتداء بل
لانه من المرفوعات بعينه قوله بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون وجه
ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه قوله
بعد دخول احد زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل افراد المعرف قوله
لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانها تجرد معانيها الى معانيها
فان مثلا يفيد التاكيد وهو حاصل فى المبتداء والخبر وعلى كل تقدير لا ينتقض
التعريف بمثل يقوم بان يقال انه مسند الى شىء آخر وهو ابوه بعد دخول
ان فينبغى ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول كلا من معنى
الدخول وهو الثانى لفظا او معنى مفقود فى يقوم وحده وحاصل فى
المجموع فان الرفع المحلى للجملة وكذا التاكيد فيكون هى الخبر لا الفعل وحده

اردمنها جزوان

الكوفيين ودليل هو ضعف عمل الحروف عن عمل غيره

واعلم ان النقض وارد على ... الجواب الصحيح ... لان المحذوف ... الجواب ... محمد

قوله ولا يحتاج الى ان يجاب تعريض بالفاضل الهندى قوله و
يلزم منه عطف على قوله يجاب وحاصله انه يلزم على هذا الجيب ان يكون
حكم قول المصنف بعد دخول هذه الحروف مستمرا فانه اذا حمل الا
سناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد
دخولها يلزم المحذور قوله فيحتاج الى تاويل الجملة والاصل عدم
التاويل قوله ولا يلزم من ذلك هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضى حيث قال
وقد يخالف خبرها من المبتداء فى غير ما ذكره المصنف ايضا
وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام انتهى و
حاصل كلام هذا الفاضل اعتراض على المصنف بانه يقول الا فى تقديمه و
الا فى تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكم الخبر المبتداء
اذا صح كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق ينافى الاستفهام
واما لانه يفوت صدارته قوله اى ليس امره الغرض من هذا الكلام
النقدى تحصيل المنشى منه المفهوم من فحوى الكلام قوله وان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة هذا الكلمتان من مفردات كلام الرسول و
معنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض الناس
تؤثر فى القلوب تأثير السحر فرب كلمة يبين معناها بعض الزاهدين
ابلغ من التاثير فى الكتب السماوية التى بينها بعض الفاسقين و
معنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر لحكمة اى كلام حق على نهج قانون
كالديوان المنسوب الى مولانا امير المؤمنين ع قوله وذلك لتوسعهم
فى الظروف فذلك لان كل حادث لا بد ان يكون فى زمان او مكان

فصار الظرف مع

فصار الظرف مع الشئ كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل
غيره والجار والمجرور اجرى مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور فى المعنى
قوله اى لنفى صفته وان كانت صفته يلزم من نفيها نفى الجنس نحو لا
رجل موجود فالشبهة مطردة فتامل وتسمى ايضا لا المبرئة لانها
تبرئ الجنس من الصفة قوله ما عرفت من الورود والايراث اما لفظا
او معنى قوله فلا يرد وجه الورود ان يقال يلزم على ظاهر التعريف
ان يكون يضرب اى الفعل وحده خبر لا وليس كذلك بل مجموع الجملة
خبر لها والجواب ظاهر بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والمثال
ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له قوله على ما هو الظاهر وانما قال
ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل لمشابهتها بهمزة فى
افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفى وان لمبالغة الاثبات وهو
الوجه فى عملها فكما ان صفة اسم ان يجوز رفعها على المحل كذلك
ما يشابهها الا انه خلاف الظاهر بل منعه قوم قوله لا يتعلق با
الظرف لان الظرافة عبارة عن كلام خارق العادة يحمل السامع
على الضحك ونحوه وهذا لا يتقيد بكونه فى الدار قوله ونحوه كاسم
فانه فى معنى الظرف لدلالته المنفى لان النفى يقتضى منفيا و لم يكن هنا قرينة
خصوص حمل امر شامل قوله اى لا اله موجود الا الله قال بعض
الافاضل ان قدر الخبر موجودا لم يلزم منه الا نفى وجود ما سوى
الله تعالى من الالهة لا نفى امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم
منه الا ثبات امكانه لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه

عليه

انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الآلهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول
لم يلزم نفي الامكان عن غيره وعلى الثاني لم يلزم الا اثبات الوجود له تعالى والجواب من وجوه
احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان الموضع بعد الا خبر والا لغو لفظا والاصل في
كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لا
رادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى
ونفيها عما سواه بتقديم حرف النفي ووسط الاستثناء ثانيها انه يجوز تقدير
موجود وبه يتم مادة الاشكال لان تقديره يقتضي نفي الامكان اذ لو كان الاله
الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا بد خل
شريكه في حيز الامكان ثالثها تقديره ممكن والتقريب ما مر رابعها ما قدره
بعضهم وهو قوله لا اله موجود اذلا وابدا وظن انه واقع للشبهة وهو كما ترى
خامسها جعل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي اله غيره سوى فرض
معبود بحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى غير
واستعمالها فيه نادر سادسها ان هذه الشريعة شرعت للرد على الكفرة
الذين اتخذوا الاصنام آلهة معبودة من دون الله تعالى فالمقصود بها
الرد عليهم سابعها قال بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام في
التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين موجود
وممكن وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى
التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو
الابلغ قوله بمعنى قولهم بكورح لا من اسماء الافعال ورد به المقام بان
اسم الفعل لم يبن على مثل هذه الصيغة قوله على الحمل قوله لان ليس لنفي الحال
فان نفت غيره فبقرينة قول الشاعر ما مثله فيهم ولا كان مثله وليس يكون
الدهر ما دام يذبل قوله على مورد السماع وهو النكرة قوله من صيل
كتب في الحاشية الصعود الاعراض والبراح الزوال الضمير في منها
للحرب اي

الهيئة

ودهب بين

على الصفة

للحرب اي من اعرض عن منازلة الحرب فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون
النفي الجنسي فيه رد على الفاضل الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب
تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها
قوله اعلم ان المراد ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها
قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخواك في جاء زيد اخوك
قائما فيصدق عليه انه مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتها اذ كثرة المقصود
بالبيان يستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم قوله علامة كون
الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة كون الاسم فلا يشتمل حد المنصوبات
بمسلمات في قولك مررت بمسلمات قوله او حكما كما في الملحقات بالمفاعيل
من الحال والتمييز وغيرهما قوله اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات
موافق للضمير هو في قوله ما هو ما اشتمل قوله او مما اشتمل يرجح بقرب المرجع
قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول هذه انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر
النظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة فان مفهوم اصطلاحا
ما قرن بفعل الفاعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
قوله اسم ما فعله كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث
وليس الا [illegible] قوله بحيث يصح اسناده المراد بصحة اسناده صحته
الى فاعله كما تقول ضرب زيد وموت زيد ونحوها قوله لان يكون
مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ
الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم لما كان تعريفات سائر
المفاعيل [illegible] بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب
ترك لفظ الاسم فعبر عن ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب ان

ان تعريف مسند مسند اليه

٢ والجواب انه مسند اليه

التحة

قوله ضرح به في الباب
اي بقيد المذكور

قوله بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق

الذي صدر عن الفاعل هو الحدث وهو معنى المفعول المطلق من اقسام
اللفظ فهو اسم ذلك المعنى قوله ويدخل فيه المصادر اي في قوله اسم
ما فعله وانما سمي المصدر مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل
رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى
الفعل على مذهب الكوفية قوله او اسما عطف على قوله مذكورا اولا
يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان على
اعم من الفعل وشبهه كما هو شايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي
بخروج مثل ضربك ضارب ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق والعددي عن تعريفها لانهما يدلان
على امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل
على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليها
اللفظ وكون الحدث نوع كذا ومعدود كذا من عوارض ذلك المعنى واو
صافه وكذا يجاب به مثل كرهت كراهتي تعريض بالفاضل الهندي حيث قال
لا يبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف
عليه وحاصل الجواب ان لقولهم كرهت كراهتي اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل
في الحد وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت قيامي
فالفعل المشتمل عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه
قوله انبت الله نباتا فان مصدر انبت انباتا وفعل نبت نباتا نبت قوله
جواب عما يقال ان غيره ليس بمصدر وقد جعله المص مثالا فاجاب بان
مصدريته مجازية اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدر اعني قدوما
او من المضاف اعني تقدم قوله اي سماعيا اشار الى ان سماعا

وجوب الذي هو بمعنى

وجوب هو بمعنى واجب فيا النسبة محذوفة قوله ليعلم له ضابطة اشارة
الى تعريف الحذف القياسي قوله اريد اثباته قال الفاضل المحشي لا حاجة الى
حل المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه لما ستعرف من علل وجوب
الحذف قوله لا يكون منه اي من المفعول المطلق قوله او وقع اي هذا النوع
المكرر دون الجمع بدليل قوله ما انت الا سيرا سيرا او دكا دكا فانه وان كان
مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ قوله واما جمع يعني
لم يفصل الضابطة الثانية عن الاول بقوله منها لاشتراكهما في بعض
القيود قوله والى ما يشبهه في فعله فان سير البريد ليس فعلا فعل الفاعل
كالاول بل الفعل الفاعل يشبه به اي ما انت الا تسير سير البريد و
البريد البغلة المرتبطة في الرباط معرب دم بريده ثم سمي به
الرسول عليها ثم استعمل في اثنا عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم
يبنون الرباط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت
موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة
وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد المسد
المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي
خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد المسد المحذوف
فهو الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا
ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر
الاول والذي اعتمده في وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل الاستراباذي
وهو ان وجوب الحذف من حيث ان المقصود في مثل هذا الحصر

المحمول

لانتفاء الخبر وعدم وجدان ما يصح اليه

تعليل

*والنكرة وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم
يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او
اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته له فصار العامل لازم
الحذف في هذه الصورة لان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة متضمنة
مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض
بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك لان تلك
الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذى تتضمنه الجملة المتقدمة فيصح ان
تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى الافعال الناصبة لها
فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فا
لتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة اخصر وهو انه انما وجب
الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة انه
لانه مضمونها قوله صوت حسن مرفوع اما على انه بدل من الاول او
صفة له فلم يكن مما نحن فيه وظني ان هذا وامثاله خارجة بقيد
مفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنها في هذا المقام قوله و
لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال
وينبغي ان يضم الى التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء و
له زهد زهد العلماء فان الثانى يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب
انه مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد والعلم و
امثالها ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات
النفسانية قوله بعد جملة وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة

لقيام الجملة

الافعال

لقيام الجملة المتقدمة المتضمنة بتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب هو
الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر بقوله له صوت كا
بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل فمعنى له صوت لانها
تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام بذلك المصدر وقد اقترن بالجملة
ما تدل على زمان المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت
في مثالنا فالمجموع كالفعل والفاعل وقواه نجم الائمة ولا يخفى ما فيه
وقال بعضهم العامل في المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه في الجملة المتقدمة
لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم
يكن مفعولا مطلقا فهى كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من تضرب
ضرب الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد
انه مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة
الاولى تدل عليه وبعضه علة حيث انها متحدى المضمون قوله انما يؤكد نفسه اشارة
الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما سيجى ستسمع قوله لا امر
يغايره ولو بالاعتبار اى اعتبر انما يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان
ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اى ليس ههنا امر يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا
حتى يتوهم انه يؤكد ذلك المعنى الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة الاتية فان فيها
امر يغاير المفعول المطلق بالاعتبار ويسمى مؤكدا لغيره قوله مضمونها
مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان كلام المصنف والشارح اشارة الى تحقيق المقدمة
المشهورة وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم اخذها على الظاهر
فقال ان الصدق والكذب متكافيا الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض

منصوب

مثالنا

يوجد

المحققين كالمصنف ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص في الصدق والحق بحيث لا احتمال [illegible] لغيرها من حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول اللفظ ايضا كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المصنف حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صحيح في اختيار هذا التحقيق قوله لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة لا محتملاها كالكذب والباطل ووجه ذكرهما ان احتمال الجملة لهما كغيرهما انما هو في مقام الحمل للتاكيد والرد على السامع لان الحق انما تؤكد حقا اذا توهم المخاطب بثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في نفسه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضها محتملين عنده من غير ترجيح قوله تاكيدا لغيره هذا اصطلاح المتأخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره ~~التاكيد لغيره~~ التاكيد العام قوله لانه من حيث هو منصوص عليه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس بمؤكد لان التاكيد تقرير الامر الثابت بان يكرره فاذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يتوقع اذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المصنف وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتبارا وذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة ومتحد بها عينه يؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره من حيث ان الحقيقة احد محتملاتها عند السامع فالمؤكد

فالمؤكد

العقل

قوله من حيث اعتبار وصف الاحتمال والمراد بوصف الاحتمال هو الباطل

تقوية بلا

وهو زيد قائم

فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوصة لغير المحتملة بشيء قوله ويحتمل ان يكون المراد هذا الاحتمال ذكره المصنف وحاصله ان اللام ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل فالمعنى حقا تاكيدا لاجل ان يندفع الغير وهو الاحتمال الاخر اعني الباطل ورده الفاضل الهندي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب الشارح بحمل ما سبق عليه وعلة وجوب الحذف هنا ما سبق في نظيره قوله حتى يحسن تعليل لقوله ينبغي ان يكون المراد الخ والمؤكد بالفتح غير منكور منبها على هذا الاحتمال فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وفي جعل المثال الخ لانه مثل [illegible] وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشايع تعميم التعريف بدون المثال قوله فحذف الفعل الخ وانما حذف اما لان المصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ الاستماع المأمور به حتى يمتثله قوله لتعلقه به اما نفيا او اثباتا قوله ولا يقولون في مررت بزيد وانما صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق قوله والمفعول المطلق اي يخرج المفعول المطلق اقول خروجه من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل الفاعل فلا احتياج الى المذكور قوله ولا يشكل على تقدير تعميم الفاعل قوله كوقوعه في حيز أن اي الوقوع المفعول به في حيز ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في حيز ان لا يتقدم عليها قوله العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل فيه شبه الفعل في باب الاغراء

قوله ان تكفف لسانك لان لسانك مضاف اليه والمضاف مفعول به والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف

قوله او للنيابة ان تنفصل للنيابة وقوله للمنادى ان تنفصل للمنادى

قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام ادعو الخ اعلم لا يخفى ان الحرف لا يتقوم بتمام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره بل انما يتقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة له

نحو اخالك اخالك اى الزم قوله على المدح نحو الحمد لله الحميد قوله او الذم نحو مررت الفاسق او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اى انتهوا عن التلفظ بالتثليث نهى الكفار عن قولهم بثلث الهة عيسى ع ومريم والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد نحو صحبت سهلا السهل نقيض الجبل وهو ما غلظ من الارض قوله بوجهين او بقلبه كلمة او لمنع الخلو قوله كما اذا ناديت مثال للتوجه بالقلب قوله مثل يا سما ومنه نداءه تعالى للتوحيد لتنزهه تعالى عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب قوله وقال ابو على الخ ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعوا فعل المضارع المتكلم التى يرفع بها و المنادى المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى معنى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من الثابت المعربات واجاب عنه باحد ثلثة وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء او سميته منادى قبل هذه الحالة مجازا باعتبار ما يؤل اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشارح بانه غير ملايم لسوق الكلام لان الضمير في قوله ويبنى راجع الى المنادى فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله او الفعل عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مسندا الى ضمير المنادى فكانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معناهما الخطاب قوله افرادا وتعريفا وانما اعتبر التعريف

جهة الاتحاد

قوله وعند ابو على الخ اعلم ان اسم الفعل لا يظهر فيه التكلم ولا يكون على حرف واحد

قوله على الفتح لفظا نحو يا زيد تقديرا نحو يا قاضى

لئلا

جهة الاتحاد لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك اى جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم يجعله لمشابهة الكاف الاسمية قوله بعد النداء تعريفه بالنداء قوله اى بلام يدخله اشار به الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليس الاستغاثة بمعنى اللام بل معناها هو الاختصاص قوله وانما فتحت مع انها لام الجر وهى مكسورة قوله كاف الضمير اى كاف ادعوك قوله لعدم وقوعه موقع الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث قوله من فتح لام المعطوف لانه صار منادى مستقلا فلا قرينة فارقة قوله فمشكل لان الذى يقتضى الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو المستغاث بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذى قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة او تقديرا مثل يا غلامى قوله ان كان معه يا قبل دخول اه اخرج بهذا القيد يوم ينفع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبنى على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم يحل لفظا او تقديرا بل محلا قوله يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشى هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى معرفة وجب تعريف طالعا فلا يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو جيد قوله وهذا كون الموصوف معرفة لتعريف صفته تقول يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديره بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار

والجواب ان تقديره يا انت طالعا

قوله ويخفض لانه معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب مع حرف الجر نحو يا لزيد متوسطا

قوله فيقتضى اريد به

قوله مما سبق وهو قوله لئلا يلتبس بالمستغاث لم اذا حذف المستغاث او وقع موقع كاف الضمير

اعلم ان لام المستغاث لم تكسر لام المستغاث مفتوح

اعلم ان مفرد الحقيقة هو الاول بوجود فيه اضافة اصلا لا معنوية ولا لفظية
ومفرد الحكمي هو ما لم يوجد فيه اضافة معنوية فقط وان وجد لفظية

ثم حذف اللام لئلا يجتمع علامتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضافا للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله لو قيت لنصب رجلا لا التقبيله اى نصب الرجل وقت وقت نعت لغير معين لانه لم يذكر معه في قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون قوله لغير معين مستدركا قوله يا حسنا وجه ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انا قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسنا وجه الظريف قوله اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع قوله لان توابع المستغاث لانه ليس بمبني على ما يرفع به لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناءه حالة النداء على الفتحة قوله فانها لما انتفت جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما تناول الثاني فظاهر لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها في حكم الانفصال فترجع الى المفرد بعده وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا قوله الحسن الوجه وجهه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى مفردة كانت او ما في حكمه ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه وكذا عطف البيان قوله ترفع على لفظه قال الفاضل المحشي هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع يعرب باعراب سابق من جهة واحدة وتفصيل الكلام

وتفصيل الكلام في ترده يخرج الى التطويل قوله الظاهر او المقدر مثال المقدر يا موسى العاقل قوله الممتنع دخول يا عليه ذكره يا على طريقة التمثيل والا يجتمع النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد اعلم ان الكلام المنقول يدل على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كان اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بها الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنها لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الخبر اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذا يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الصعق والنجم اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا هو الاليق بمذهبه قوله النجم والصعق كان في الاصل اسما للكوكب ثم جعل علما مع اللام للنجم بلد في تقبيل لما ذهب بالصاعقة حين هبت الى الحج وشتمها وقال بعض الشعراء مخاطبا الابنة ابوك خبيليه فابكى عليه قبل الرحيح في البلد التهامي قوله لانها اذا وقعت هذا التعليل فاسد لانه جاز في المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف قوله المبني في جوار ضمة فان الفتح لما كان في الغالب البناء ان ما فيه الفتح فهو مبني قوله بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر قوله لكثرة وقوع المنادى ولان هذا المنادى في الحقيقة مضاف لان الصفة كاضافة الموصوف قوله اى اذا اريد نداؤه لما كان نداء المعرف عنه جائز صرف الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة قوله مثلا ذكره مثلا لافادة اللام هنا على سبيل التمثيل وليست كلمة ايا ولا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا بخصوصها بل سائر حرف النداء مثل يا بعدم اجتماعه مع اللام التعريف واحتياجه الى الواسطة وايضا في

اعلم ان كنتما يطلق الافعال الاختيارية و ان يراد مبدؤها اعني الارادة

وسائر الاسماء المبهمة مثل اى فى هذا الاعتبار وايضا سائر الا
سماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هو الامر الكرام ويا هذه
المرءة قوله بتوسط اى انما وسطت هذه الامور المبهمة
بعد امور معيّنة قلت لان الاصل فى المنادى ان يكون
معلوما فاذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف الذهن عليها
فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة مشابهة المبهمات
الوصفية احتجت الى ما يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذكر
المعرف باللام ومن هنا تسمعهم يقولون انه المقصود بالنداء مع
عدم مباشرة حرف النداء له قوله دفع الرجل والمبرد والزجاج
النصب فيه ايضا كغيره ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون الخ
قوله المقصود بالنداء اى بنفس الامر قوله ليكون حركة الاعرابية فان
حركة رجل حركة اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف
قوله وهذا بمنزلة اى التزام الرفع فى صفة المنادى اذا كانت
بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى
[illegible] فكانه قال وصفة المنادى المبنى المفرد يجوز فيها الوجهان الا
اذا كانت اى تلك الصفة مقصودة بالنداء ولا اختصاص له بصفة
المنادى المبهم فانه لو كان مختصا به لاخرج من قاعدة جواز الوجهين
فى صفة المنادى المبنى بابه بقوله من التاكيد والصفة الا صفة الاسم
المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات
يلزم رفعها اى قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود
النداء غير الصفة جرى فى الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى
اسم اشارة هو

معطوفة بدل

يجب

اعلم ان قوله يا الله اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان الالف واللام ليس للتعريف بل هو عوض عن الهمزة الاصلية المحذوفة لان اصله الاله واما العلم اذن الشرع فى اطلاق اسماء المبهمة على الله تعالى مشروط

٩٧

اشارة نحو يا ايها الرجل اذا قصد هذا اسم الاشارة قوله منادى معرب
بتقدير لفظ المنادى اندفع ما اورده صاحب المتوسط على ظاهر
عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعا لمحله اذا كان له
اعراب محل اعراب لفظه نحو يا زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر وحاصل
الجواب ان هذا الحكم فى المعرب لا فى الحكمى لمنادى المعرب قوله و
وجواز الوجهين وما احسن ما قال بعض الشارحين ان الرجل كالنعامة
اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة الذى باشره
حرف النداء لكونه مقصودا فاذا قيل فيجب على هذا ان يجوز فى توابعه
ما جاز فى توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله قوله
وهى اجتماع اى القاعدة التى جوزوا فيها اجتماع حرف النداء مع الا
لف واللام وانما اشترط فيه هذين الشرطين لان الالف واللام
بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان حرف التعريف زائدة
على حروف الكلمة فليست عوضا عن احدها وايضا من شانهما ان يكون
جائزة الانفكاك فاذا لزمت صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن حرف
للتعريف وعلل بعض الافاضل جواز نداءه عز وجل بلا توسط مبهم
بانه اى يستلزم التعدد وهاء للتنبيه وانعم منزه عنها وذا للاشارة
الحسية وهو عنه محسوس وظنى ان هذه كلها تكلفات فان تعريف الله
نعم بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتى التعريف الا
ان يقال استكرهوا يا وما شابه لام التعريف لفظا قوله عوضا عن
محذوف ومن ثم قطعت الهمزة فى النداء قوله من اجلاء اخره وانت

قوله اصلها الاله فعال بمعنى المفعول اى الآلهة المعبودة والمراد بفتح العين الرحيم فالآن ... ما لوه المعبود

قوله في الاول متعلق بمان لك ارجاب لك الظلم والغضب

قوله اما تابع مضاف مضاف صفة للتابع

بجبلة بالوصل عنى ومعنى يتمت اى [illegible] ذللت واحرقت وقال شارح
الابيات من اجلك متعلق بمحذوف اى تحمل المشاق من اجلك قوله
[illegible] الغلامان آخره آباكا ان تبغيا لي شرا قوله هو تاكيد لفظي وانما
لم ينون اما لان التاكيد اللفظي في الاغلب ان يكون حكمه حكم الاولى
بلا تغيير واما لانه غير منصرف لكونه علما للقبيلة قوله مكان النصب
اى النصب الذى سبق جوازه من سيبويه والمبرد قوله او اتباعا
الثاني لأنتم عدي عطف بيان للاول فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو
قوله لا ابا لكم قال الجوهري لا اب لك كلمة تدعو واحد شجاع لا احتاج
الى من ينصرك كالاب وقال الازهري فهو شتم لا شتم فوقه ومعناه
انك لست بابن رشيد وليس لك اب معين وضاع نسبك والحق ما في
القاموس من انه دعا بفقد الاب يريد تيم عبد مناف وهم قوم عمر
اى لا يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه لهجائي اي امنعوه عن
هجائي حتى تمنعوا شره عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما
ذهب اليه المبرد والسيرافي قوله يا فتاتي فانه لو حذف منه الياء
لالتبس بالمنادى المفرد المعرفة قوله وهذان الوجهان اعتراض على
ظاهر العبارة وحاصله بان قوله المضموم والمضاف الخ يستدعي جواز
هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان
في يا عدوي قوله بابدال الياء بالالف لمناسبتها في انهما يزادان في
آخر الاسم قوله على وفق حركة الياء فانها هي الفتحة كما هو ا
لمشهور وقيل هو السكون قوله مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في
آخره تاء التانيث قوله ويا امتا بالالف عطف بحسب المعنى على

مقدر اى قالوا

السوءة الفعلة القبيحة

فيا

قوله لا يلفينكم من اللقى اذا وجد

اى في اسم موصوف بابن

قوله يا غلاما اصله يا غلامي بفتح الياء ابدلت كسرة الميم فتحة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار يا غلاما [illegible]

قوله ليتخلص اى ليتخلص من الكلام ووصلا الى المقصود

97

قوله لانقصان في كلمة [illegible]
كه يعنى حذف يا كنند و قلب بالف

قوله وشرطها ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم آخر الاسم [illegible] المضاف اليه من تتمته [illegible] ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه [illegible] ليس من المنادى

مقدر
اى قالوا بلا الف اى واقع حمل الجوار على الوقف لانه مشترك بينه
وبين العقلي والمراد هنا الاول والقصد التقييد بعدم الضرورة
يفهم من تقييد مقابلته بها اى قوله وهو في غير ضرورة قوله اى لضرورة
محل نصب ضرورة على انه مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يتحد
ان عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير هو في [illegible] ثم
يرخم ضرورة ولا جائز ان يكون حالا لان الضرورة صفة الشاعر لانه
المضطر والجوار صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان
فاعله وفاعل عامله واحد ومثاله في الضرورة قول ذي الرمة
يا ارمية اذ مر [illegible] لا يرى مثلها عرب ولا عجم قوله وقول المتنبي
لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حابت وضبعة الاغنام
لعلة اخرى فخرج مثل قاض لان حذفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف
قوله فعلى هذا اى على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى قوله
فيدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك
يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم
المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا آل
عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر اى آل عكرمة قوله
نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام لكنه لا يظهر ولا يعرف
بدون ذكر زيد قوله نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول قوله الجملة محكية
وجه اشتراطه اى اشتراط كون المنادى الثاني المرخم لا يكون مندوبا
قوله محكية بحالها نحو تابط شرا فيحكى بحالها لتبقى دلالتها على

المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم ينافيه

جملة لان بحالها فلا يغير

[illegible] الالف الزائدة [illegible] فافهم لا التفات [illegible] الى [illegible] [illegible] من [illegible] بان يقول ان [illegible] مندوبا

الفضيّة التي هي نسبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف جزء
نحو يا تابطّ قوله على ما القى اى حذف ان المحذوف بعض من المذكور
لتلازمهما قوله لم يلزم نقص الاسم وحاصله ان نقص الاسم المعرب
عن اقل ابنية الاسماء اعنى ثلاثة احرف اعنى جانبى بلا علة موجبة كلاء
خارج مثل عصى بالتنوين فانه معرب تقديرا لان هذا النقصان لعلة
موجبة اعنى التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوّزا ترخيم الثلاثى
المتحرك الاوسط علما لان حركة الوسط كالحرف الرابع نقل ابن الخشاب
عن الكوفيين جواز الثلاثى علما سكن اوسطه او تحرك قوله اذا وقع
موقعا وذلك الموقع هو المنادى قوله من نحو صاح وانما كان شاذا
لفقد الشرط اعنى العلمية وتاء التانيث قوله فو صفان الياء والنون
اى الياء فى ثمانية والنون فى رحمانة وذلك لانه يبقى ثمانى ورحمان
بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت قوله من الوسامة فاسما اصله
وسما قلبت الواو همزة كاناة والالف والهمزة زيدتا معا لانهما اسم
زيدتا عليها فصار اسما قوله من باب عمار اى ما يحذف منه حرفان
لانه داخل فى الضابطة الاتية ليخرج منه نحو سعلاة تعريض بالفاضل
الرضى حيث قال وكان على المص ان يقول حرف صحيح عنى تاء التانيث
قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والشارح اخرجها من غير تكلف السعلاة
الغول اى ساحرة الجن قوله وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح
قوله فى حكم الصحيح اى الياء والواو فهما فى حكم الحرف الصحيح فكونهما
اصليين مثلا لان الاغلب فى الحروف العلة ان يكون زائدة فاذا وقع
منها حرف اصلى كما فى هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف

منه الحرفان

ثبة بمعنى جماعة وجمعهم ثبون

قوله

٩٨

منه الحرفان كالصحيح قوله ثبون جمع ثبة الفاضل اللارى وقال بنون
جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا كثبون فينبغى اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقِلون جمع قلة وهو رس الجبل وعمود البيت قوله
صُلّت على الاسد بُلْتَ اى حملت على الاسد وجاء بُتُّ وبلت اى
حصل لك البول من خوف النقد اى صغار الغنم شبه الحرف الصحيح
وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذى يكون فى
غالب الامر زائدا بصغار الغنم اى كيف يقولون ويجترءون على
الحرف القوى الذى هو كالاسد ويتدلون عن حذف حرف العلة
الذى هو مشابه الصغار الغنم قوله بعلبك او خمسة عشر علمين
انما قيدنا به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين فى قسم الاضافى و
قد عرفت انه لا يرخم قوله اى يحذف انما قدر صيغة المضارع
مع ان ما سبق كان بصيغة الماضى قلت الذى حمله على هذا دخول
الفاء فانه لا يجوز دخول الفاء فى الجزاء اذا كان ماضيا خالبا من
قد قوله فيقال الغافعجر اى اذا عرفت ذلك فيق قوله كفيا
كروان فى الحاشية هو طائر ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل
فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه هو
الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما فى عصا ونحوه فى حكم الثابت و
المحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما فى باب الترخيم كان لم يكن فا
الجواب ان المنادى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب
ليصغى الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى لم صار حذف الترخيم

مطرداً كالواجب تعويل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا قوله
كأدْل جمع دَلْو فان اصله أدْلُوٌ قلبت الواو ياء والفتحة كسرة و
فصار الضمة على الياء ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين
فصار ادلٍ قوله ارتفع مانع الاعلال توضيحه ان الواو في كروان لم
تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها
فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا
انها ثابتة فمانع الاعلال اي قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان
ذلك المحذوف صار نسياً منسياً فالواو متطرفة وليس بعدها ما يمنع
من الاعلال قوله والحد شامل لقسمي المندوب اي ما يتفجع على وجوده وما
يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد
اخل المصنف باحد انواع المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه
قوله ممتاز ابه عن المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر
العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصاً بوا لانه يستعمل فيه يا على ما صح
بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان
الاختصاص بمعنى الامتياز فكأنه قال وامتاز المندوب من غيره من
المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظة
وا وفيه تكلف قوله اذ الميم اصله اللهم جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس
حركة الاجنبي اعني الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى
ان بعض القراء ضم الميم في انتم وكم لكن حذفت حركتها ونحوه
تخفيفاً قوله لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها التوهم

في التلفظ انها

في التلفظ انها فتحة قوله الشاميتيناه اي اللتين هما ضيعة اهل الشام
قوله ويعني به رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه و
قوله لم يسبق ابن حذف حرف النداء منه اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهد له
بقوله تعم ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه خبر انتم وهو بعيد
قوله سواء كان بمعنى البدل تعريض بالرضي حيث قال ان المصنف لم يذكر
لفظة الله فيما لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا يحذف منه الا
مع ابدال الميم نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف با
الحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف
النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل الرضي كلام الفراء بانه يقال
اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا اليماني في حواشي الاربعين
بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير ثم لا تؤمهم بالخير نعم يرد
كلام الرضي لو سمع منهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض حينئذ فكأنه قال امنا
بالخير والظاهر انه لم يسمع وظني انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي رد به
الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع المجاز وجرت التعبير عن امثال هذه
العبارات المشتملة على تبعيد الخير لخبر عن المتكلم بالغيبة وان كان اداء
ما لها يعبر عنها كالالفاظ التي يعبر بها عن نفسه قوله ولفظة اي لان
المقصود بالنداء موصوف وصفه وهو معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه
وان كان اسم جنس متعرفاً بالنداء قوله من غير ان يتصف لانه اذا لم
يتصف به يكون مبهماً فيشابه اسم الجنس قوله والمضاف عطف على قوله

قوله ا تضاف نحو غلام زيد
الحرائي معرفة اعلام اليه اذا
خفف حرف للتعريف المضاف اليه
اصله باعلام زيد قوله من الاوائل الى من الاوائل
قوله آطرق كرى الاطرق خواشق

الا تستلقا مابشت انما هنى

باغضة

لغظة اى قوله امرءة امرئ القيس اسمها جندب وكانت باقضة له فسئلها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر وخفيف العجز سريع الاراقة بطى الافاقة قوله وقع فى الليل على نائم النائم سليك ابن سلكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اى ربع اصابعه بحلقومه ولم يقتله فقال افتد مخنوق اى اعط فدية نفسك لتسلم عليها فقال له سليك الليل طويل وانت امن من اعطالك ثم استعجالك ثم نظرط فقال له سليك اظرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله بخلاف قراءة الا يا اسجدوا فى قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا اى الا ولا زائدة اى فهم لا يهتدون للسجود قوله اى قدر عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف فى العامل فى هذا الباب فالبصريون على ان العامل فيه مقدر والكسائى والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتأخر عنه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته والا فناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير عما رجع اليه ويكون فائدة تسلطه على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيدا لايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين قوله اى فى متعلق ذلك الاسم والمآل واحد فان غلام فى قولك زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد و مضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثانى قوله كما هو الظاهر انه متعلق بقوله لنصبه

بالمفعولية

لنصبه بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكره فى التعريف قوله وههنا صور اربع اى داخل فى تعريف اضمر عامله قوله كما لا يخفى وجهه وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها قوله الا ابنا وبل اى بنا وبل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب و الظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ لا ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال انما هو فى الجملة الخبرية التى هى مقابل الجملة الانشائية لا الخبر الذى هو قسيم المبتدأ فالغلط انما نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما قسيم المبتدأ كيف لا وهو واقع فى افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومتى القتال وانى لك هذا ونحوه والتقدير مقول فى جميع هذا تعسف قوله ولا يتقدم معمولها فلا يقال لم زيدا يضربه ولكن بكرا فتيلة قوله فانه يجوز وان استقبحه النحاة اى يجوز تقديم الفعل بعدها ولما زيدا الخ فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان هل فى الاصل بمعنى قد فاذا قلنا زيد قائم فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد قوله وآلة الاستفهام اى الهمزة فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وتطولت هل عليها فى الاستفهام فصارت اداة تبر فاذا لم تر فعلا فى حيزها نحو هل زيد قائم غفلت عن طلبه وجاز بلا قبح واذا وجد فى حيزها كانت فى باب حيث الى الفها وطلبت الاقتران معه لان اصلها اعنى قد واجبة الدخول عليها فكان تقديره قبيحا قوله اى الالتباس ما هو مفسر هذا الكلام رد لما

قوله فلا يكفى فى الرفع لفظ الفعل لتقدير الفعل

بخلاف ان فيقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان الجزم فعليه

عليه

اعترض بعضهم على ظاهر عبارة المص حيث قال مراده من التباس المفسر
بالصفة واما الالتباس في حال النصب او الالتباس في حال الرفع و
الاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة
وكذا الثاني اذ في حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس
انما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة قوله وهو خلاف المقصود
فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث زعم انه على تقديري الوصفية والخبرية
واحد غير متفاوت المعنى قوله كما هو مذهب المعتزلة من ان الا
ختيار صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر كلامه لم يقبل با
ختيار النصب في مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول عن روساء
علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله والسكاكي الذين هم اكابر
المعتزلة اختيار النصب ايضا فالاولى في التعليل ان يقول كون جملة
خلقناه مفسرة لا صفة قوله او غيره هو الظرف المتبادر قوله اي عنده
او في داره توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية
معطوفة على الجملة الصغرى اعني قام وفيها ضمير يعود الى زيد وقد
تقرر ان المعطوف حكم حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة
الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار الى تقديره
بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في دار زيد والا بفتح
الهمزة وتشديد اللام قوله اعني اذهب على صيغة المجهول قوله زيدا
يلابس الذهاب اي ناسب زيد لمذهوبية فالمصدر بمعنى اسم
المفعول قوله والاتحاد فيما ذكره مفقود لان الفعل الاول مسند
الى الذهاب او الى الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني اذ
هب مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره

في الحاشية الفرق

بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة شرح

في الحاشية الفرق بينه وبين زيدا جلست عليه مع ان كلا منهما مبني
للمفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد
رفعا لا نصبا بخلاف جلست فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار
والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا والحقيقة ان جلست عليه
ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة
اورد بها بالمفعول فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا انا
تسلط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا تسلط عليه قوله
بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا
قوله كل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير مستطر في صحيفة الاعمال
قوله لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة قوله شاذة عن بعضهم
وهو عيسى ابن عمر النحوي ذهب الى ان الفاء للعطف قوله لما في
الشرط فيكون البار ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتدا المتضمن
معنى الشرط فهي كالجزاء له قوله ومثل هذه الفاء انما قال هذا لان
الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرضي نحو فاما
فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اي اسم عمل فيه بنية
بناء على ان المعمول بتاويل المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال
قوله على صيغة المجهول هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضي و
حاصله ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على
وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير ليس بنفس الذكر بل المذكور
وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان او هنا متصلة من حيث

الجواب

المعنى فينبغي ان يليه المذكور قبل كما في قولك جاءني زيد او عمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهم قوله لا بد من ضمير في المعطوف وحاصله انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ايتم النظم مقام اشعار بان المعمول في هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر قوله والاسد على نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا لازم للمعنى السابق قوله وهو ضربه بالعصى نقل بعض الشارحين ان هذا التحذير عن عمرو ثم قال وانما نهى عن رمي العصى الى الارنب لان ذلك نقلتها فلا يحل قوله لا يق اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكاف الخطاب لصح نصب فعل الماضي للاسم الغائب كما يقول علم نفسك وعلمت زيدا قوله فالمعنى على تبعد بنفسك فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد بالتحذير النفس تبعيدها من الرذايل التي تؤذيك فانك اذا لم تبعدها عنها يصيبك منها الاهوال فالنفس على هذا محذر منه لا محذر قوله قبل لفظ الاسد هذا اعتراض لبعض الائمة وحاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من تعريف المفعول اما خروجه عن القسم الثاني فظ لان الاسد ليس مكررا واما عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك

فالصحيح ان يق

١٥٢

مبحث مفعول فيه

فالصحيح ان يق التحذير على ضربين اما بذكر المحذر منه مكررا او بذكر المحذر مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول اما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقفت استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت الا نادرا اجازه ابو علي استدلالا بقوله تع وكلا مع الذيب اذا ما لقيته

اقول

قلت التقدير قلت قوله تضمنا في ضمن الفعل اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه قوله او اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكورا بلفظه لان مثل يوم الجمعة يوم طيب داخل فعل فيه فعل لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخراجه بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية قوله اشارة الى تسمى المفعول فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كما توهم بل هو للبيان والتحقيق قوله مبهما كان الزمان او محدودا والمشهور بين النحاة بل المجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين والحين ووقت والوقت والمحدود ما له نهاية تحصره معرفة كان او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة وقد وهم بدر الدين الا لكى فجعل اليوم واضرابه من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيف كيوم الخميس الجمعة ونحوها

٧ قوله

اعلم ان الفرق بين لدى
وعند ان لدى عند
يستعمل في الحضرة
والغيبة ولدى
لا يستعمل الا
في الغيبة شرح

وكانه فهم الموقت المعين وهو غلط لانه فسر المبهم بالجهات الست سواء
معرفة او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاسير
احدها ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها وبخرج منه خلفك وامامك
مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيها انه الذي له اسم باعتبار
ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان
بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل
في مسمى الفوق وينصرح في هذا التفسير عندي لعدم لانه لا يطلق
يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل
في مسماه فلا حاجة له الى الحمل والمص لما فسره بالجهات الست
احتاج الى التفصي عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقبله قوله ما ع
دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت قوله لا يتم بلعدة الدار
اقول الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الاشكال فتامل قوله لا
يصح ان يقول دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة
وعدمها بل الصحة جارية فيهما فالاصح ما اختاره نجم الائمة من ان
دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه قوله والتفصيل فيه بعينه كما
مر تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب ان يوم الجمعة
سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة سرت فيه عبد الله ويوم الخميس سار
فيه عمرو ووجوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه سرت وهلا يوم الجمعة
سرت فيه قوله احترازا عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التا
ديب انه فعل لاجله فعل الا انه غير مذكور كما في ضربت زيدا اي اذا
قال قائل ضربت زيدا تقول فيه اعجبني التاديب فانه يصدق اي الذي

اعلم ان لفظ المكان
حمل على المكان المبهم مع كونه
معينا لكثرة
استعماله او لانه
مبهم كالجهات
لكثرة الامكنة
اعلم ان الامكنة
المبهمة غير الجهات
الست كثيرة
فالاولى ان يقال
في تعريف المبهم
انه مكان له
اسم بسبب
تسميته به بسبب
امر غير داخل في
مسماه كالخلف
فان تسمية ذلك
المكان بالخلف
انما هي بسبب كون الخلف
في جهته وهو غير داخل في مسماه
والمكان المعين مكان له اسم تسميته بسبب امر داخل
في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط
والسقف

١٠٣

حصل بسببه مذكور معه كما في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت زيدا
تاديبا فتقول اعجبني التاديب فتصدق على التاديب بانه ما فعل
لاجله فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه من تركيب اخر ولا
ظني ان هذه مغالطة فان التاديب الذي هو محل النزاع ليس مذكورا مع
الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له ايراده معه للعلل فيه اي يكون
ذلك الفعل عاملا في المفعول له قوله بخلاف خلافا اشار الى نصب خلافا
على انه مفعول مطلق قوله ادبته بالضرب بيان لكون ضربت بمعنى
ادبت بالضرب او ضربته ضرب تاديب بيان لكونه للنوع بعد ان
اشار لكونه للتاكيد والتعديد مرتبة ضربا مثل الضرب الذي للتاديب قوله
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور كما عرفت بتسمية الجمهور
مفعولا به بواسطة قوله ولم يكتف اي ولم يقل وانما يجوز بلعدن ذكره
ليكون الضمير راجعا الى تعدي اللام لانه اراد التنبيه على ان الحذف والتقدير
متحدي المعنى فاقام المظهر مقام المضمر ردا على من فرق بان التقدير هو
في اللفظ والنية والحذف في اللفظ فقط قوله اي الحدث فاعله وفاعل
عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في
ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جوازه كلام الشارح في قول
امير المؤمنين ع في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط
واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة
هو الله قوله بالاعتبار ربان يعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان
التاديب لان الضرب في الخارج للتاديب قوله يشبه المصدر فان المصدر
فعل لفاعل عامله مقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة

اعلم ان المراد
الفعل المذكور
فيها المصدر لا
المعنى فان المصدر
مذكور فيها فا
المفعول له علة
غائية للفعل
بسبب حاصل
للمحل للفاعل
على الفعل والفعل
قد يكون سببا للمفعول
له في الخارج نحو
ضربته تاديبا
وقد لا يكون نحو
قعدت عن الحرب
جبنا فان
ليس سببا للجبن
في الخارج ولهذا

اعلم انه لا يقال ان قول المص قال يجوز منفعها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به منقض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل به لانه

بيانه نحو كيف يكون قايما مقام الفاعل مع انه لازم النصب

قوله واعتذر عن نصبه اي نصب معه مع انه قايم مقام الفاعل وحقه الرفع
لانه من اسناد الفعل وكذا ما هو بمعناه الى اللازم النصب كما هو بعض الظروف
الظرف كمع قوله في الاكثر فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا
تحقق فيه الرفع جرت على غالب حالها قوله ولقد تقطع بينكم فان بينكم
فاعل تقطع مع انه منصوب استصحابا لاكثر احواله وقيل ان الفاعل
ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع الامر بينكم قوله شهيف حلقا
لخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر الفعل ومن جعل المصدر
وقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا المثال ان صخرا اخو الخنساء طعنه
ابو ثور الاسدي طعنة في جنبه فمرض حولا حتى تملته امرأته وكان يكرمها
فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك فقال بيع الكفل فقالت نعم
عما قليل وكان ذلك بسمع صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك
قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقبله يدي فناولته فاذا هو لا يقلبه
يده من الضعف فقال عدة ابيات منها اهم بفعل الحزم لو استطيعه وقد
حيل بين العير والنزوان اي بين المراد وما يطلب قوله استوى الماء
والخشبة اي تساوى ذلك وذلك اذا غرز خشبة في نهر فان تنزل الماء
بحيث ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة
اي لو تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب
جمهور النحاة اختلفوا في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما
ذكره الشارح وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب
باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها مذهب الكوفيين
وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مرتعد بان

او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل به ولم يكن مقارنا له في الوجود نحو جئتك اليوم للاكرام لك امس

العامل المعنوي

العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما
اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف
وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل
حرف فلا تحتمل النصب اعطي ما بعدها رعاية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مرتعد بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب في
كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فناسب معنى المعية
في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجد جعل كان تامة ونصب قوله لفظا
على التمييز او الحال قوله او جاز اي لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب
فنتقض بالمثال المذكور لوجوب العطف فيه وانما وجب العطف لان الا
صل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه اذا قصد التنصيص على المراد من المصاحبة
وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنص على المصاحبة لكون المنصوب في
العطف الذي هو الاصل اولى واظهر قوله بحيث لا يحمل تعليل للوجوب
العطف فان النصب يحوج الى عمل العامل المعنوي قوله بدون اعادة الجار
عنيجا اي جوزه الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا
جوازه في السعة والبصريون كما يستلي عليك قوله لا من حيث هو فاعل او
مفعول فان العامل في قولك جاءني زيد العالم مبني لهيئة زيد لكن لا من حيث
انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ ونحوه لكان البيان بحاله قوله لكونه في
معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيد راكبا او المفعول به
اذا كان المفعول معه مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك
وزيدا درهم فانه قوله ان دابر هؤلاء اي الاكثر والمعنى ان اثر هؤلاء

قوله نحو جئت انا وزيدا وانما جاز العطف هنا للتاكيد بالضمير المتصل المنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا فلكم معه فانه جاز العطف مع انه لم يجز

الاشفاق الحوف والنقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا ال لم يتم مراده الاتي جمع اثان جزماده وقوله لم يزدها الزوند المنع

الكفار مقطوع ومنال من الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت
نخعل والظم ان المراد بهم قوم قوله مثال اللفظي الملفوظ حكما قوله
فيه رد رد علما ما في شرح المنسوب الى المص من ان هذا مثال للحال عن
الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه ان ضمير ينتقل الى الظرف المستقر
فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفت في اول الكتاب قوله ويصير
زيدا مفعولا به لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر قوله فيها بحرق
كل امر فهذا المثال يجوز ان فلا نعقل قوله ان جعلت امرا حالا ٢
ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل
في انزلناه وح فليس مما نحن فيه قوله في حيز الاستفهام لان الا
ستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالمنفي
قوله او بعد الا الظم ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى
بعيد وانما اشترط النقض لان الحال لا يكون بعد الا اذا كان الا
ستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي هذا
المصحح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله او
مقدما عليه الحال على قياس ما عرفت في الخبر المقدم على المبتداء
النكرة قوله اي لم يمنعها من العداء خوفا من القناص بخلاف الرعاة
فانهم اذا وردها الم اجعلوها قطعا قطعا حتى تروى قوله على
نغص قال في الحاشية النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اي لا يتم مراده قوله من العطش وهو ما حول
الحوض والبئر من مبارك الابل قوله ولعل المراد به اي بالدخال
قوله فعلته جهدك قال الفقهاء بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة

قوله وهي في معنى النكرة

وأما لو جعلت حالا من المستتر من حكم فليس مما نحن فيه

قوله وهي في معنى النكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال
وهي في حتى وجهه تقدير قوله ولم يكن الحال مشتركة فان صاحبها وان كان
مشتركا فليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال مشتركة
هذا والحق عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لورود كقولهم
عليه مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى الله عليه وآله قاعدا وصلى
وراءه رجال قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل بنيفا
كعمرو قاعدا اي فيما اذا كان العامل المعنوي دالا على حدثين يجب ان
يلي كل واحد منهما بمتعلقه كما فان العامل في الحالين معنى التشبيه و
هو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به فان التشبيه
نسبة يستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو
زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كونه
عاملا في الحالين قوله اتفاقا فاورد لاعد لتقدم الحال على عامله الذي
فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه
اي المبتداء الا ان الظرف يتقدم نحو قولهم اكل عام لك ثوب فثوب مبتداء
ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله تعالى
يوم هو في شان هذا اذا لم يكن المشار اليه جواز الوجهين قوله هو الاوجه
الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل في العامل
المعنوي وظني انه جاز فيكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله
ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فاما الجواز والكوفيون الا انا
كان صاحبها مرفوعا والحال ماخر عن العامل قوله الا اولى
كافة للناس فان كافة حال من الناس اذ المعنى وما ارسلناك

قوله بعد الانفصال قوله وهي في حتى وجهين احدهما

قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لشامل جميع الصور على عمام

قوله تنك الحق الشفقة يقال حق الرجل — الراقود خم كبير

اذا عطف وعلى هذا لو يقدر يحق يكون مصدر الحق صحاح

اعلم ان يريد ان — قوله لا لاستمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجد بخلاف الاثبات

فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج

الى وقت المقابلة قوله مطلقا سواء كان مفردا او جملة قوله حققت الامر

اذا كان مفتوح الهمزة قوله احققت الامر اذا كان مضموم الهمزة قوله

وبمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق معنيان التحقيق

والاثبات ولاحق بمجرد معنى وهو التحقيق قوله ان تحققت ابوته لما

ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك حققت الاب في حال كونه

عطوفا نعم يصح اذا كان اعلم عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثان لا حال

وبيان دفعه ان احقه في تقدير ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود و

اقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما وجب حذف العامل لان

الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر على

ما دلت عليه الجملة السابقة قوله للتاكيد فهو حال تاكيد لا للجملة

قوله التمييز المميز من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل قوله ان الاسم

اعتمد يعني فعلت ان فعلت قوله لكن المطلق تعريض بالفاضل الرضي حيث

قال ان اللفظ المستقر يدل على الثابت مطلقا قوله غير مستقر

الوضع فان العين وضعت لعين واحدة معينة ثم وضعت بوضع الاخر

لمعين اخر فالموضوع لمعين يختلف باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ من

تعدد الموضوع قوله اما موضوع هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق

في اول الكتاب ما اخترناه من مذهبين قوله من تعدد الموضوع له اذا كان

موضوعا للجزئيات قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلي قوله

من حيث انه موضوع له فان الابهام وان وقع في الموضوع له للجزئيات

مثلا فلم يعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن من حيث ان اللفظ لها فانه

Margin (right page): اعلم ان يريد ان مدلولا لا يؤكد الا الارسال سواء ارسال الله تعالى لكن اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي فهو ارسال بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى عصام

لان فعلت يرفع ابهام الوضع عن فعلت لكنه ليس بالاسم عصام

قوله ان التمييز الواضح الخ لعل الوضع من مثل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا يستحق تمييزا وربما يستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون وهي فيها مجاز عزمي

موضوع

فقد عرفت انه

فقد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل بمعنى معين بل الابهام عرض له بسبب

قوله والا من حيث وضعه هذا في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول

بالحقيقة راجع الى الموزون قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام

في طاب لا في ذات زيد وانما المبهم هو الامر المقدر فان معناه

طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا قوله اي في غالب

المواد يعني كون ذلك المفرد مقدارا في غالب المواد وكلا فقد يكون على مقدار

نحو خاتم فضة قوله اي رفع الابهام مطلقا اي عن المفرد سواء كان مقدارا

ام غيره والغرض بيان حاصل المعنى قوله في ضمن عدد جعل الظرفية العدد

للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام فكما ان هذا القفيز مكيال ثمانية مكاكيل

والمكوك كالتنور سبع اصباع ونصفا قوله امثلة الثلاثة اي من الاقسام

غير العدد اربعة وقد مثل للثلاثة منها وترك مثال الذراع قوله لم يستوف

المقادير فان من جملتها الذراع ولم يذكره قوله وكرر بعضها وهو الوزن

حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد تم في احدهما بالتنوين وفي الاخر با

النون قوله مع التنوين وانما استحالت الاضافة مع هذه الامور لان الاسم

اذا تلبس باحدها صار تاما والاضافة والاضافة ان الاسم ناقص يحتاج

في فهم معناه الى المضاف اليه قوله عندي راقود قال في القاموس الراقود

الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار اي القير وهو مانث به اجزاؤه

اي في اطلاق الاسم الكل عليها قوله رجل فرس فانه وان كان اسم جنس

افراده الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط قوله بالمخصصات لثلاثة

Margin (left page): الا يمكن ان يرفع الابهام عن الثابت في مقابلة المطلق في عدم مقابلة الحادث الطاري والمراد هنا هو الثاني غ ف

اعلم ان المراد النعت بصفات اسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة دليل

قوله ويتبعها المضاف الى المعرف الا الاضافة

قوله الا ان يقصد التعريف

الانواع مستثنى نفع الى التعريف قصد الانواع

الكاين في جميع الاوقات الاوقت قصد الانواع

او حسنا في جميع الاوقات او زيدا تبيني وجمع بقصد

فيقال طاز زيدا تبيني

قوله حصص الجنس الكلية والشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني دخلت الاجناس مراد

بها بعيد عن ذلك الاولى قوله جاز بعض ان اطلاق الجمع على الاثنين الا ان يراد ما فوق الواحد حتى يشمل

ان يقال افراد المثنى مجازا فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان يراد الجمع اللغوي او

الجنس بدل الحصص المعنى على المعنى الاول كان ناقصا على التقدير الثاني تامة وهو الفارق بينهما

لان الحصص قوله عشر بلا ان العشر بالتاء للاعداد وعشري رمضان ان عشرين يعني يوم العشرين

يطلق في المعاني منه قوله اراد عشرين الخ قد سبق ان التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا

الاعتباري الذي قوله التبادر الاعلى تقدير ان لا يكون علما والمقصود تعيين المقدار فاذا قصد عن

يحصل العقل طلب التمييز فلم يحتج الى نسبة الذي يكون مضافا فيه قوله كان الكلام ان يقول

من اخذ المفهوم الكل مع ان ضافتهان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدورة التي طرف

الى معنى النسبة قوله حسبت زيدا رجلا اي تكلفاي زيد من جهة كونه رجلا قوله

يطلق على خاص بالمنتصب عنه يعني بالمنتصب التمييز عن الاكم الذي ابهم مقام التمييز

المجتمع عنهم حتى يجيء التمييز بسبب قيام ذلك الحكم مقام كزيد في كا طاب زيد نفسا

فان الاصل طابت نفس زيد قوله ولمتعلقه فلا يكون الاب او الاب قوله بحسب

المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طيب اردين عليه هو الا بحسب اللفظ فهو

معطوف على ابا لا غير قوله فالنفس عين كان المراد بها ذات الشيء قوله على

ان يكون الضمير فيه مغنيا باعتبار الرجوع الى الخفي معلوم قوله حسبي فارسا

وهذا القول انما يستعمل للتعجب ان الخبر الصادر من الملاح لبس ما صدر منه

بل هو من صنع الله تعالى او ما صدر من حسن العقل قوله ما لم يكن نصا الغرض من

هذا دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز الكم يصح جعله

لما انتصب لا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع الاعتراض قوله يصح

لما انتصب عنه جعل المنتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار

انه بسبب النفي حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه فالذي هو حقيقة هو الفعل

او شبهه قوله برفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع الابهام التمييز

عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه الخ قوله ان فيما جاز لما كان الكلام

ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين فنفي حكم ما كان نصا في المنتصب عنه تكلف

لمرجع الضمير حتى يشمله وايضا المقصود من هذا تعريفي بنحو الائمة حيث قال

وانا لا ادري بين التمييز والحال ههنا فرقا لما قصد للقرينة الدالة على ان الكلام

غير مراد قوله متعلقات الاناء من خل او عسل او ماء او لبن قوله غير قادح

في التساوي اذ بناؤه على الكلام الذي يقبله العقل السليم قوله الغير المحتاج

الى التعريف ان تعريف مطلق المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا

لما قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فيقول بعضهم ان المستثنى مشترك

لفظي بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما في تعريف واحد غير ممكن

فلذا لم يعرف المصنف فالجواب ان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار امر

مشترك قوله هو المخرج ههنا شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم

الا زيدا فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذي من جملتهم زيد وقولك

الا نفي الحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل

في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم

زيد وقوله الا قرينة للسامع على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه

واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك علي عشرة الا واحد بمعنى الا علي

تسعة فلا دخول ولا خروج وثالثها هو الحق في الجواب ان المراد بالقوم مثلا

١٠٨

قوله المجرد النسبة لاغنى ههنا الا باعتبار عدم ذكره الذات ان نعم رجلا منصرح في القسم الاول وذكره كما في السابق الاترى غير مذكور ... مع ان الغنى

قوله ان كان اسما تاما يتم بها او كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عنده

معناه الحقيقي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم الا زيدا بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاوزه وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ واخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير وكلام الحق باعتبار التغيير تتوقف صدره على اخره كما في ضربت رأسه فلا تناقض لاختلاف الجهة قوله في كلام موجب وانما وجب النصب لان جعله بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل منه بنظم من قولك جاءني الا زيدا اذ كان جاءني كل احد قوله لان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة قوله بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا لان النصب بعدهما على المفعولية قوله كانه شبه الضمير راجع الى المستثنى قوله اذ له نسبة الى المستثنى الى ما نسب اليه الفعل لان الفعل وشبهه نسبا الى المستثنى منه وجزءه والمستثنى منه وجزءه فالمستثنى جزء ما اسند اليه احدهما فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه والمستثنى فرد منه فالنسبة هي الفردية والاول اصح فيما عمل في الكل ناسب ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله واعلم ما ذكره المص هو احد المذاهب وبقيت مذاهب اخر احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة

وثالثها ما ذهب اليه

قوله ان كان التمييز صفة كان التمييز عينا ما انتصب عنه ومطابقا له فيقال طاب زيد فارسا وطاب زيدان فارسين وزيدون فارسا ... فارسين ... قولهم قوله ههنا ... وجب تاخيره الى ... التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لو نسبة الفعل الى المتعلق واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا او الزوائد اظهار عافية من العجمة عص

وثانيها ما ذهب اليه المص في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي ذهب اليه ان عامل النصب الا من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء فهو كحرف الجر ورد المذاهب السابقة يفضي الى التطويل قوله فالمنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غيره وسواء كان قبله اسم يصح حذفه ام لا قوله من رحمه الله فهو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم هو الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر اما رحم من رحمه او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء متصل قوله ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء لنوع من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق لانه الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل قوله عدا مجيئهم الا تجاوز المجيء زيدا وحاصله انه لم يجيء قوله ولا يتصرف فيها الا بان تثنى وتجمع كافي حالة الاستثناء وههنا فائدة تناسب المقام وهي ان تعرف سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال لا جرم طلبت علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام المصراوي ...

اعلم ان الانام قال بالاولى حواتها الخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم بالصفة والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار لان المخرج بغير الا لا يسمى مستثنى ... كذلك ... في اصطلاح النحاة ... بالغاية نحو ... الى الليل

... التاكيد الثاني ... للتاكيد والمبالغة ... المبالغة

بسبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف
في الصلاة بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين
فمضى ولزم الخليل على البداية قوله او بدل البعض من الكل وصح مع انتفاء
الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان الا للاستثناء المتصل
يغني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وانما اعرب باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى والمستثنى منه واعرب المستثنى بما يقتضيه
المنسوب لانه الجزء الاول اذ المستثنى صار بعده في حيز الفضلات
فاعرب بالنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات
فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول كذا بخط الائمة قوله
ليفيد فائدة صحيحة اي ليفيد الكلام قوله نحو قولك كل حيوان قال
المحشي هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه انتهى
وذلك لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد الا والتمساح حيوان
عظيم من حيوانات البحر قوله لان النفي النفي اثبات هذا بحسب العرف قوله على
جميع الصفات وهو محال لان منها الصفات المتناقضة كالقيام وعدمه
قوله عملا بالمختار اعني جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا قوله صفة
غير الشيئية كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها قوله لا تزاد اتفاقا الا حتى
من الاخفش الذي جوز زيادتها صلة في الايجاب فانه جوزه في غير
من الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك ان فائدة من هذه التنصيص على كون
النكرة مستغرقة للجنس اذ لولا احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني
بطل ما جاءني رجل واحد بل جاءني اثنان او اكثر فهي لتاكيد ما استفيد
من النكرة من الاستغراقية وذلك ان النكرة كانت في النفي للاستغراق
لكنها كانت تحتمل

قوله
اعلم ان قد يقع بعد الا في النفي الاستثناء الجملة وهي اما ... نحو ما زيد الا يقوم او صفة ... نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او ... او حال نحو ما جاءني زيد الا ... مفعول

قوله كالمثال المذكور وهو كل حيوان ... لا يخلو ... الاستغراق

لكنها كانت تحتمل غيره لا على اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك وجه عدم زيادة
من الاثبات قوله لتاكيد النفي بمجرورها وان لم تباشرها نحو جاءني من رجل
دامرة كما عرفت قوله لان فتحة هذه الجملة الخ الاعتراضية لدفع ما يتوهم
انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا لا منصوبا مثله قوله لا
حقيقة اذا لم يكن ما ذهب بعض النحاة الى ان العامل في المعطوف والبدل
مقدر بقرينة السابق وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب
مستحب على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار
الى المذهبين فائدة تناسب هذا البحث اعلم ان قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال
بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ما تابع لم يتبع متبوعه
في لفظه ومحله باد الشبت ماذا يعلم غير علم ثابت في اثباته حتى تثبت
به دفع غير حل اشكاله ان غير تابع لعلم ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله
اعني النصب على انه خبر لما بل تبع محله البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتدا
في الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حملا للفاظ على
المتبادر منها قوله او بدل الله يعني ان فاعل حاش ضمير الله تعالى من غير
سبق ذكره لتعينه قوله على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى في كلام
الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام
والاعراب على حسب العوامل من الناقص قوله انتقل اعرابه اليه لان الاعراب
حقيقة للمضاف اليه قوله لئلا لتقاطع ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير
تقول مررت برجل غير زيد اي مغاير له او واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موضوعها هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المصنف تابع فان وقوع الشيء
بعد وقوع شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظا وانما اشترط ان يكون

انتقض بالا فان ... بطل عملها لانها انما يعملان لاجل النفي ومشابهتها بليس فاذا انتقض النفي بطل المشابهة وبطل العمل كذلك ما زيد الا شيئا كالاشيء

١١٥

في بدل

قوله

اعلم ان وقوع غير ... موقع الا ... بحيث لا ... الا ... المعنى ...

مذكورا ليكون اظهر فكونها صفة بخلاف غيرها فانها لما كانت متوغلة في
الوصفية جاز تقديم موصوفها وفائدة تفسير الجمع بالمتعدد ليدخل
فيه مثل قوم ورهط والمستثنى قوله كل رجلان الا زيدا جائي واعلم ان ضرع
مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد
بالجمع المتعدد كما صرح به ولا فلو ابقي على ظاهره لخرجا به قوله لتعذر
الاستثناء عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم
عدم دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة غير معينة
لا يجزم فيها لا بتناول المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين
من الاستثناء قوله ماجائني مائة رجل الا زيد ووجه التعذر على من يتقى
دخوله في المائة وعدمه ومن يتقى عدم دخوله فيها قوله الا واحدا
وكلا رجلان الا احادا والاولان للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع
بيقين هو محله قيد للدخول اي الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة
الاستثناء معلوم قوله الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب
لا يتفارقان ومثل هذا الشعر قوله كل الناس هالكون الا العالمون و
العاملون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون
والمخلصون على خطر عظيم قوله لوجب ان يبقى لانه مستثنى من كلام موجب
قوله مكان زيد هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا
التركيب اي ان معناه القوم جائني بدل زيد اي هو لم يجئ او الى فائدة
لفظية نبه عليها نجم الائمة وهي ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان و
هو مكانا قال الله نعم مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط قوله
ولم يبق سوى العدوان فسوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود الالف و
وهذا من ابيات

قوله رجلان الا زيد
قال الرضي لا يجوز هنا
الاستثناء المتصل
لان المحكوم عليه كل
اثنين اثنين و
ليس زيد اثنين
عصم

المتصل

الرابع لا
بالنصب

وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما صرح الشر واضحى وهو عريان اصبح
اي انكشف عريان اي ظاهرا دناهم كما دانوا اي جزيناهم كما جزونا عدوانا كما
جزانا ومنه كما تدين تدان قوله وزعم الاخفش ان سوى هذه بالنصب حتى
يتاتى النصب في امرها قوله اي ان كنت منطلقا فان هنا مصدرية و
التقدير لاجل انطلاقك انطلقت قوله قياسا على ما تقرر من ان حذف
حرف الجر مع ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي
ومن بعضها سماعي قوله ثم حذفت كلمة كان بدلا لان المصدرية فانها
يستدعي الفعل ولا دليل على الخاص فقدر العام قوله وابدل الضمير لعدم
ما يتصل به وهو كان قوله وادغمت وذلك لقرب المخرج قوله فالتقدير
ان كنت منطلقا على تقدير الكسر يكون للشرط قوله اذا لا لام لما عرفت من
انها لا تحذف قياسا الا من ان وان قوله صفة للجنس وحكمه تقرير لنفي الحكم
لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان يبقى ولما سيحق من ان غير المنفصل منها
اقل في اصل اسمها معلم الرسواء كان مبنيا او منصوبا قوله احوال
مترادفة سميت بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها ترادفت عليه وركبته قوله
اي يليها نكرة تفصيل للاجمال الواقع في قول المصنف فان كان مفردا فانه شامل
للمفرد المعرفة وللمفصول منه ويفيد مع ان حكمهما كما سبق في الرفع والتكرير
قوله وقوله ليترتب عليه لتفسير العبارة الجملة بقوله اي يليها قوله لا للاضافة
اي الى المفرد قوله على سبيل منع الخلو لا الجمع لانه يجوز ان يكون معرفة ومفصولا
قوله فلا منافاة لان الجنس يقتضي تعددا وهو لا يتصور في مثل هذه المعارف
قوله لا يعتبر اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو اثبت بغيره البعض جاز
كقولنا لا زيد في الدار ولا عمرا فانه غير زيد قوله لا يستثاره ولقوله على

اعلم ان اسم لا مبني
على الفتحة فانه
لما كان مبنيا لانه
ما كان مبنيا
لا يعرب وبني على
الفتح للخفة

اعلم ان لا كان
اسم لا معرفة وجب
الرفع والتكرير تقول
لا زيد في الدار ولا عمرو
اما الرفع فلان لا تعمل
في المعارف لانه
وضعها لنفي النكرات
فلا تعمل الا فيها
واما التكرير فلانه
مبني على جواب
سؤال سائل فقال
ازيد في الدار ام
عمرو فوجب
التكرير في الجواب ليطابق السؤال
فتقول لا في
الدار زيد ولا

اعلم ان اذا دخلت الهمزة على لا لم يتغير عملها سواء كان معنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل فى الدار او العرض نحو الا تنزل عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه

اقتضيكم على صلوات وسلامة عليه قوله فلا حول ولا قوة روى عن النبي عم

امير المؤمنين عم ان معنا لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله تزيد عليها الا انك اذا نصبتهما احتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين بمعنى ليس وان يكون الاول بمعنى ليس والثانية زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه الخ عنه وذلك من الوجوه التى عليها انشاء الله تعالى فى اثناء تفصيل الوجوه وتجويز الامرين فيهما من قبيل عطف المفرد على المفرد او عطف الجملة على الجملة قوله ضعف المضعف

قوله نجم الائمة الرضي رضي الله عنه انما كان العمل فى الاصطلاح لا يطلق الا فى المعرب وعدم التغيير جاز ان فى معمولها المبنى حمل العمل على معناه اللغوى اى التأثير قوله واما العرفى فعرفوه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوبا للطالب قوله من ضعف الافعال اى الحروف التى مدلولها افعال قوله حيث لا ينبغى ولو كان مرجحا لكان المقام مكان لعل الا رجلا اندل عمل تثبيت المحصل بالكسر التى تحصل تراب العدل وهو التنبيه تثبيت تفعل كذا قوله يمضى عن الاول فانه اذا اولاه لا يكون الا اولا وفيه لطافة قوله لكان الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا قوله وتوجه النفى اليه فان المنفى فى قولك لا رجل ظريف هو الظريفية الظرافة للرجل كان لا دخلت عليه قوله فانه المذكور فان المبنى بالاصالة هو اسم لا المذكور بعا قوله ويبنى على الفتح اى الثانى نفظ الكونه تكريرا لفظيا ويجوز فيه الاعراب رفعا ونصبا مدلا لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف الاول قوله على لفظه حيث ان فتحه شبيه النصب فى العروض والاطراد قوله او محله القريب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى النصب

قوله وجب رفعه

قوله وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فى قولك لا رجل ولا امرءة وانما كان اجراء الحركة البناء مجرى حركة الاعراب لجعل المعطوف كان حرف النفى باشره اذا تاثره حرف النفى وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى قوله لمظنة الفصل بل للتفنن اى فصل العاطف لتقلته فهو على صرفه واهمه قوله فى قول الشاعر وهو للفرزدق فى مدح عبد الملك بن مروان قوله ارتدى وتازر الخ جعل المجد له رداء وازارا وهو كناية اهتمامه به قوله فى محراب اراد به الاسماء الستة فان اللام المحذوفة فيها لا تعاد الا فى حال الاضافة قوله من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع قوله جيء بمضاف كذا فى كثير من النسخ المصححة وفى بعضها جيء لا بزيادة لا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين بما يستلزم عكسه قوله با ظهار اللام الباء للسببية وهو علة لعدم الاضافة من حيث هو مضاف لان الاختصاص هو ليس معنى الاب مثلا بل معناه المتقوم بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا وهو الا مختصا صح وبيانه ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك اصله اب لك تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفته فى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى الذى هو اصل معناه قوله او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهو المعنى اعتبر فيه صحة انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله لمرجع صلته لثبوت حرف قوله فى النفى قال نجم الائمة ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة وقيل بالمطلق

قوله لا رجل ولا امرءة ... مستقلا وجب رفعه ... ان جعل تابعا ... تقديم الخبر

اعلم انه اذا كان معرفة لم يجز تقديم الخبر عليها اذا كان خبرها ظرفا ... الاعراب فيها ... وعلى الاجزاء تقديم ... فى قولك انت الحلى السكرى الحصول الالتباس

قوله مثل لا ابا لى الخ كان قيل ان قلت فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وابا وغلاما فى المثال معربان مع انهما ... فاجاب ... مثل لا اب الخ

اعلم ان قوله لا يجوز فى ... البناء لانه اذا حصل الفصل ... والصفة امتنع جعلهما شيئا واحدا ... المضاف هو ... وغلاما ولا يجوز ان يقال لا ابا ... فيها الحكم مشارك المضاف وذلك لان الاضافة ... فى المثال الا يكون ...

قوله مثل حبس الرجل ... وانما نعتت فى ... النعت الاعراب لان الاسم لا اذا كان مضافا ... الاعراب ... تابعا ... اذا كان مضافا ان يكون له الا ...

النفي وهو الحق قوله بل هما مبتدأ وخبر لانهما لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان
في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبهها بليس المختصة بقبيل واحد
من الكلم وهو الاسم لا قوله اعم منه لجواز تحقق علامة الشيء بدون ذلك
الشيء قوله بحسبك درهم فان حسب غير داخل في تعريف احد
المذكور مع انه مجرور وذلك لمشابهته للمضاف اليه قوله وكذا
معطوف على قوله مثل قوله ان سلفظ كان يراد المصدر بمعنى اسم
المفعول خبر كان المخففة رد على الرضي حيث ذهب الى انه حال وذلك
لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي قوله مثلما بمعنى اريد بالتجريد
الانسلاخ فلا يرد ان المعنى على القلب وهو انه تجرد عن تنوينه في التركيب
تحقيقا وهو معنوية ولفظية بعد قوله فالتقريب قوله علامتها ان يكون
انما قدر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يتوهم المعنوية كون المضاف لان حقيقة
المطلق الاضافة نسبة الشيء الى الشيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع
ابراز هذا معنى فلا يحمل عليه الكون فتنبه لعدم افادة التعريف والتخصيص
فيها قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص
الاختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل
ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى الرجل
بان كلا للاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى كل بمعنى
اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا
والا لزم فك كل عن الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة في
الجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح
اضافة الجزئي الى الكل بما لا يجوز في تصحيح اضافة الكل الجزئي او الفرد
قوله لان الماهية التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به وضعا

غلام له فرد بخصوصه

غلام له فرد بخصوصه بزيد اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او معهود
من بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فيجيء لغير معين على خلاف
وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم
معهودية الفعل وتعريفه قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فان المراد اللئيم
غير معين والا لما فات مقام المدح والاستغراق غير ممكن والقرينة على
ارادته وقوع الجملة صفة له مع انها نكرة اخره فصيغت ثمة قلت لا يعنيني
وثم حرف عطف والتاء لتانيث اللفظ كربه قوله هذا الحكم وهو كسب
التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير ومثل وشبه ونظير وسوى قوله
لتوغلها في الابهام فان مماثلة زيد صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته
فانه يشمل كل ما في الوجود قوله تحصيل الحاصل قال نجم الائمة وعندي انه
يجوز اضافة العلم مع بقائه تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا
اختلفا قوله بل فيهما زوال تعريف والحاصل ان العلمية وضع ثان
فازالت ما اقتضاه الوضع الاول وحالة تكون الاضافة وضعا ثانيا لم تزل ما
تقتضي الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قال ناظم
به كتبت في الحاشية قال رضي الله عنه اما ترى سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي
مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع
اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المستجوب الذي هو غير عن حال سلمى
الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب عليها القدر البلاقع جمع
بلقع قوله في تقديرها ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله
حوايج بيت الله فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوين محقق تسقط الاضافة
الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لولم يمنعه منه مانع قوله كاذفل

النحق جمع نادر ... الواحد والجمع ... فيها كاللؤلؤ

نحو ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع الثاني مبنيان على انتفاء التعريف
والامثلة الآتية مبنية على افادة التخفيف قوله كان الانسب لان ما هو متفرع
عليه اعني التخفيف مذكور صريحا بخلاف الاصل المتفرع عليه التخصيص فانه مذكور
ضمنا قوله لكثرة لو اعتبر من مخالفة الفراء فيه والاستدلال عليه قوله شوب
مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله
يتوقف على اثبات المطلوب بادخال رب لانها لا تدخل الا على النكرة و
جوزه بعضهم استنادا الى ان الضمير الراجع الى النكرة في حكمها قوله
وفيه وجهان آخران اما وجه القبح الرفع فخلو الصفة عن ضمير موصوفها
واما النصب ففيه تكلف حيث جعل الفاعل شبيها بالمفعول فنصب قوله فانها
بمعنى ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحدا فاعله وفاعل الفعل وهنا
قد اختلف فان العامل هو النحوي والجاني المسئلة المذكورة فاول [illegible] لحمل
بالمفعولية ليكون راجعا الى المسئلة على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين
على تقدير كونه رد الاستدلال الفراء قوله بمعنى آخر فان معنى الاول هو هو و
ومعنى الثاني هو له او فيه او منه قوله مثال اول بمسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة فاضافتهم
مثلها في قولهم سيف شجاع قوله وثانيها حاصل هذا الوجه ان اضافته
الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله ساعة الاولى وهي اول ساعة
بعد زوال الشمس قوله بقلة الحمقاء لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام
الاقدام فيلحقها الزوال قوله هو جانب الضمير راجع الى الجانب الجانب جانبه
لانه لا يكون في الجانب جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغرب والمقصود
ان الجانب وجانب من نفس الذي الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقدر
هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء الغربي الذي هو الكل فيستقيم قوله
فطيف [illegible] الفطنة كسا له ضمن كثير ومع قطيفة جرد متعربة عن الحمل

الذهب فلها من كثرة

الذهب فلها من كثرة

اختلافهما قوله لغو جوز الفراء اضافة المترادفين الى الآخر وبعض النحاة
وهو الحق لوروده في كلام امير المؤمنين علي كتبي الكلي بشرط ان يكون لفظ المضاف
اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان قوله سوى افادت اي اشارة
الى ان لفظ تخصيص الواقع في كلام عبارة المصنف ليس بمعنى التخصيص المقابل
للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من المخصوص لا من التخصيص فيشمل
المثالين كليهما قوله ففيه خفاء لان الشيء عند جماعة يشمل الموجود
الخارجي والذهني والعيني كذلك فلا عموم ويزول الخفاء بما ذهب اليه آخرون
من ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات شاملين و
للمعدوم فيه كالطبائع قوله سعيد كرز الكرز الجوالق والجوالق يشعر
بالادم اي ان بطنه منفوخة مثله قوله وهو في عرف النحاة للاحتشام عن
اواخر الكلمة وعند البصريين ما سكن اوله ووسطه وآخره من حروف العلة قوله
بعد السكون الحقيقي صول وبيع قوله حقيقة او حكما حقيقة ككاف التشبيه
وواوه وفاؤه او حكما كالضمير في اكرمتك والباء في غلامي فانها لا
استقلال لها في حكم الابتداء بها قوله يعني ان المنصوب والمجرور قوله والجملة
اول [illegible] المجاز وقدر ان ذو المجاز اسم سوق بمعنى وارد على
صيغة المفعول بمعنى الظن ومعناه ان قضاء الله وقدره الى [illegible]
الموضع الشريف واقسم بالي ان هذا الموضع ليس بدار لك قوله ويقول
الامرئة قائلة قيل انا مرح بالقول تحرزا عن تسمية الحكم والمعنى ان يقتل قوله
الاسماء الاربعة اي اخ وابي وحم وهن قوله بالحركات الثلث في فاء فم
قوله منذ بعد حذف اللام وجعل الاعراب على العين قوله وضع وجملته

قوله دفتح الفاء افصح لكون الفاء مفتوحا في الاصل

بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب بجاوابنه واضافوه اليه قوله كان اشمل كيشمل الاعلام قوله حكم ضاحي كردّ المحذوف والقلب فيقتضي اضافته الى المضمر لتنتفي تلك الاحكام الحاصل عند اضافة تلك الاسماء اليه قوله كالظاهر دمو ما بين الكتفين قوله يا زيد العاقل فان ضم زيد وفتح رجل اعرابان حكما من حيث انهما شبيهان الاعراب في العوض كما عرفت قوله فلو جردت بان يقوم مقامها عنهما قوله الرحيم بمعنى المرجوم بلعن او بعد عن رحمة الله قوله بدل وانما ار في جميع استعماله قوله لا تقع صفة لانك انما المجرى بالصفة لتعريف المال الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف ولا يجوز الا ان يكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان الانشائية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا له ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا فاعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانها من عوارض الذات لكنها في حكم النكرة حيث يصح تأويلها بها كما تقول في قام رجل ذهب ابوه قام رجل ذاهب الاب قوله يعني بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال معنى المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقة قائمة بالموصوف لكن تدل على صفة اعتبارية قائمة به قوله والتنكير جوّز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله بمنزلة يقعدون لكن ضعيف بقعودهم اشد من قاعدين لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاكثر بخلافهما في الصفة فانهما علامتان فقط قوله ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه السيئا دا الخ قوله نعم

قوله ذو لا يضاف الى مضمر لانه منقطع عن الاضافة

لا اله الا هو العزيز

لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملونه على البدل قوله المانوج والذام اي كالقا لا يوصف لوصف يفيد ايضاحها لا ايضاحها فكذا لا توصف وصفا يفيد المدح والذم قوله اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم الاشتباه فيهما واما الغائب فلان احتياجه الى المرجع المحقق بها في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسماء الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعينه في الوضع والاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الخ الرافعة وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شركتهم في المرتبة واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعنده انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رأيت في المنام كان الله فذكا بامن اهوال الحسنات وزيانى الحبر الجليل الثواب بهذا السبب قوله مع صلة قيد به لانه بدونها مبهم قوله لا اكثر الى ان تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلومها عند المخاطب قوله انسا بدليل الاشارة والمرور برجل فهم من تذكر اسم الاشارة والصفة قوله المعطوف لان العطف بمعنى مصدر فلذا لا يكون من التوابع قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحشي وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذا المقصود بالنسبة نسبته المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته او نسبته شيء اليه تأمل انتهى فهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتأمل والتام فلو صح بقوله فعمرو تابع الخ قوله نسبته الى شيء نحو زيد وعمرو في الدار

القائل محركها بما قبلها

ايعل وانفتاح ما قبله ضعف نوجب الساكنين

لا التقاء او الغو والتنوين

هذا الالف الالف ما الاسم المعرب منفي الا حرف واحد

علة هذه العلة غير موجبة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عنده نعم وعند الاخفش نقلوا عنه ما كان لا منهم العرض لكن لا يبقى على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر الفاء لاجل الياء

لو نسبته لشرح البحر جائي زيد وعمرو قوله والى بواي الكاتبة وقيل فتجوز الخ
فنقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل
المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا بوجه من وجه وهذا الوجه
جعل صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله لا يضاف الا الى
المتعدد وليس دخول بين الاولى متعددا يجب ان يقال ان بين الثانية كالعلم
حتى يكون مدخولها ايضا متعددا للاولى فيحصل المتعدد قوله مستدلين
بالاشعار وقد بينا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القران و
في الاشعار وفي نسخ الادعية المأثورة المكتوبة في زمن اهل البيت عليهم السلام
بل قد عرضت عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس له
ضرورة قوله لتقدمه عدم التعيين وحاصله ان الضمير وان كان عبارة
عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافته اليها في حكم الانفصال فكان الا
ضافة منفصلة قوله او سخلتها الخ حاصله ان الاضافة بحالها الا ان
الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اي سخلة شاة لا سخلة
هذه الشاة وانما كان هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم
الظاهر الذي بعينه فجعله عبارة عما سبق لا بعينه شاذ والحاصل ان
هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكرة مع سبق المرجع واما الشذوذ
والشارح جعل جوابا ثالثا وعطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا
اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انهم جعلوا الحمل على النكارة المضمر جوابا
والشذوذ جوابا آخر لان الذي جعل جوابا ثانيا غير هذا الشذوذ
والذي ذكره الشيخ في الجواب الثاني واندفع ايضا ما قيل ان الضمير انما
يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان الضمير اذا لم يرد به
المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان

اعلم ان والقائل ان يقول في ان قوله يدل على معنى في متبوعه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله الخ فان الله بدل نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره في الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة واطلق اسم النعت عليه مجازا

الضمائر الراجعة في النكرات المخصصة نكرات لانها اعاد السببية جعل الشارح
لهذا الجواب ثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص
المعطوف وحكم المعطوف عليه بالكلية اذا لم يكن بينها سببية لانها
يصيران ح بمنزلة شيء واحد فكيف الفاء المعطوف عليه للمعطوف
وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي
يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى
متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترتبا عليه اولا او
بغير ذلك جاز تجرد احديهما من الضمير اكتفاء باختها لان ذلك
يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان معناه
الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد للمعنى في
الجملة الثانية رابطا لها لما ربط به المعطوف عليه والحوان الغضب بسبب
طرانه واما قوله فيمكن جواب اخر بتقدير الرابط قوله بسببه الضمير راجع
الى طرانه قوله اذ وقع العطف الغرض من هذا اصلاح عبارة المصنف
لان العطف ليس على عاملين بل على معمولها فاصلحت العبارة بثلثة اوجه
احدها اصلاح الشارح وحاصله انه عطف مسند الى مصدره من قبيل وقد حيل
بين العير والنزوان وذلك المصدر هو نايب الفاعل والتقدير اذ عطف
عطف اذ وقع عطف بناء على وجود عاملين مختلفين لم يجز اي امتناع
هذا العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها اصلاح بعض الشراح اللباب
وحاصله ان العطف بمعنى الامالة والتقدير اذا ابدل الاسمين المعمولين
نحو العاملين بان يجعلا معمولين لها ثالثها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر
من ان في عبارة مضافا مقدرا قوله ما كل سوداء فان قوله بيضاء عطف

قوله بخلاف الصفة الوصف والصفة مترادفان عند اهل اللغة والمعتزلة والهاء عوض عن الواو كالوعد والعدة و بعض المتكلمين فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف

على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله تحسب عطف على تمرة والعاقبة و
هذا مشكل على اصله انه ليس كل ما استحقر ظاهرا فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما
استحسن ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة
بالسوداء المستلزم لقبح الخلقة والشحمة عكسها قوله كل امرء فان قوله
ونار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرء
والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقرير اكل
امرء رايته رجلا تظنه رجلا كاملا في الرجولية وكل نار رايتها تتوقد
في الليل تحسبها نارا كالنيران المظلمة في الليل لطلب الضيف وارشاد
الضال في الطريق على ما هو عادة العرب قوله بحسب الظاهر جاز الغرض
من هذا دفع ما ذكره الفاضل المعتذر من ان الثاني في هذه الشرطية
مناف للمقدم لان لفظة اذا بصيغة الماضي يقتضيان التحقق فالتقدير
حينئذ اذا وقع العطف على عاملين وتحقق وثبت لم يجز هو فاسد لان
ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف
بحسب الظاهر محقق والمتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان
التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جائزة بحسب الصورة قوله
عند الجمهور ان المتاخرين والا فالمتقدمين هو ان قد اطبقوا على جوازه
كما اعترف به نجم الائمة الاول في نحو في الدار زيد وفي الحجرة عمرو ولهو
عندنا لورود في القرآن العزيز وفي الكلام الفصيح قوله لم يقوموا
بقوم هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف حرف
العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد لعدم نحو من لاجل
القبيلتين في العامل في المعطوف مذهبان اخران احدهما قول سيبويه
وهو ان العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وثانيهما وهو
مذهب الفارسي وابن

الباقي بعد الثلثة … واجمع … الى اخره

117

مذهب الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول و
مذهب سيبويه هو الاولى قوله في الدار الخ والحجرة عطف على الدار والعامل
فيه وعمرو معطوف على زيد والعامل الابتداء قوله على حذف المضاف
فيكون من قبيل العطف على معمول عامل واحد قوله لم يرد من الابه
المشهور يفهم ان المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه كما في
واسأل القرية لانه قام مقامه لكنه المضاف ويجوز على قلة بل
ابقاء المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها
من هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة قوله منسوبا نحو ضرب ضرب
زيد او منسوبا اليه نحو ضرب ضرب زيد قوله ان التاكيد دفع لما قبل ان
قوله او الشمول لغو لظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم يفيد ان المتبوع
في الصفة ويفيد ان النسبة الى جميعهم لا الى بعضهم وحاصل الجواب ان تقدير
المتبوع في النسبة شائع يتهم في التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغني
عن ذكر الشمول قوله ثلثتهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار
النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولكن
لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد حتى تاكيدا
قوله ان مكررا لتصحيح الحمل قوله في حكم تكرير اللفظ قصد به الفرق بين ضربت
انت انت واجمع واكتع بان الاول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة
اجمع واخواته قوله مطلقا اصطلاحيا او غيره قوله لهذا الكلام ينبغي
ان يذكر كلام يذكر حتى يبنى وفايدة مثل تزيين الكلام للفظ قوله ويحكى
استنباط الخ كان يقال اما الاتمام فلان العموم هو اتمام الافراد والا
جزاء واما الوثيق فلانه تمام الشرب لا العموم هو التمام واما السيلان

وقد عرفت ان

1

اعلم لا يقال كتبت النقطة كلها لانه لا اجزاء لها

فلانه يستلزم انبساطكا وحمولا والعام منبسط شامل واما المطول فلانه
امتداد العام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين امتدادين
تباين قوله تغليبا فان الاول حقيقة هو النفس قوله ولا حاجة للتغليب
الى ذكر الافراد وبيع الاجزاء عن ذكره قوله بقية الباب وان لم يكن
التباين كما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بها نحو ضربت انت نفسك
وضرباها انفسهما وضربوا هم انفسهم قوله يليان العامل قليلا فلا
يقعان فاعلا حتى يلزم المحذور قوله فلا يتقدم والجزولي يقدم ابصع
على اكتع قوله ان يقصد النسبة اليه اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره في تعريف العطف وقد مضت
الاشارة مجملا الى ان غرضه ماذا وان اردت تفصيلا فطبع به على جميع
تعاريف التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول عرف المص
البدل بانه تابع مقصود بما نسب اليه وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت
جاء زيد والنبي المقصود من اخاك بل المقصود من اللفظ الدال عليه
فاراد الشارح اصلاحه فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد فصار حاصل
التعريف البدل تابع مقصود ان قصد نسبة تحكي اليه بسبب نسبة الامر الذي
نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجيء الى اخوك بسبب انتساب جاءني
الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع الة ووسيلة الى اثباته للتابع اذا
عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل المحشي واعتراضه على
الشارح ليس في محله فراجع قوله ان دون المتبوع فضمير دونه راجع الى
المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود ان متجاوزا عن المتبوع في كونه
مقصودا قوله بنسبة ما نسب اليه ان لا يكون نسبة المجيء الى المتبوع مقصودة
لنسبة المسند اليه الذي اسند الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل مثلا
الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون معنى الكون النسبة اليه مقصودة بذاته

بل نسبة المجيء اليه توطئة

قوله فعلى ما ذكره ... [illegible]

٢ ذكر

٣ يستغني

قوله توطئة وتمهيد الخ ان حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة ... تم

قوله ومعه نحو سلب زيد

قوله فان المسلوب هو الثوب معلما زيد متوسط

بسبب

بل نسبة المجيء اليه توطئة لانتسابها الى تابعه قوله سواء كان ما نسب اليه
ما نسب اليه او تحرير كان ذلك الشيء الذي نسب الى المتبوع مسندا اليه الى المتبوع
كما في المثال الاول او مسندا الى غيره كما في المثال الثاني فان الفعل مسند الى
ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذي هو زيد قوله قتال فيه فان الشهر مشتمل
على القتال لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو ليس
بمطرد والاولى بها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي بدل الاشتمال
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره
الثاني منتظرة له وهذا هو الذي نسب به الشارح الملابسة والاولى ان يجعله وجها
للتسمية عليها وحمل كلامه على هذا كما قاله فاضل اللاري بعيد وجعل الملابسة
قوله وان اختلفا مفهوما لان اخاك يدل على اخوة المجاء عند لم يكن يدل
عليها زيد كيفما ولو اتحد مدلولها لكان الثاني تاكيدا لا بدلا قوله
الاسناد الى الثاني يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك كونه لانك قصدت
بذلك المعنى على المخاطب اردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك
قوله نظرا الى الفهم فلك ... ان قيل ان النسبة الى المبدل منه في هذين
المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون توطئة لا سيما البدل الا
اشتمال فالجواب انه اذا لم في الكلام قدرة على المخاطب ولذا يكون كلا
سنادا الى الفهم راجعا الى الاسناد الى فلكه اجمالا وكذا في المثال الثالث
انا مطلع على التكلم بهذا التركيب هل رايت سرج الاسد فقال نعم رايت
درجة الاسد فقال ... كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله لئلا يكون
نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل عاما في وجه توصيف
بدل البعض والاشتمال فقط فقال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى

اعلم ان ... البدل ... البدل ... التعلق عن ... والكناية ... فهو بدل الاشتمال ... نحو سلب زيد ثوبه وان لم يكن تعلق فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار والمراد بالبدل الغلط البدل منه لا ان البدل بدل من الشيء الغلط

قوله ... ملخص ... [illegible]

الى المتبوع ليعلم انه بعضه او يلابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا بها قوله واستجمله اي طلب منه ان يجمله على دابة قوله فيها سبق في قوله وقال بعض المحققين قوله اذا جعلته بدلا قال بعض المحققين النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح اذ الغلط وقع فيما ليس بمقصود بالبنت وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالبنت قوله لتناوله لصورة البدل قوله الا من يعرف الخ قوله يعرف بالتخفيف كيضرب يجعل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي قوله ان هذا الحد لا يصح الا من يعرف ماهية المبني على الاطلاق كان عرفها مثلا بانه مطلق المبني هو الذي لم يختلف آخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا القدر منه اي من الاسم المبني فعرفه بهذا التعريف واخذ مطلق المبني المعلوم له بتمامه فان مبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعده لفظية فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبني فكانه قال المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل وقد عرفت ان هذا المبني الذي وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله اوغيرها كافتقاره الى الاشارة الحسية قوله كفجار فانه شابه لنزال الواقع موقع انزل قوله بالفتح اي فتح يوم على انه اكتسب البناء من المضاف اليه اعني اذ واما على قراءة الكسائي فهو معرب قوله والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامل اعني المضاف او الحرف المقدر بخلاف المضاف قوله لمنع الجمع لجواز اجتماعهما كهؤلاء ولا للتنكير ليكون الحذف عمرا فاسدا قوله من حيث هي حركات او ضمه ان كون هذه الحركات القابا للمبني انما هو من حيث حركاته

اواخره لا من حيث

الا المبني ما ناسب الخ
المبني ما ناسب اوقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بالمبني الاصل الفعل الماضي والحرف واسم المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط

اعلم ان يوم الى متمكن واذا غير متمكن فاذا اضيف اليه يبني

اواخره لا من حيث نفسها كما هو المتبادر من قوله والقابه فانه لا يبقى للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور قوله لان هذا الالقاب كما هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سواء اشعر بمدح او ذم ام لا وهذا هو متعارف اللغة قوله واثره المترتب لا يطلق حكم كما هو المتبادر من اسم المبني المضاف قوله نحو من الرجل الخ فنون من هنا ساكنة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة اما فتح النون اولى لكثرة ملاقاتها الالف واللام والكثرة يناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل قوله لا باسماء الموصولات الاصوات فانها ليست باسماء العلوم ووضعها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء قوله بعد الاعتبار بقيد الوضع الاحد ما الامور على كل واحد من التعريفين اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان لفظ المتكلم وان كان موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكي عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب قوله عند الحجازيين اي كونها مبنية مخصوص بلغة اهل الحجاز كما عرفت قوله الى جنيبي الى بمعنى مع قوله وانما بدء بالمتكلم عكس ترتيب اهل العرف قوله اجماعا اي عند البصريين وذهب الفراء الى ان انت بكماله الكم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التاء وان عماده تعتمد عليها حال فصلها من العامل لتستقل بالتلفظ قوله اختلافات كثيرة احدها اختياره وهو مذهب الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه بمجموعها اسم ثالثها ما ذهب اليه الشيخ ابن جني وهو ان ما

لم يكن تعريفا للاسم العام والا لزم تعريف الخاص بالعام ولا يجوز تعريف
لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا ينافي سبب مبني الاصل

قوله قال الكسائي الفاء الخ بيان لصحة جزء جعلها مع الفاء داخلا في الغايب ووجه الصحة انهما موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد

اياهو الضمير واياعاد له كما عرفته وهو بعيد قوله فان الضمير دفع لما
يتوهم من عدم استتار الضمير بناء على الظاهر فاشار بقوله الى دفعه
فان الضمير قوله ستين كلمة كلمة فان لكل واحد من الضماير المذكورة اثنى عشر
مضروب الخمسة في الاثنى عشر يبلغ ستين ومضروبها في الثمانية عشر
يبلغ تسعين قوله لا مناسبات كقولهم انا وضع للمتكلم انا لان الالف
له مبدأ الكلام والهمزة لها مبدأ المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت
وزيدت معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث انها
متولدة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة
بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها الواو في
المخرج وكسرت التاء للمؤنث لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة
التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت من المذكر طلبا
للخفة وزيد الميم في ضربتما وضربتم واصلهما ان يقال ضربتا وضربتوا
لئلا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع وزيد في الجمع المؤنث نونا ليكون
جمع المؤنث مساويا بالجمع المذكر بالحاق زيادتين في آخره الى
غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات قوله صفة جرت
انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له بان تقع صلة او صفة
او حالا او خبرا لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس نحو
زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها على غير من هي له بان تقع صلة او صفة
او حالا او خبرا قوله ليكون اشمل من تمثيل الاعتراض وشموله اما بجهة
على من يعقل وغيره او لخصوصها بمن لا يعقل لكنه اكثر افرادا على هو الاصل
وهو من يعقل لانه اشرف قوله وانما يصح ذلك اي وانما يصح كون هذا المثال
وامثاله مثالا لكون الفصل بسبب ان الصفة جرت على غير من هي له اذا كان
الضمير المنفصل فاعلا حتى يكون الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه

علم ان المراد بالكسرة الكسرة التي في آخره لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط هكذا بخلاف لم يكن الذي دخل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف بهذا

فعلم ... ان ... المبتدأ ... منفصلا ... ان قيل ... انفصال خبر المبتدأ باعتبار عامله المعنوي ... اثنى بوجه

لما عرفته اما لو جعل هذا الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فالابراز انما هو لغرض
التاكيد قوله ولكن تاكيدا لازما للفاعل لا فاعل فلا يصح
التمثيل وانما كان التاكيد بها لازما لان اللبس بحيث لزوم لرفع اللبس في
صورته ثم ان الشارح بعد ان جزم تاكيدا استدل بالمثال المذكور لانه
لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا لما قبل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع
الفاعلين واما على ما روي عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لان الخشن
فاعل لا تاكيد اذ لا علامة للصفة في الصفة تدل على استتار الفاعل
قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على انها صفة لهند قوله بايراده
عليه للطعن ان الطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف يجعل
الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن ولئن لحقه الطعن في ثاني
الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل قوله شبيه بالمفعول في النصب
وكونه فضلة مثله قوله في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير قوله
حرف جر قال بعضهم كانه جعل في حكم حرف الجر محمولا عليه فانه في معنى
اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجود ذلك
وهو بعيد قوله في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل
بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول كاف لعل فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات
بل اربع لان الفاعل من اللام حرف واحد قوله وحملا معطوف على
قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر عند الاطلاق قوله وذلك
التوسط لينفصل اي رد الحال قوله لينفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله
يسمى فصلا لان اللام المقدر بعد كي لام كي معنا بسببية ما قبلها لما
بعدها والسبب هو التوسط لا التسمية على ما لا يخفى وكون المبتدأ ضميرا
نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس له اذ الضمير لا يوصف ولا يوصف به

اعلم انه ... عن الحيث ... اول ... ان التسمية ... قبل كسرة ... الوقاية ... كونها ... بالوحدة ... آخر الفعل ... ويسمى نون العماد ... قوله

يدخل
لما عرفت قوله لامتناع اللام بيان لوجه التشبيه اركانه ان اللام لا
المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة به لقربه منها
فيحتاج الى ضمير المنفصل قوله على انه خبر مبتدء ما بعده قوله عنى
معهود فهو حرف بالتاكيد قوله معنى الكلام ويقع الخ حاصله ان يراد
بقوله متقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد
هنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة وح فقول الشارح ويقع متقدما
بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى قوله متقدما لان حاصله
على ما عرفت ويقع قبل الجملة قوله ان قبل هذا الجنس جعل الجملة
هنا للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فينبغى ان يكون حاصل العبارة
ويقع قبل مطلق الجملة ضمير ابعض بحصة وفرد من ذلك الجنس وهذا ارجح
على الفاضل العصام حيث انه من قبيل وضع المظهر مقام المضمر لزيادة
التمكن فى الذهن فالجملتان ح بمعنى واحد ظنى ان هذا احسن واقل من
تكلفات كلام الشارح قوله اذا كان ان الضمير نحو قل هو الله احد قوله
لعابه علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى الشان سمى به وقيل
انما سمى ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان عظيم
فلا يقع هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه
تسمية الضمير الفصل قوله ويحسن تانيثه لانه المسموع من العرب اما تانيثه مبنيا
وبله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا وضمير القصة واما قولك
هى زيد قائم وان جاز لكنه خال من التناسب قوله معترضة ان من
الموضوعة الصفة فى هذا الحكم ان الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بالجملة قوله
يلزم الاستدراك لان قوله بيت كانه هو المحكوم ح والكلام تم عنده فكانه
قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان فينقطع الكلام ويكون ح
ما بعده مستدركا وفيه نظر فان بعد على هذا التقدير قاعدة اخرى مبنية
لوجوب تفسيره بعض الجملة دون اخرى من حرف تفسير او غيره قوله

فعلا ان فعل قولنا

قوله على نعليك والائك فى الاصل
اقول النعم جمع النعمة وهى الحالة التى يستلذ بها الانسان ثم اطلقت على ما يستلذ به من المال والآلاء جمع الى بفتح الهمزة والقصر والنعم
ثم مثل للنعم الدنيوية والاخروية والآلاء جمع الى بفتح النعم الدنيوية وقد يطلقان على الاخص
قوله واصلى واسلم اقول انما جمع بينهما الوصى الاول الامتثال بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
والثانى ان المطلوب بالصلوة هى ارادة الخير وطلب المنفعة للمصلى عليه
وان يكون الدعاء بما ليس فيه نفع المصلى عليه الخ
صلوا عليه وسلموا الخ والثانى ان المطلوب بالكلام اما جلب منفعة او دفع مضرة وان يكون السلام بمعنى السلامة
ودفع المضرة عن المسلم عليه لانه لا يخلو عن احدهما فالمصلى بالنص والجر قوله لطيف اقول اللطيف فى اللغة بمعنى
قوله فاتحة ثم انها ثلثة اوجه الرفع والنصب والجر ولم يذكر بسميه قوله سيد محمد قوله قال
تقدير الاول يكون فيه ثلثة اوجه الرفع بالطيف وحمل مسلكه ولم يدركه سيد لعله بلا لفظ قوله للازم
لطفه الخ اذا صغنا وفى العرف ما بالمرضية كون هذا الفتح بلا نعل الفعل الكلام
اقول البهجة بالباء المفتوحة الفتح والمراد بالمرضية للفاعل الذى بعده او فاعل الفعل معطيا
فان قلت لم اختار الغيبة على التكلم قلت لعدم مناسبته للفاعل الذى بعده او حالية قوله فتصحيح القاعدة
الالتفات فان قلت قوله بعد الصلوة الحمد اقول الغرض من هذا الكلام تصحيح القاعدة
لكونه حالا الحبيب فاسد وبيان الفساد انه لو كان حالا من فاعل احمد لزم نقض
المسلة من النحاة من ان الحال يجب ان يكون على حسب عامله بحسب الزمان فان كان زمان
العامل ماضيا فالحال كذلك وهكذا وذلك لان زمان الصلوة متأخر عن زمان الحمد و
وجه التصحيح انه حال مقدرة ويسمى مستقبلة ايضا وهو ان يكون موافقا الذى بحسب الحكم
مستقبلا بحسب التحقيق نحو قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ومنه قوله نعم ادخلوها خالدين

اكثر الانبياء السالفة

الذين امم لم يؤمروا بالتبليغ قلت هذا الفرق غير جيد كيف وقد ثبت بالتواتر ان اكثر الانبياء الى الفئة لم يكونوا يوحى اليهم ولم يكن لهم شريعة بل كانوا يعملون بالشرع النبي الذي كان من اولو العزم اي من كان له شريعة فقوله ان النبي لا بد ان يكون يوحى اليه في غير محله والفرق الجيد ان النبي الرسول لا بد ان يكون صاحب شريعة اعم من ان يكون هذه الشريعة مستقلة كآدم ع م ام ناسخة كموسى وعيسى بخلاف النبي وقال البيضاوي لا فرق بينهما الا باعتبار الاضافة فانه لا يجب ان يكون له شريعة الى العباد رسول الى الله نبي

مبحث افعل التفضيل

اعلم افعل التفضيل لا يعمل في المفعول المطلق والمفعول به اما الاول لانه جزء من الفعل فيكون قويا وافعل التفضيل ضعيف فلانه يعمل فيه وملزوم للفعل باعتبار ان لها فعلا بمعناه واما في المفعول به فلانه انما يعمل الاشياء العاملة التفضيل فعل بمعناه وانما بمعناها وليس ان افعل يعمل المفعولين المذكورين للسماع والقياس لانها فضلتان ويكتفى فيها رائحة من الفعل والحق اما السماع فكثير قال الله تعالى انّ ربك اعلم من يضل عن سبيله واضلونا السبيلا وليس بمتعد لانه معرفة وقوله تعالى هو اهدى سبيلا واما القياس فهو ان افعل التعجب يعمل في المفعول به عند البصريين

صيغة طلاق الوكالة وبتكرارها ... عبرت بالنداء ... ثم ... وهي طالق ... طالق ثم طالق طلقة وطالق طلقة وطالق طالق اي طالق طالق طلقة عنها مختلفة ... وهي طالق ... صيغة طلاق مطلقة

قوله اما قوله تعالى الله

قوله حيث الخ اقول هذا الكلام لدفع اعتراض وتقريره انك قلت افعل اعلم حيث الخ اقول هذا الكلام التفضيل لا يعمل في المفعول به فما تقول في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان حيث لانه نصب المفعول به وتقرير الدفع ان الآية لما كانت على خلاف الاجماع فيجب تأويلها واولوها بوجهين الاول ان حيث مفعول به لفعل مضارع محذوف وقد دل عليه اعلم جملة اخرى والثاني ان حيث مفعول به على السعة نظير دخلت الدار قوله على السعة اقول المراد بالتوسع جرى مجرى المفعول به مع ان عامله لا يتعلق اليه

باب النعت

قوله ويلحق به الخ اقول هذا الكلام لوقع الايراد ابن هشام حيث قال تعريف الناظم غير ... لعدم شموله لجميع انواع النعت اذ النعت قد يكون لمجرد المدح والذم والترحم والتوكيد ... يكون للايضاح او التخصيص وكونه لغيرهما بطريق ووجه الرفع ان ... نع هنا اتباع الخ اقول وانما لم يقع الا لحالة الاشتائية الا الحاقا

لو ما للنعا طلب قبل ذكرها حتى يصح فايديتها قبل ذكرها لانها لا خارج لها قوله يطلبها عاملين مختلفين في العمل العاملان فلا محذور في العامل الواحد قوله لا يجوز الفصل الاتباع

افتل اي في التعريف والتنكير فلا يجوز نعتها الا ذاته التعريف لتنافيها كون ذلك المعنى معها لا يلزم نعتها ... والتنكير ... في الجمع تعميم ... غير معلول علم ... تعميم ... بينها جمع في النعت والاثبات

ما الى الشيء بعد الانصراف

ثبت الظرف قوله وهو يعين الجمع

اقول المراد الذي ... الجمع في الفصاحة قوله وهو الافراد اقول اي الاشهر الافراد في الفصاحة قوله مستغنيين اقول بان لا يكون احدهما مفتقرا الى بعض الاخرى

اكثر الانبياء السالفة
الذين امروا لم يؤمروا بالتبليغ قلت هذا
الفرق غير جيد كيف وقد ثبت بالتواتر ان اكثر
الانبياء لم يكونوا يوحى اليهم ولم يكن لهم شريعة بل كانوا
يعملون بالشرع النبي الذي كان من اولي العزم اي من كان له شريعة فقوله ان النبي
لا بد ان يكون يوحى اليه في غير محله والفرق الجيد ان الرسول لا بد ان يكون صاحب شريعة
اعم من ان يكون هذه الشريعة مستبدة كادم عم ام ناسخة كرسولنا وموسى وعيسى بخلاف النبي
فانه لا يجب ان يكون له شريعة وقال البيضاوي لا فرق بينهما الا بالاعتبار فبالاضافة
الى الله ينبئ وبالاضافة الى العباد رسول

صيغة طلاق خلعي ... طلاق رجعي

بحث افعل التفضيل
اعلم افعل التفضيل
لا يعمل في المفعول
المطلق والمفعول به
اما الاول لانه جزء من
الفعل فيكون قويا وافعل

[illegible]

قوله اما قوله تعالى الله
اعلم حيث الخ اقول هذا الكلام
لدفع اعتراض وتقريره انك قلت افعل
التفضيل لا يعمل في المفعول به فما تقول في قوله تعالى
لانه نصب المفعول به وتقرير الدفع ان الآية لما كانت على
خلاف الاجماع فيجب ان يؤول بالاجماع فيجب تاويلها واولوها
بوجهين الاول ان حيث مفعول به لفعل مضارع محذوف دل عليه اعلم فحيث
جملة اخرى والثاني ان حيث مفعول به على السعة نظير دخلت الدار قوله على النعت
اقول المراد بالتوسع جري مجرى المفعول به مع ان عامله لا يتعدى اليه باب
قوله ويلحق به الخ اقول هذا الكلام لوقع ابن هشام حيث قال النعت
لعدم شموله لجميع انواع النعت اذ النعت قد يكون لمجرد المدح والذم والترحم والتوكيد
ووجه الدفع ان النعت اصله ان يكون للايضاح او التخصيص وكونه لغيرها بطريق
الالحاق فلا يتم في التعريف قوله وامتنع هنا اتباع الخ اقول وانما لم تقع الجملة الانشائية
صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها
والجملة الانشائية لا يكون مضمونها معلوما قبل ذكرها لانها الاخبار لها قوله
وجب القطع اقول اذ يمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفين في العمل
والمعنى على معمول واحد من جهة واحدة واما اذا اتحد العاملان فلا محذور في
الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فينزلا منزلة العامل الواحد قوله ما بين
بشرط تقدمه اقول ان تقدم النعت التابع على النعت المقطوع فلا يجوز الفصل الاتباع
بين النعت والمنعوت بالجملة الاجنبية ولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف
عنه قوله قاصرات الطرف اقول اي بنات قاصرات الطرف قوله وهو بعد الجمع

اقول المراد انه دون الجمع في الفصاحة
قوله وهو الافراد اقول اي انه دون الافراد في الفصاحة
قوله مستغنيين اقول بان لا يكون في احدهما ضمير راجع الى بعض ما في الاخرى

٣٤

قوله وفلا يخفى

[illegible]

فان قلت [illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

... الانكاري فهي منزلة ...

في الغني

[illegible]

عند البصريين [illegible] ان الكلم [illegible] والنصب

[illegible] الاقرب والعامل [illegible] الرفع [illegible] الفعل المنفصل

اما الثاني فهو ان كان مثلا مفعولا لفعل عند بعض النحاة [illegible] الظرف [illegible] المنفصل

على التمييز بالفاعل [illegible] حال من [illegible] الاول [illegible] الفعل [illegible] كالمثال الثاني [illegible]

[illegible]

واوجبه على المذهبين

اما على مذهب البصريين او منفي على [illegible] ان يكون [illegible] باب الا [illegible] ابدال

بابه المستثنى منه والبدل بحسب الكوفيين بانه الا [illegible] الاول بان النعم بالبدل

خلاف المستثنى منه واما على مذهب [illegible] العامل [illegible] الاول [illegible] الثاني بانه [illegible]

على فرق المبدل منه [illegible] كما قال [illegible] العامل [illegible] الا ترى [illegible] منهم [illegible] قوله [illegible]

الا استثنائية لو كانت [illegible] العطف [illegible] الاول في [illegible] بعد ذلك [illegible] المعاني [illegible] من [illegible]

زيدا اذ ليس [illegible] فيه [illegible] القوم [illegible] قوله الا [illegible] الا الفتى الا العلى [illegible]

البعض يكون [illegible] الا زيدا [illegible] القوم [illegible] الاول [illegible] قوله [illegible] نصب على الاستثناء [illegible]

بعضهم فيكون [illegible] الاصل [illegible] احد الا [illegible] وما ذكره [illegible] قوله [illegible] اقول

في التعليل [illegible] البعض [illegible] لا يتقدم على المتبوع [illegible] واحد قوله [illegible]

والعيس جمع عيساء [illegible] تابع [illegible] الكل لانها المسمى البعض [illegible]

اقول لان التابع [illegible] بدل الكل من [illegible] بدل [illegible] علمه [illegible] الحكم [illegible]

اقول فالفتى بدل من الفتى [illegible] والسابع [illegible] فقيل [illegible]

على الالف والعلى [illegible] العطف [illegible] البدل [illegible] ثلثة [illegible] اقوال [illegible] ان كل

قد اجتمع في هذا المثال العطف [illegible] اقول اختلفوا على اقوال [illegible] البصريين [illegible]

معطوف على [illegible] الاستثناء [illegible] مستثنى [illegible] اصل العدد [illegible] وقيل [illegible]

من السبعة قوله فان امكن بعض الجميع [illegible] الفعل [illegible] الثاني [illegible] وعشر من

تمكن الستثنا [illegible] مستثنى [illegible] الاول ثلثة [illegible] وعلى الكلام

من المستثنيات مستثنى [illegible] الخلاف ان [illegible] اقول اى لانها [illegible]

محتملات [illegible] اقول [illegible]

وعلى الثالث محتمل [illegible]

[illegible]

١٢٨

تعليل [illegible] الحديث [illegible] الخ

اقول [illegible] الكلام [illegible] ان [illegible] ما شا

ادرجه على [illegible] تكلم [illegible] انه قال [illegible] منه

لانه [illegible] ما شا [illegible] حاشا [illegible] عليه

ابن [illegible] الحديث [illegible] كلام [illegible] فاطمة [illegible] اقول [illegible] لورود

وهم [illegible] قوله [illegible] العلم [illegible] اقول [illegible] الاسم

نافية [illegible] قوله [illegible] اقول [illegible] قوله

[illegible] اقول [illegible]

الا ابدا [illegible] الحال [illegible]

القلب [illegible] اسم الحال [illegible] الذى [illegible]

لا [illegible] اقول اى [illegible] الحال [illegible]

يحصل [illegible] الحال [illegible]

بالشرط [illegible]

[illegible] الحال [illegible]

[illegible]

تعلق

[illegible] لتعلقه

[illegible]

[illegible] اذا تعدى

[illegible] ان يتعدى

[illegible] الى [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام

[illegible]

قوله عطفا

بالواو في الجمع فالاثنان او جمعها فيه [illegible]

في الواو في الجمع بمنزلة الاسم المثنى [illegible]

[illegible] عطف البيان [illegible]

[illegible]

المراد بالنوع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فلا يكون له معنى [illegible] الجملة [illegible]

ووجه الثلثة [illegible] افعل [illegible] الفاعل [illegible]

جاءله فلم تجوزوا [illegible] مبتداء وخبرا وفاعلا ومفعولا [illegible]

[illegible] المصدر [illegible] الفعل [illegible] النائب [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] اتفاق البصريين [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]
اقول الغرض من ايراد
هذه العبارة الغلط ... [illegible]
على بعض المحصلين ... [illegible]
ان قوله ... المعنى ... [illegible]
لا اللفظ ... [illegible]
انه لا يناسب ... [illegible]
[illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]
[illegible] الصفة ... [illegible]
ان الصفة ... [illegible]
الصفات ... [illegible]

[illegible]

١

قوله لمحل الاسم لا اقول بالفعل ما اوضع
لانه في محل نصب بلا قوله لانهم لا انه يكون هشام الخ اقول قال لانه
في الاول اقول ووقع المناصب قوله قال ابن هشام نعتا للاول والفعل بانه اخص منهم
كلمتي بالتركيب المناسب جميع ولم يجب كونه الثاني تاكيدا بل قال الاول بدلا من الاول
اختار ابن هشام في التعريف اذا وصف به ولم يجب كونه تاكيدا مثل الاول وماء الثاني في كل التاكيد ان
يوصف بالاسم العامل اذا وصف به لان الثاني تاكيد لا بد وان يكون تابعا للاول ... اى وجيد
تاكيدا لفظا وتبنيه ان ذلك فان قلت لم لم يجعل الثاني بدلا من الاول متنع اعلام ... منه فعله
لان البارد صفة له فان قلت لم لم يجعلوا البدل على النعت وهو متنع الفرقة من قدمهم لا فاما لا الاضمار
قلت لانه مستلزم لتقديم البدل على النعت وفتحها مع الفرقة تعلمهم لا بد من كذا كانه لاوضع الخ اقول
لفظة لانه لنفي الجنس وبني بضم البناء وفتحها قال الجوهري قول اللجي ان كونها اوضح الخ اقول اذا كان
التفريق وعلى هذا فلا بد يمنع لاضافة كونه عطف بيان او بدلا قوله الجيد وفاق واما اذا
ان يعرف الخ اقول خلافا لمن منع كونها اوضح اذا كان التبوع معرفة فمحل بنهاو
ان يفعل اخص وما ذكره من كونها اعم من البصريين واما عنده جهة فيجب فيه النساوي الا الله
النكرة فالجواز انما هو عند جماعة من البصريين لا اصلة فيه وان الاصل هو المبتدأ اي
منبع عليها قوله وخبر لا اله الا الله اقول والحق انه كلام تام مركب مع لا كما ركب وجود الخ
مبتدأ وخبر ثم صح لارادة الحصر وقدم الخبر على الاسم وآله خبر مقدم قوله اى لا يكل
معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ ما ضمر واعترض على تقدير الخبر بانه لا الامكان
اقول انظر انه تفسير للخبر المحذوف في المثال واعترض على تقدير الخبر لا الاله كلا ان نفي الامكان
التوحيد مع المخالف اذ نفي الوجود لا يستلزم نفي الامكان الوجود الزمخشري واجيب عنه بوجوه
لو قدرت ممكنا ممكنا لا يستلزم نفي وجوده فثبت قول الزمخشري بنقض نفي الامكان
اولها انه نقله موجودا ونقلع الاشكال عن اصلها لان نفي الوجود والواجب الوجود
اذ لو كان اله ممكن شريكا لكان موجودا لاحالة اذ شريكه لا يكون الا واجب ونقلع الاشكال
فلا يدخل شريكه في حيز الامكان وثانيها ان المقصود نفي الشريك لا الا له مستحقا للعبادة *
بانا نقدر وصفا للاسم لا والتقدير لا ونفي ان ما يعبده
موجود الا الله ولا ريب
الكفار ليس مستحقا للعبادة

فنا لنا ما طلقة فتدبر وجود ادلا
بعضهم وهو لا اله انا نفي لا اله مستحق
فاذا بمعنا فالخبر هو مستحق فعلم لا اصل اغني
للعبادة الا الله فالخبر هو مستحق ولو صنف مع صلته ذلك يظهر ما مع
من الله اسم انما هو يبقى تفضيل ولو صنف مع صلته قوله بالرمز مما لو
من الخبر ما هو قوله لا حذف خبر افعل مع الكسر مقوما فعله باللزوم مما لم
اقول ولما كان بمع حذف الفعل لانه تمسكا بفعله من سبع يقل فان وقيد الادلة على الخلاف لكن
لما وصف الغالب لانه كان مشتق الحد العليا واعلم افعل اى مشتق الشفقة العليا وانما القلب وجل
الشريف بالاعلم صفة وقد علم اعلم ان الجنيا قوله ووصف مع علم افعل قبل انما جاز بحي وهل
يوصف التعليق ضعيفة صرح الجمع مشتق من وصف بنبع ... والظن اعم منه لان اللفظ قوله
مع علم لان من كانت الامارة الحكم كيف ان التعليق لانه قلت وجيبت وبني كانت فقرينة جرى على اشارة
يتم امارة مما قد ثبت فمن كانت الانعال فلما تعلقت القابل للامتناع لا الجملة لانه اجاب شرطه كل فاذا في تصعيب الظرفي
وجملة موات التعليق الخ اقعل لانها العامل للوجوب القابل للامتناع لا يصح لانه الابلغ الاخص الاعم المتبادر و
قلت التابع بالجواب هو النفع الاعم اقول اختمل فيجاز اى ان يكون نحلاء الجملة الابلغ بقول ثاني اظن وان يكون مضاف
المقابل للوجوب قوله تجاوز الظن الخ اقول لان العامل العنوي لا يعارض اللفظ
مضاف اليه ويفعل ادل الاظن وقوله والمشهور الاعمال والا تعليق لتوليها في العمل قوله اى
قوله افعل القلب افعل فيخرج افعال التعليق لانها لا يكون فيها الغاء ولا تعليق لانها ان القسم فتبلها متى المعلقات
هشام الخ افعل لانها صنيف العمل فلا يكون لها فاعا انوها باثبات الاسم القسم في
واهمل الفعل فقوله اوكلام القسم اقول لا خلافا لاكثر البصريين لا نعلم بذكره الاعراب فيثبا فبان
جملة جواب القسم لا يكون لها محل من الاعراب والجملة المعلقة عنها العامل لها محل من الاعراب
لان جملة المعلقات لعل اقول لان لعل انما يعلق الاستفهام قوله لعلم عنها ان الخ اقول هي بعد الكلام ان
قوله من جملة المعلقات لعل اقول لان لعل ... الخطاب افعال القلب ليست كلها
الخطاب وللتكلم فيجب الاسناد الى ضمير ما ضمير المتقرر بل بعض
الاسناد الى ضمير حيث الخطاب حيث الخاص الى نائب ... نفسه وهو تكلم كذا ذكره الفن
الخطاب
للفعل الاسم كان جامع فارغا للاول اقول خلافا للاولى ... يعني فانه زيد نعم بل ان كان
ذهنيا لا ... ومنها ما لا يتعدى ... ومنها ما يتعدى الى واحد كما ذكره

قوله اذ الا انا للتحقيق الخ
اقول انما قيدها بذلك لانها قد يكونان فعليين يقال أنّ يئنّ أنيناً وما فعل
ماكان وانّ بالكسر بمعنى يعقب الكلام ويرجع ما اقول مثل بلت
انّ في السماء نجما اي افعل داو تعقيب قوله لانا انزلناه الخ اقول او لا بان تقع
اما قوله لكن للاستدراك الكلام السابق قوله يكون حقيقة السابق بلا مستحق فقط قلت بعد
يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام من ان يكون بكلفه ان تقبل عثال حيث بيان حكمها معا
اشارة الى ان الابتداء اعم من ان يكون كان وقلت كان بكلفه الى جملة نظير اي الحكم
اشتملته للاشارة الى حيث واذا وان قلت اما الاضافة الى جملة لعدم صرابه في كسر
صدر جملة كمثال حيث ظرف الزمان العامل لبي بوجيه الفعل مع انه جوانب الجمع
اذ الفعل الحاق الاول فانه قلت بذلك الحكم مطلقا واقع في حشو الكلام يحمل على قوله
قوله ان لم يقع في ام تكسر اقول فانه ان في ابتداء السم اي على فاطلاق كلام فاضل او مصدر
الذي ابوه انه منطلق فان ان لها فيه كما افتتحه بالقول انك فاضل مع بعدها مصدر
قلت وجوب الكسر فهنا لا اقول نحو لان ان المفتوحة اولت مع لام الابتداء وذلك
سد المتنع قوله ولم يكمله لم تكسر اقول وذلك لان المعلقة اقول اي لام الابتداء الصدر
او حلت محل حال الخ اقول قوله باللام الابتداء لها صدر الكلام وماله كاذبون
معرفة وشرط الحال التنكير قوله عليها ولام الابتداء في قوله نعم والله يشهد ان المنافقين
فهالو فتحت لزم تسليط العامل فيما بعده ولهذا كسرت في قوله صفة اقول اي كذا يجب كسرها وذلك
يمتنع ان يعمل ما قبله فيما بعده قوله وكذا اذا وقعت صفة وهي لا توصف بها الا
مع انها في موضع المفعول قوله اسماء الاعيان بالمصادر فتفتح نحو مررت برجل عندي
لان فتحها يؤدي الى وصف في حشو الصلة اقول وذلك لا
تأويل وذلك مفقود مع انّ ولو وقعت خبرا عن اسم ذات اقول وذلك لانه
انه فاضل اذ الوصف بالجملة لا بالمصدر قوله او خبرا عن اسم ذات وهو غير جائز بلا تأويل
الفتح يؤدي الى جعل المصدر خبرا عن اسم الذات فيه انّ انّ اذا وقعت بعد فعل
قوله او قسم لا لام بعده اقول تفصيل الكلام فيه ان وقعت بعد قسم يوجب الكسر
قسم ولا لام بعده فالبصريون

عن العرب
للقسم وذكر على وجه اخر وفتحه الزجاج ولاجعلوه
ذلك كله على تقدير فانّ عنده معمولة لفعل القسم
الفتح على تقدير فان عنده اما اذا اضمرت فعل القسم واللام جميعا فان
القسم على اسقاط الخافض او كون فعل القسم اذ لو انتفع الفعل الاول نحو على
سواء ذكرت اللام اولا قوله انتفع بها على اسقاط الخطاب العلاقة
الكسر واجب اجماعا قوله فانه بمعنى الاسم بغير فعل وذلك ان لم يكن فعلا وان كان
الكسر وجب الفتح لانها مع ما بعدها في تقدير الاسم ايجابي فيه لا احتمال ولا
الا حمد الله وجب بالخاص عن العام الكلام الخ وجب الكسر فعلك ان زيدا جاير البر
الجملة انه لا يجب الكسر في موضع اقتلف فاعل الفعل قائم العلة والباقون خلافا
حيث من قبل نحو فعلك اني اعلم اقول اذ لو حمل زيد على تعليل لام العلة متصرف اقول البر
قوله وفاعل القول ولم حمل زيد الله لان جاء بالفتح على قوله اقول الخ مسموع
الضحيح الفتح على تأويل مع الكسائي قال ان يفعل ما يدعوا اليه من الافعال الخ اقول عن
قوله نحو كنا ندعوه الخ اقول في جواب لسبيل مقتدى قوله فلا يليها من الافعال المتصرف العاري
على انه تعليل مستأنف بيان كان الاسم قوله فيما يليها والماضي اقول وذلك لشبه
لجهود ووجه الجواز لان فعل الجامد او كلما كان قد ذكرت قد قبله الا لمشابه
كله ان لام الابتداء تدخل مع المبتدأ قوله مع المضارع بشبهه التباسه
قد لا يبيد في بعده من كلمات المبتدأ زمانه من الحال والمضارع للخبر لرفع
الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب ذلك لانه مقوم للخبر كان في
المشابه مشابه قوله وتعجب في الفصل اقول وذلك لانه الاسم
بالتابع منزلة الجزء من الخبر وقال ابن عصفور
الخ

[illegible]

قوله هي لنفي الحال اي ليس
اعلم ان في ليس اقوال اربعة الاول وهو
للرضي انه للنفي مطلقا والثاني انه لنفي الحال غالبا
وقد يجيء لنفي الماضي ايضا والثالث انه لنفي الحال ويجيء
لنفي الاستقبال والماضي الا اذا كان تابعا قد نلاحق ليس زيد
قد ذهب ولا قد يذهب والرابع انه لنفي الحال لكن في الجملة اللتي لم
يتقيد بزمان واما المتقيد به فهو لنفي ما دل عليه التقييد وقوله نعم الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم مما يعضد القول الاول لانه نعم لم ينف عنهم صرف العذاب في الحال
فقط اذ العذاب غير مصروف عنهم بعد اتيانهم ابدا لخلودهم في النار

[illegible]

غير محصور نابعة لجمع منكور

اعلم ان انا قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور يتعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمع منكور غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير محصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الا لو كان فيهما آلهة غير الله تابعة للآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه النفي الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات والارض ويلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منهم لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا للجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرجل فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا المفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة شرعا في ثلثة لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور هنا محصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل انما نقول انما اخذ قيد الجمع لانه لو كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي نحو ما جاءني واحد الا زيد

قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة الخ

ان الحد المذكور لا يتناول امر المتبوع تقرير

اعلم انه لانها لا يقال التاكيد تابع امره في النسبة

اجمع واخواته لانها فلو قال التاكيد تابع يقرر امره ينسب الى متبوعها لا يقرر

في النسبة ولا في الشمول او تبع ما يقرر الخ ينسب للاول مع انه لا يقرر الدلالة

المتبوع في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التاكيد فان زيد الثاني قبل المراد بالتاكيد

او الشمول لكان اصوب وان زيدا قايم فان زيد الثاني في المثال الى لفظي ومعنوي ولا يحيص

شيء نحو زيد زيد قايم ولا في الشمول وكذا ان الثاني في المثال تقييد وقوله وهو

امر المتبوع في النسبة قلنا ليس كذلك والاولى التاكيد المعنوي وبالفعل في التاكيد المعاني

عرفه بها هو التاكيد المعنوي هو التاكيد المعرف عنه بان المراد في الشيء او نسبته

عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد ويمكن ان يجاب عنه بان نسبة المتبوع الى الشيء لفظي

لفظي ومعنوي مطلق التاكيد اعم من نسبة المتبوع فعله وفي

اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم غير المتبوع زيد زيد وفي نحو

شيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى الشيء نحو جاءني زيد زيد وفي المركب لا

صفحتين وعجيب في الالفاظ كلها في الاسم نحو ان زيدا قايم والبيان

الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا قايم قوله اما الصفة الخ اعلم ان الصفة جاءني زيد

جاءني زيد جاءني زيد بل تعيين ذاته الاترى انك اذا قلت زيد من الوفود فلما

يفهم ان امر المتبوع في النسبة بل انك انما في انه اي زيد

لا شك في نسبة المجيء الى زيد بل انه اي زيد احد شرع

قلت الوفد الطويل علم انه اي زيد

قوله لا التبس التاكيد بالفاعل

في بعض المواضع نحو زيد ضرب هو

الخ في بعض المواضع لالتبس التاكيد بالفاعل

نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل نحو ضربت انت نفسك طرحه

فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد بالفاعل نحو ضربت انت نفسك

المراد القايل

الخ قلت ليس للبناء

فعله في الحالة الثالثة الى ذلك المحذوف فقط بسبب

ان الافتقار الى المبني الى الضمير والعامل

قوله التاكيد مناسبتها للباب

بل مع انضمام الاضافة الى اربعة اشياء

ان علة البناء في الحالة الرابعة اربعة اشياء

الافتقار الى الصلة والانتصاب الى صدر الصلة اي

العايد والاضافة الى المبني اي الضمير ونفس الانتصاب

بالاضافة بلا ملاحظة كونها الى الضمير او الى غيره على ان

بعض النحاة ذهب الى ان الاضافة الى المبني مطلقا توجب

البناء واما في حالة الثانية ثلثة منها

موجودة وواحد منها وهو اضافتها

الى المبني غير موجودة فلذا اعربت

اريد وصالك ويريد هجري

فاترك ما اريد لما يريد

وعدت وكان الخلف منك سجية

مواعيد عرقوب اخاه بيثرب

شعر
یار ما با ید از حرکت مدار
بلا بکر از حبیب آید آزارش مرحبا باید

آیة
فبما نقضهم لعناهم وجعلنا قلوبهم
قاسیة
حدیث

از ابتدای بوشع الی نون و سلیمان پیغمبر
و جناب امیر ع آفتاب برگشت

من سافر یوماه فهو مغبون

اول کسی که عود کند بدنیا سید الشهداء

الکاد لعیاله کالمجاهد
فی سبیل الله

خواهد کرد ادریس پیغمبر با عزرائیل
فرزند اول آدم
شیث بود
بیهشت رفت و بدنیا مد

رب طالٍ للقرآن والقرآن
یلعنه

ما جز بخدم حساب دیگر نمیدم

قل یتوفکم ملک الموت الذی وکل
بکم ثم الی ربکم ترجعون

شهد علیهم سمعهم وابصارهم
وجلودهم بما کانوا یعملون وقالوا لجلودهم
لم شهدتم علینا قالوا انطقنا الله الذی
انطق کل شیء وهو خلقکم اول مرة والیه ترجعون

سبعه مرتضع ولد زنا
کافر مرداند
منکر عالم
زر است

انما ولیکم الله ورسوله والذین آمنوا الذین یقیمون الصلاة ویؤتون الزکاة
وهم راکعون

والذین یکنزون الذهب والفضة ولا ینفقونها فی سبیل الله فبشرهم بعذاب الیم
یوم یحمی علیها فی نار جهنم فتکوی بها جباههم وجنوبهم وظهورهم
هذا ما کنزتم لانفسکم فذوقوا ما کنتم تکنزون

من طلب الدنیا فله
الحسرة والندامة
ومن طلب العقبی فله
الراحة والسلامة

جبهة مستغفرة فرست من قسورة

آیة
وفی السماء رزقکم وما توعدون

آیة
انما المؤمنون اذا ذکر الله وجلت قلوبهم

آیة
لیس البر ان تولوا وجوهکم قبل المشرق والمغرب

آیة
وما تدری نفس ماذا
تکسب غداً

لا تنس نصیبک من الدنیا
الرکنه

انهم کانوا لا یرجون حساباً

قوله تعم احقابا جمع حقب و هر حقب هشتاد سال
و هر روزی آن هزار سال [illegible] است

چهار عنصر آب گرم و هوا
آب گرم و خاک [illegible]

تفویض الامر الیه فالاشارة الی ترک دنیا فالاشارة الی الفناء والاشارة الی الوفاء بالاشارة
الی بایی بی نفسک حی اشارة الی حضور جان

دوح ملک بسیار بزرگی است

قوله الیه یصعد الکلم الطیب
الرفعة فی الطیبة لا الحبیثة

تمام قرآن در بیست ۳ سالی نازل شد

روح پنج ثابت روح القدس و روح الایمان
و روح الشهوة و روح القوة و روح الحیاة

در سنه نور غیبت امام ع شد

یا ابا ذر اکثر الزاد فان الطریق بعید بعید

مرغوب منخ حق ز ازل می دانست
کمر کیمیای خودم علم خدا جهل کند

ولا تجعل یدک مغلولة الی عنقک
ولا تبسطها کل البسط فتقعد
ملوماً محسوراً

العبودیة جوهرة کنهها الربوبیة

انتم شبابا بالجنون الا ضرار علیهم وفی آخره ندم

خلقتم للبقاء لا للفناء
وانما تنتقلون من دار
الی دار

ونهی النفس عن الهوی

انما الدنیا کسراب بقیعة

ولا تصعّر خدک للناس ولا تمش فی الارض مرحا ان الله لا یحب کل مختال فخور
واقصد فی مشیک واغضض من صوتک ان انکر الاصوات لصوت الحمیر

ایما مؤمن حبس مؤمنا عن ماله وهو محتاج الیه والله لم یذق من طعام الجنة ولا یشرب من رحیق المختوم حدیث ایما مؤمن حبس مؤمنا عن ماله اقامه الله تعالی یوم القیمة خمسة مائة عام حتی یسیل من عرقه او دیته

ان افضل الناس عند الله من احیا عقله و امات شهوته

الدنیا دار مجاز والاخرة دار قرار خذوا من ممرکم لمقرکم وابتاعوا ما یبقی لکم بما یزول عنکم

حدیث نبی
انما یحشر الظالم یوم القیمة علی صورة الذئب

ان افضل الناس عند الله من احیاء عقله و امات شهوته

من اکرم جاره وجبت له الجنة ومن اذی جاره فعلیهم لعنة الله والملائکة والناس اجمعین

الصدقة تطفئ الخطیئة کما تطفئ الماء النار

قال رسول الله السخی فی جوار الله وانا رفیقه والبخیل فی النار و ابلیس رفیقه حدیث

الجنة دار الاسخیاء

قال حدیث
والله لو دعیت ... حاجت

السخی من اخلاق الانبیاء وهو عماد الایمان ولا یکون الا سخیا

سنة النبی صلعم

وعباد الرحمن الذین یمشون علی الارض هونا
واخفض جناحک لمن اتبعک من المؤمنین

النوم اخ الموت کما تنامون تموتون و کما تستیقظون تبعثون

از داود ع

حدیث نبی
شاهد الزور کعابد الوثن

لا یشهد بالزور الا المنافق

من سلم علی الظالم اختیارا کان زوال الایمان عنه اربعین یوم

یوم المظلوم علی الظالم اشد من الظالم علی المظلوم حدیث نبی

الظلم ظلمات
تاریکهاست روز قیامت

قال علی ع من تکبر علی الناس ذل

اکثر اهل النار المتکبرون حدیث ایمن

یوم العدل علی الظالم اشد من یوم الجور علی المظلوم

علی الله توکلوا ان کنتم مؤمنین

حدیث پیغمبر صلعم

حدیث
عالم ینتفع بعلمه افضل من سبعین الف عابد

العلم ثلثة آیة محکمة وفریضة عادلة وسنة قائمة والمراد بالآیة المحکمة العبادات وبالفریضة العقود والایقاعات وبالسنة الدیات

حدیث
خذوا بالمجمع علیه فان المجمع علیه لا ریب فیه

اول عبادة الله معرفته

معنی دیگر از برای حدیث
ان المراد بالآیة المحکمة معرفة الله وبالفریضة اخلاق حسنة وبالسنة التوکل

قال ابو سعید حدیث التفاح
اذا نزل الجبرئیل علی النبی واتی بتفاح فاکل النبی نصفه واذهب الجبرئیل بنصف آخر والی بلد انقار و شرط سته شروط

شرط اول روز هزار مثقال طلا در راه خدا بدهد دوم روز یک ختم قران کند
سیم روز یک غلام عتق کند
چهارم سال تمام روزه گیرد
پنجم هر شب با صبح عبادت کند
ششم هر روز هزار رکعت
چهار ثواب کند ... شروط

یک کسی یک پول بطالب علم بدهد هر روز
گویا هزار مثقال طلا بغیر طالب علم داده

و هر کسی سبقت بسلام کرد گویا هر روز
یک غلام ازاد کرده و هر کسی در صورت
نبی نگاه کند گویا هزار چهار ثواب کرده

فی المعاشرة قال الصادق ع
واجعل من هو اکبر منک
بمنزلة الاب والاصغر
بمنزلة الولد والمثل
بمنزلة الاخ

قال امیر المؤمنین بغضوا من ابصارهم واحفظوا فروجهم قال عیسی ع
للحواریین ایاکم و
النظر الی المحذورات
فانها بذر
الشهوات

اعلم ان يعرف العبد بتعريفين

الاول العبد نفسه بجميع الحاشيتين وما تأخر منه

والثاني العبد الواحد وما تأخر منه

اعلم ان قال بعض علماء الفلاسفة ان الله تعالى لا يعلم بذاته وبعضهم بان الله تعالى لا يعلم بمعلوماته (بحكم)

ولا يستلزم تعدد العالم والعلم والعلوم

اعلم ان امر الله العباد بالتوحيد والنبوة والولاية في يوم الست بربكم

اعلم ان اول طلع الشمس وآمر الله العباد في يوم النوروز وانغمر في يوم النوروز وانغمر ازلهم

هو يوم النوروز وانغمر في يوم النوروز

وانغمر بعث الله الرسول في يوم النوروز

وانغمر امير المؤمنين نوروز بعد مسلم [illegible]

الخفيف والمجيب ما يعلم للاخبار عنه [illegible] عنده رجل مال العدم

المختص هو ما يضاف الى ما يعلم للاخبار اختصاص ولا عنده رجل مال

فلا يجيب رجل قد دار لعدم الاختصاص عنه وعن الضمير او العلم

الاختصاص ما يصلح للاخبار عنه [illegible]

[illegible]

اعلم ان الدار طيبة كالنجم

[illegible]

النقد بين النكرة والمبهم

ان المبهم الذي لا يعلم كيفيته ولا كميته

النكرة الذي يعلم كيفيته ولا يعلم كميته

اعلم ان الرطل والنصف والكس اثنا عشر اوقية والاوقية اربعة مثاقيل

والمثقال درهم وثلثا درهم وثلثه اسباع درهم

ونصفه ستة دوانيق والدوانيق قيراطان وثلثا سدس حبة

والدرهم طسوجان والطسوج حبتان والحبة اربعة فتيلات

والفتيل جزء من ثمانية وعشرين من سدس درهم

والاوقية اثنان او اربعة او رطل او رطلان او ثلث

اعلم ان العقلي ما يفهم بنفسه ان لا يحتاج الى في دلالته على معناه الى تصور شيء آخر والعرض ما يفهم بغيره كالعلم فان وجوده يتوقف على تصور العالم

اعلم ان المصادرة على المطلوب على اربعة اوجه الاول ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون المدعى جزء الدليل والثالث ان يكون صحة الدليل موقوفا على المدعى الرابع ان يكون صحة الجزء الدليل موقوفا على المدعى والكل باطل لاشتماله على الدور

قوله لله درّه فارسا او درّه مثالا المقدّر

صاحب المفصل مثالا للتمييز

والمفهم مثالا لتمييز النسبة على اختلاف

الوجهين في الضمير فان كان الضمير

مبهما كضمير ربّه رجلا كان

التمييز للمفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل

وان كان معلوما معيّنا كان

التمييز للنسبة على رأي المفهم [illegible]

تمام بشکل مجنون محشور میشود حرام خوره بشکل خوک و با خوره سر نگون عالم بلا اعلی
زباله در آمده و می جاید زبانش را محشور میشود همسایه اذیت کی دلت و یا
قطع شده متکبر بد بود و متعلق ساعة در درخانه حاکم بدار کشیده محشور
میشود

[illegible]

١٤٣

تنوين عل اسم التنوين التنكين وحمل الواجب
تنوين على الاسماء المعربة كزيد ورجل التنكير ونحو اللاحقة
اللاحقة للاسماء المبنية فرقا وتنكير احد وتنوين المقابلة
المؤنث السالم نحو مسلمات وتنوين سيبويه وسيبويه اخر في مقابلة النون
للاسماء المبنية نحو رايت سيبويه نحو مسلمات فانه في مقابلة النون
وهو اللاحقة بجمع المؤنث السالم العوض وهو على ثلثة
في جمع المذكر السالم نحو مسلمين وتنوين العوض عوضا عن جملة
اقسام عوض عن الجملة وهو اللاحق لاذ عوضا عن جملة
تكون بعدها كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذا
بلغت الحلقوم فحذف بلغت الحلقوم واوتي بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن اسم لكل عوضا عما يضاف اليه
نحو كل قائم اي كل انسان قائم فحذف انسان واوتي بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق لجوار وغواش
رفعا وجرا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذف الياء واوتي
بالتنوين عوضا عنها وتنوين الترنم وهو الذي يلحق القوافي
المطلقة بحرف علة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان
اصبت لقد اصابا وزاد تنوين الاضطرار ايضا
وهي الالف والواو والياء

باز بين شد
۳۷۱ ش

در یوم [illegible] ربیع الاول شروع بمطالعه

بقیه تا [illegible]

[illegible] شد در [illegible] شوال

١٤٣ ب

[illegible]

[illegible] عشق [illegible] تعالی شأنه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

در [illegible]



